القراءات وعلل النحويين فيها

المسمى

« علل القراءات »

لأبي منصور حمد بن أحمد الأزهري
٢٨٢ هـ - ٣٧٠ هـ

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول
- التعريف بأبي منصور الأزهري
- كتاب «القراءات وعلل النحويين فيها»
  أ - منهجه
  ب - مصادره

الفصل الثاني
- كتاب العلل وعلوم القرآن
- القرآن والقراء
- القراءات
- الاختيار
- التفسير

الفصل الثالث
- كتاب العلل وعلوم العربية
- الأصوات
- التصريف
- النحو
- الدلالة

القسم الثاني

التحقيق

- تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه
- وصف المخطوط
- عمل المحققة في الكتاب
- كتاب العلل

القسم الأول

الـدراســة

- الفصــل الأول : التعريف بالإمام أبي منصور الأزهري
- الفصــل الثانــي : كتاب علل القراءات
- الفصــل الثالث : علل القراءات وعلوم القرآن
- الفصــل الرابــع : علل القراءات وعلوم العربية

الفصل الأول

التعريف بالإمام
أبي منصور الأزهري*

أ ـ اسمه ونسبه.

ب ـ حياته العلمية ومصادر ثقافته.

ج ـ أبرز شيوخه.

د ـ أبرز تلاميذه.

هـ ـ ثقافته.

و ـ آثاره.

ز ـ وفاته.

التعريف بالإمام أبي منصور الأزهري*

اسمه ونسبه:

محمد بن أحمد الأزهر بن طلحة بن نوح بن أزهر بن نوح بن حاتم بن سعيد بن عبد الرحمن بن المرزبان، أبو منصور الأزهري الهروي الشافعي.

مولده ونشأته:

ولد الأزهري سنة ٢٨٠هـ بهراة، من أمهات مدن خراسان[١]، وكانت خاضعة لحكم السامانيين «٢٦١ ـ ٣٨٩هـ».

(*) انظر ترجمته في:
مقدمة تهذيب اللغة للأزهري، نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري: ٣٧، إنباه الرواة للقفطي: ٤/ ١٧٧. معجم الأدباء لياقوت: ٩/ ١٤٦، اللباب لابن الأثير: ١/ ٤٨، الكامل لابن الأثير: ٧/ ١٧٥، وفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/ ٣٣٤، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني: ٢٩٤، الوافي بالوفيات للصفدي: ٢/ ٤٥، المختصر لأبي الفداء: ١٢٢، العبر للذهبي: ٢/ ٣٦٢، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٦/ ٣١٥، مرآة الجنان لليافعي: ٢/ ٣٩٥، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢/ ١٠٦، البداية والنهاية لابن كثير: ١١/ ١٤٩، طبقات الشافعية للأسنوي: ١/ ٤٩، البلغة للفيروز آبادي: ١٨٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٩، النجوم الزاهرة لابن تغرى بردي: ٤/ ١٣٩، بغية الوعاة للسيوطي: ١/ ١٩، طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٦٥، طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسيني: ٣٠، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٣/ ٧٧، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٢/ ٢٦٣، الأعلام لخير الدين الزركلي: ٥/ ٣١١، هدية العارفين للبغدادي: ٢/ ٤٩، معجم المؤلفين لرضا كحالة: ٨/ ٢٣٠، مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق عبد السلام هارون، مقدمة تحقيق الزاهر لمحمد جبر الألفي، مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق بسام الجابي.
Fuad Sezgin Geschichte Des Arabischen Schniftturis Band V III, Lexikographic. Bis Ca 430 H

(١) مراصد الاطلاع في أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين البغدادي: ٣/ ١٤٥٥.

نشأ الأزهري في هراة وتعلم على شيوخها، ولما أراد الحج رحل إلى العراق، وأخذ عن علماء بغداد ومنها ذهب إلى مكة، وفي عودته في المحرم سنة ٣١٢هـ، اعترض أبو طاهر الحسين بن أبي سعيد الجنابي رأس القرامطة[١] الحجاج وهم راجعون من بيت الله قد أدوا فرض الله عليهم فقطع عليهم الطريق، فقاتلوه دفاعا عن أموالهم وأنفسهم فقتل منهم خلقا كثيرا، وأسر من نسائهم وأبنائهم ما اختار، واصطفى من أموالهم ما أراد[٢]. ومن أفلت منه أسرهم الأعراب وسلبوا ما بقي معهم، وكان الأزهري ممن وقع في الأسر، وقد روى قصة أسره في مقدمة التهذيب حيث قال: «كنت امتحنت بالأسار سنة عارضت القرامطة الحاج بالهبير[٣]، وكان القوم الذين وقعت في سهمهم أعرابا عامتهم من هوزان[٤]، واختلط بهم أصرام[٥] من تميم وأسد[٦] نشأوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع[٧]، ويرجعون من أعداد[٨] المياه، ويرعون النعم، ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدوية،

---

(١) القرامطة: نسبته إلى رجل من سواد الكوفة يقال له «قرمط» لهم مذهب مذموم وكانوا قد ظهروا في سنة ٢٨١ في خلافة المعتضد (وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٤) (الكامل لابن الأثير: ٦/ ١٧٧).

(٢) انظر البداية والنهاية لابن كثير: ١١/ ١٤٩، الكامل لابن الأثير: ٦/ ١٧٧.

(٣) الهبير: رمل زرود في طريق مكة عنده كانت واقعة القرمطي «مراصد الاطلاع: ٣/ ١٤٥١).

(٤) هوزان: بطن من قيس غيلان من مضر بن نزار من العدنانية منازلهم في نجد «جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٨».

(٥) أصرام: جميع صرم، والصرم الفرقة من الناس ليسوا بالكثير (التهذيب (ص. ر. م). ١٢/ ١٨٥).

(٦) أسد بن خزيمة قبيلة عظيمة من العدنانية ذات بطون عديدة منازلهم في أرض نجد (جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ١١/ ١٩٠).

(٧) النجعة عند العرب: المذهب في طلب الكلأ في موضعه والعرب إذا وقع الربيع توزعتهم النجع وتتبعوا مساقط الغيث «اللسان (ن. ج. ع).

(٨) أعداد: جمع عد، والعد موضع يتخذه الناس يجتمع فيه ماء كثير والجمع أعداد «التهذيب (ع. د. و): ١/ ١٨٧).

وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش فبقيت في أسارهم دهرا طويلا، وكنا نتشتى الدهناء[1] ونتربع الصمان[2]، ونتقيظ الستارين»[3][4].

وبقي الأزهري في أسرهم دهرا طويلا كما حدثتنا المصادر وحددها الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار بأكثر من خمسة عشر عاما[5].

ولما فك أسره رحل إلى هراة، وكانت الحركة العلمية واللغوية على الخصوص قد ازدهرت فيها، فأخذ عن شيوخها وألف فيها الكتب الجليلة ودرس في حلقاتها حتى وافاه أجله.

حياته العلمية ومصادر ثقافته:

كان لأسر الأزهري الأثر الكبير في حياته العلمية حيث تفتق حسه اللغوي على يد هؤلاء الأعراب، وسمع اللغة الأصلية من عرب يتكلمون بطباعهم وقرائحهم، وقد اعترف الأزهري بفائدة مخالطتهم فقال: «واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضا ألفاظا جمة ونوادر كثيرة، أوقفت أكثرها في مواقعها من الكتاب»[6] يقصد كتابه التهذيب.

ولما فك أسره عاد إلى هراة المدينة الأم ووجد فيها علم بغداد يستقبله ممثلا في علم أستاذه أبي الفضل المنذري الهروي العدل كما لقبه.

---

(١) الدهناء: ديار بني تميم (مراصد الاطلاع: ٢/ ٥٤٦)

(٢) الصمان: جبل في أرض تميم (مراصد الاطلاع: ٢/ ٨٥١).

(٣) الستارين: ديار بني ربيعة: واديان يقال لهما السودة يقال لأحدهما: الستار الأغبر، وللآخر الستار الجابري فيهما عيون فوارة: (مراصد الاطلاع: ٢/ ٦٩٢)

(٤) مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق الجابي: ١٤.

(٥) مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار: ١٢.

(٦) مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق الجابي: ١٣.

لازم الأزهري هذا الشيخ وأخذ عنه، وأكثر من الرواية عنه واعترف بفضله وعلمه، فالروايات التي لا تحصى في كتبه المطبوعة إن شهدت بسعة علم المنذري، فهي تشهد أيضا بوفاء الأزهري له، وأمانته في علمه.

ولم يقتصر الأزهري عليه بل أخذ عن جلة علماء هراة كأبي بكر الإيادي، وأبي بكر السجزي، وأبي محمد البغوي.

وكانت عناية الأزهري في بداية حياته بالفقه على مذهب الشافعي حيث أخذه عن أبي محمد البغوي عن الربيع بن سليمان المرادي[1] آخر تلاميذ الشافعي بمصر.

ثم غلب عليه بعد ذلك علم اللغة، أعانه على ذلك النهضة اللغوية التي تمتعت بها هراة في ذلك العصر، وكثرة التأليف في اللغة[2].

فمصادر علم الأزهري تتلخص في خمسة هي:

١ ـ شيوخه في هراة في الفقه واللغة.

٢ ـ رحلته إلى بغداد وسماعه من شيوخها.

٣ ـ أسر القرامطة له حيث سمع اللغة من الأعراب وحفظ عنهم الكثير من ألفاظها.

٤ ـ تلمذته على أبي الفضل المنذري الهروي الذي أخذ عنه علم علماء بغداد في اللغة، واستفاد مما دونه من كتب..

٥ ـ المؤلفات اللغوية الكثيرة التي ألفت في عصره، وكثرة اللغويين الذين

---

(١) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، بالولاء، المصري أبو محمد صاحب الشافعي وراوية كتبه (ت ٢٧٠) (تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٤٥).

(٢) إنباه الرواة للقفطي: ٤/ ٧٨.

أخذوا علمهم عن أئمة اللغويين البصريين والكوفيين كشمر بن حمدويه الهروي، وأبي الهيثم الرازي.

أبرز شيوخه:

أخذ الأزهري العلم من أساتذة أجلاء تعددت فنونهم، واختلفت معارفهم، ففيهم الفقيه وفيهم المحدث، وفيهم اللغوي.

١ ـ وأول ما أخذ الأزهري عن علماء الفقه، حيث كان في بداية حياته قد اشتغل بفقه الشافعي، أخذ ـ كما سبق ـ عن أبي محمد عبد الله بن عبد الوهاب البغوي علم المذهب عن الربيع بن سليمان المرادي آخر تلاميذ الشافعي بمصر، وأكثر شيوخه الذين سمع منهم ينسبون إلى هراة مسقط رأسه.

٢ ـ فقد سمع فيها من الحسن بن إدريس بن المبارك أبي علي الأنصاري الهروي الحافظ المحدث، حدث عن سعيد بن منصور[(١)]، وهشام بن عمار وغيرهما، وممن روى عنه أبو بكر النقاش، (ت ٣٠١هـ)[(٢)].

٣ ـ وسمع من الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السامي الهروي أخذ عن الإمام ابن حنبل، روى عنه ابن حبان[(٣)]، (ت ٣٠١هـ)[(٤)].

٤ ـ وسمع فيها أيضا من محمد بن إسحاق السعدي الهروي من سعد

---

(١) سعيد بن منصور أبو عثمان المروزي، سمع من مالك والليث حدث عن أحمد بن حنبل (ت٢٢٧هـ) (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٤١٦).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٢/ ٦٩٥ (طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٠٢).

(٣) ابن حبان: محمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي سمع من الحسن بن إدريس الهروي وغيره (ت ٣٥٤هـ) (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٢٠).

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٢/ ٦٩٧ (طبقات الحفاظ: ٣٠٤).

تميم[1]، حدث عن علي بن خشرم (ت ٢٥٧هـ)، وأبي زرعة القرشي الرازي[2].

٥ ـ وسمع فيها من عبد الله بن عروة، أبي محمد الهروي الحافظ المحدث، أخذ العلم عن علماء بغداد كأبي سعيد الأشج[3]، والحسن بن عرفة (ت ٣١١هـ)[4] وحدث عنه الأزهري[5].

٦ ـ وسمع فيها من أبي عبدالرحمن عبدالله بن محمود السعدي المروزي سمع من حبان بن موسى المروزي وعلي بن حجر، حدث عنه أبو منصور الأزهري. ت ٣١١هـ[6]

٧ ـ وسمع فيها من أبي الحسن على بن الحسن بن محمد السنجاني ـ نسبته إلى سنجان قرية على باب مرو ـ أحد فقهاء الشافعية تولى قضاء نيسابور (سنة ٣١٦هـ)[7].

٨ ـ وسمع فيها من أبي الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري الهروي أستاذه في اللغة، وهو أكثر شيوخه رواية عنه، أخذ العربية عن علماء بغداد كثعلب والمبرد، ثقة فيما يرويه، ثبت فيهما يؤخذ عنه (ت٣٢٩هـ)[8].

---

(١) الأنساب للسمعاني: ٧/ ١٤٠.

(٢) أبو زرعة: الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم القرشي مولاهم الرازي حدث عنه الترمذي وابن ماجة (ت ٢٦٤هـ) (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٥٧).

(٣) الأشج أبو سعيد عبد الله بن سعيد الكندي الكوفي الحافظ حدث عن أبي بكر بن عياش وغيره ت ٢٥٧هـ (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٠٢).

(٤) الحسن بن عرفة أبو علي بن يزيد العبدي (ت ٢٥٧هـ) (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٠٢)

(٥) تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٨٦ طبقات الحفاظ: ٣٠٣، طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٦٧.

(٦) تذكرة الحفاظ: ٧١٨.

(٧) طبقات الشافعية للسبكي: ٢/ ٣٠١، الأنساب للسمعاني: ٧/ ٢٥٨.

(٨) إنباه الرواة: ٣/ ٧٠، ٧١ معجم الأدباء: ١٨/ ٩٩، بغية الوعاة: ١/ ٧٢.

وروى الأزهري عنه فـأكثر إملاء التهذيـب وعلل القراءات بروايتـه فكان واسطته إلى علماء بغداد والأسانيد الآتية تثبت ذلك :

ـ المنذري عن أبي طالب عن أبيه عن الفراء[١].

ـ المنذري عن ابن اليزيدي عن أبي زيد[٢].

ـ المنذري عن العباس عن ابن السكيت[٣].

ـ المنذري عن الحراني بن ثعلب[٤].

ـ المنذري عن ابن فهم عن محمد بن سلام عن يونس بن حبيب[٥].

ـ المنذري عن المبرد[٦].

ـ المنذري عن أبي جعفر الغساني عن سلمة عن أبي عبيدة[٧].

ـ المنذري عن إبراهيم الحربي عن ابن الأعرابي[٨].

ـ المنذري عن الصيداوي عن الرياشي[٩].

٨ ـ وسمـع فيهـا مـن أبي بكـر بـن عثمان السجـزي . أخـذ عنـه في علـم القراءات ، نقل له علم أبي حاتم السجستاني في القراءات القرآنية[١٠].

٩ ـ وسمع فيها عـن أبي بكر الإيادي نقل له علم شمـر بن حمدويه الهروي أشهر لغويي هراة وأكبرهم قدرا .

---

(١) علل القراءات : ٢٤ .

(٢) علل القراءات : ٢٦ .

(٣) علل القراءات : ٧٦ .

(٤) علل القراءات : ٨٣ .

(٥) علل القراءات : ٧٦ .

(٦) علل القراءات : ١١٩ .

(٧) علل القراءات : ٢٠٣ , ٩

(٨) الزاهر: ١٤٢ .

(٩) الزاهر: ٣٩٠ .

(١٠) لم أعثر له على ترجمة وما ذكرته من مقدمة التهذيب : ٢١ .

١٠- وسمع فيها أيضا من محمد بن عبد الله بـن هاجك نقل له علم أبي عبيد في غريب الحديث.

١١- وسمع فيها من أبي محمد أحمد بن عبد الله المزني نسبة إلى قبيلة مزينة من شيوخ هراة. كان مـن أهل العلم بخراسان سمع بهراة علي بـن محمد بن عيسى الجكَّـــاني وغيره. روى عنه أبـــو بكر القفال ومشـايخ عصره بخراسان[١]، نقـــل لـــه علم محـمد بن سلام الجمحي (ت٣٥٦هـ) بواسطـــة أبي خليفة الفضل بن الحبـــاب الجمحي.

ثم رحل الأزهـــري إلى بغداد وهو شاب وكانت بغداد آنذاك كالأستـاذ في العباد، وشاهـد فيها ابن دريد (ت٣٢١هـ) والـزجاج (ت٣١٦هـ) وابن الأنباري (ت٣٢٤هـ) وغيرهم.

١٢- وسمع ببغـداد من أبي بكـر بن أبي داود، عبـد الله بن سليمان الأشعـت السجستاني الحافـظ المحدث صـاحب التصانيـف، كان عـالماً فقيهاً، سمع من علي بن خشرم وطبقته (ت٣١٦هـ)[٢].

١٣- وسمع فيها مـن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبـد العزيز البغوي - نسبته إلى جده لأمه أحمد بـن منيع البغوي من بغ وبغشور هـو بلد من بلاد خراسـان بين مرو وهراة[٣] ــ ولد ببغـداد ونشأ بها، وهـو محدث العراق في عصره وإليـه الرحلـة من البـلاد، سمع مـن علي بن الجعـد والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما (ت ٣١٧هـ)[٤].

---

(١) الأنساب للسمعاني: ١٢/ ٢٢٧.

(٢) طبقات الحفاظ للذهبي: ٢/ ٧٦٨، طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٢٢.

(٣) اللباب لابن الأثير: ١/ ١٦٤.

(٤) طبقات الحفاظ للذهبي: ٢/ ٧٣٧، طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣١٢.

١٤ـ وسمع فيها من أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة نفطويه الذي أخذ العربية عن ثعلب والمبرد، صنف في إعراب القرآن (ت ٣٢٣هـ)[١].

قال عنه الأزهري في مقدمته: «وقد شاهدته، فألفيته حافظاً للغات العرب، ومعاني الشعر، ومقاييس النحو، مقدماً في صناعته، وقد خَدَم أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأخذ عنه النحو والغريب وعُرِفَ به»[٢].

ولما فك أسره رجع إلى هراة فاشتغل فيها بالتدريس وألف بها الكتب القيمة حتى وافاه أجله فيها ـ رحمه الله ـ.

وقد شككت المصادر في أخذه وسماعه عن بعض شيوخ بغداد، فأما ابن دريد فقد قال ياقوت: «ورد بغداد وأدرك ابن دريد فلم يرو عنه»[٣] ووافقه ابن خلكان[٤] واليافعي،[٥] والصفدي،[٦] والداودي،[٧] والسيوطي[٨] وابن العماد الحنبلي[٩].

وقد قال الأزهري عنه في مقدمة التهذيب: «حضرته في داره ببغداد غير مرة، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرياشي[١٠]، وعبد الرحمن ابن أخي

---

(١) إنباه الرواة للقفطي: ١/ ٢١١، بغية الوعاة: ١/ ٤٢٩.
(٢) مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق الجابي: ٤٣.
(٣) معجم الأدباء: ٩/ ١٦٥.
(٤) وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٤.
(٥) مرآة الجنان: ٢/ ٣٩٦.
(٦) الوافي بالوفيات: ٢/ ٤٥.
(٧) طبقات المفسرين: ٢/ ٦٦.
(٨) بغية الوعاه: ١/ ١٩.
(٩) شذرات الذهب: ٣/ ٧٢.
(١٠) العباس بن الفرج أبو الفضل الرياش، البصري، ورياش رجل من جذام كان أبو العباس عبداً له فبقي على نسبه، عالم باللغة والشعر كثير الرواية عن الأصمعي (ت ٢٥٧هـ) (أخبار النحويين للسيرافي: ٩٨) (إنباه الرواة: ٢/ ٣٦٧) (اللباب: ٢/ ٤٦)

الأصمعي[1] فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ولم يوثقه في روايته»[2].

قال السيوطي: معاذ الله! هو بريءٌ مما رُمي به ومن طالع الجمهرة رأى تحريه في روايته. . . . ولا يقبل فيه طعن نفطويه؛ لأنه كان بينهما منافرة عظيمة بحيث إن ابن دريد هجاه وهجا هو ابن دريد، وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح[3].

أما أبو إسحاق الزجاج، وأبو بكر بن الأنباري فقال فيهما ياقوت:رأى ببغداد أبا إسحاق الزجاج، وأبا بكر بن الأنباري «ولم يذكر أنه أخذ عنهما شيئا»[4].

أما ابن السراج فقد قال ابن خلكان: «أخذ عن أبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج النحوي وقيل إنه لم يأخذ عنه شيئا»[5] وكأنه لم يأخذ من اللغويين شيئا إلا ما نقله من كتبهم كما ذكر في أخذه عن معاني الزجاج.

أما علماء الحديث البغداديون فلم أجد في تراجمهم نصا على أخذ الأزهري منهم، حيث لم يذكر في جملة التلاميذ.

وإذا كان الأزهري بهذه المنزلة في علوم عصره، فكيف أسقطه الخطيب البغدادي من موسوعته العلمية: (تاريخ بغداد)؟ وكيف أسقطته بعض المصادر في كتب الطبقات وبخاصة طبقات الحفاظ، وطبقات القراء؟

---

(١) عبد الرحمن بن أخي الأصمعي، اسمه عبد الرحمن بن عبد الله أبو محمد، كثير الرواية عن عمه، وعن العرب (طبقات الزبيدي: ١٨٠) (إنباه الرواة: ٢/ ١٦١)

(٢) مقدمة التهذيب للجابي: ٤٧.

(٣) المزهر للسيوطي: ١/ ٩٣، ٩٤.

(٤) معجم الأدباء: ٩/ ١٦٦.

(٥) وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٤.

أغلب الظن أن الخطيب البغدادي إنما يترجم للعلماء الكبار أصحاب التأليف، والدرس، والحلقات التي تغص بالتلاميذ في مدينة السلام (بغداد) آنذاك، ولم يكن الأزهري ذا شهرة في هذه الحقبة من عمره فقد كانت رحلته إلى بغداد رحلة طلب للعلم، لم تقم له فيها حلقة، ولم يعرف له فيها تلاميذ، ولم يكن له فيها تآليف فقد كان إلى سن الحداثة والطلب أقرب منه إلى المعلم والأستاذ.

ومن هنا يظهر سبب سقوط ترجمته من تاريخ بغداد، ولا يعيب الأزهري ألا يكون معدوداً في شيوخ بغداد ما دامت حلقته قد قامت، وأثمرت دروسه، وأينعت تآليفه في هراة.

وقد يفسر سقوط الأزهري من كثير من المصادر ككتب الطبقات والحفاظ والقراء بأنه لم يكن محدثا، ولا قارئا صاحب تآليف معروفة في علوم الحديث والقراءات، ويكفي الأزهري فضلا أنه العالم اللغوي الكبير صاحب التهذيب وغيره، كما أنه الفقيه المعدود في طبقات فقهاء الشافعية المؤلف في فقه الشافعي.

ويكفي الأزهري رفعة أن يلقى الثناء، تلو الثناء من العلماء إذ يقول عبد الباقي اليماني: «حجة فيما يقول عن العرب وكان تهذيب اللغة شاهداً على اطلاعه وتبحره»[1].

وقال الداودي: «كان إماماً في اللغة، بصيراً في الفقه عارفاً بالمذهب»[2].

وتبقى بعد ذلك شهرة الأزهري بالشافعي اللغوي ليخلد

---

(١) إشارة التعيين: ٢٩٤.

(٢) طبقات المفسرين: ٢/ ٦٥.

ذكره، إذ كان لمعجمه التهذيب الأثر الكبير في شهرته «فقد رزق هذا التصنيف سعادة، وسار في الآفاق، واشتهر ذكره اشتهار الشمس، وقبلته نفوس العلماء، ووقع التسليم له منهم»[1].

أبرز تلاميذه:

تتلمذ على يد الأزهري جلة من الأئمة، وعرف منهم بالفضل والعلم، أمثال:

١ ـ جنادة بن محمد بن الحسن أبو أسامة الهروي، أخذ عنه علم اللغة (ت ٣٩٩هـ)[2].

٢ ـ أبو يعقوب إسحاق بن أبي إسحاق القراب السرخسي الهروي، الحافظ المحدث، محدث خراسان، أخذ عنه في الحديث، (ت ٤٢٩هـ)[3].

٣ ـ علي بن أحمد خمرويه ذكره الداودي في طبقاته[4].

٤ ـ أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب أبي منصور، ومؤلف الغربيين، أشهر تلاميذ أبي منصور وأكثرهم ملازمة لحلقته أخذ عنه علم اللغة وغريب القرآن والسنة (ت ٤٠١)[5].

٥ ـ أبو الحسن علي بن محمد الهروي، صاحب (الأزهية في علم الحروف) أخذ علم اللغة عن الأزهري توفي قريبا من ٤١٥هـ[6].

---

(١) إنباه الرواة للقفطي: ٤/ ١٧٩.

(٢) وفيات الأعيان: ١/ ٣٧٢، بغية الوعاة: ١/ ٤٨٨.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣/ ١١٠٠.

(٤) طبقات المفسرين: ٢/ ٦٦.

(٥) إنباه الرواة: ٤/ ١٥٠، بغية الوعاة: ١/ ٣٧١، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٣٤.

(٦) إنباه الرواة: ٢/ ٣١١

٦ ـ أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الأنصاري المالكي[١] العلامة،كما أخذ عنه أبو عثمان سعيد القريشي، والحسين الباشاني[٢].

ثقافته:

اشتهر الأزهري باللغوي لا سيما بعد تأليفه معجم التهذيب، إلا أن اللغة لم تكن كل همه، وإنما انصرف لها في أواخر حياته.

فقد كان فقيها على مذهب الشافعية معدودا في طبقاتهم، اتصل سنده بالشافعي عن طريق أبي محمد البغوي عن الربيع بن سليمان المرادي حدث عن الشافعي. وكان متعصبا لمذهبه مشيدا بفصاحته، حتى أنه ألف كتابا في شرح ألفاظه هو «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» إلى جانب مؤلفات أخرى له في الفقه ككتاب «غريب الفقه»، فهو راوية حديث وشارح سنة وله رأيه الفقهي المستقل تلحظه في كثير من مباحثه في الزاهر[٣].

قال عنه ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية: «كان فقيهاً صالحاً غلب عليه علم اللغة، مشهود له بالفضل والثقة والورع»[٤].

وقال عنه السبكي في طبقات الشافعية: «كان إماماً بصيراً بالفقه عارفاً بالمذهب»[٥].

وهو مع علمه بالفقه، ألف في علوم القرآن، ففي قراءاته له «علل القراءات» وفي ناسخه ومنسوخة له «ناسخ القرآن ومنسوخه» وفي تفسيره له الكثير «كالتقريب في التفسير» و«تفسير السبع الطوال» وغيرهما.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣/ ١١٠٣.

(٢) لم أعثر لهم على ترجمة، وإنما ذكرهم السبكي في طبقات الشافعية: ٣/ ٣٤.

(٣) الزاهر: ١٦.

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ١٥٣.

(٥) طبقات الشافعية للسبكي: ٢/ ١٠٦.

وله مشاركة في علوم العقيدة ألف فيها «تفسير الأسماء الحسنى» و«الروح» وفي الحديث له «شواهد غريب الحديث» و«معاني شواهد غريب الحديث».

قال عنه السبكي في طبقات الشافعية «عالي الإسناد ثخين الورع متحرياً في دينه»[1].

وله صلة بالأدب فقد شرح ديوان أبي تمام، وله مشاركة في الشعر فقد أورد الداودي بعض الأبيات التي وجدت على أصل كتاب التهذيب بخط الأزهري[2].

وإنَّ عناء أن تعلم جاهلاً ... ويحسب جهلاً أنهُ منك أعلم

متى يبلغ البنيان يوما تمامه ... إذا كنت تبنيه وآخر يهدم

فكيف بناء خلفه ألف هادم ... وألف، وألف، ثم ألف وأعظم

واشتهر الأزهري باللغوي حتى أصبح حجة فيما يقول عن العرب[3] «رأس في اللغة»[4].

وهكذا بدأ الأزهري فقيهاً شافعياً وانتهى لغوياً كبيراً وكان ـ رحمه الله ـ مع الرواية كثير الأخذ عن الصحف[5]، وقد عاب هذه العلة على غيره من معاصريه، فقد قال في حديثه عن البشتي: «وممن ألف في عصرنا هذا، فَصَحَّفَ وغَيَّرَ وأَزَالَ العربية عن وجهها... أحمد بن محمد البشتي»[6].

---

(١) طبقات الشافعية: ٢/ ١٠٦.

(٢) طبقات المفسرين: ٢/ ٦٧.

(٣) إشارة التعيين لعبد الباقي اليماني: ٢٩٤

(٤) طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبه: ٣٠.

(٥) إنباه الرواة للقفطي: ٤/ ١/ ١٧.

(٦) أحمد بن محمد أبو حامد الخارزنجي البشتي إمام أهل الأدب بخراسان (ت ٣٤٨ هـ) (إنباه الرواة: ١/ ١٤٢)، (بغية الوعاة: ١/ ٣٨٨).

قال: « فقد اعترف البشتي بأنه لا سماع له في شيء من هذه الكتب، وأنه نقل إلى كتابه من صحفهم، واعتل بأنه لا يزري ذلك من عرف الغث من السمين، وليس كما قال؛ لأنه اعترف بأنه صحفي، والصحفي إذا كان رأس ماله صحفا قرأها فإنه يصحف فيكثر، وذلك أنه يخبر عن كتب لم يسمع بها، ودفاتر لا يدري أصحيح ما كتب فيها أم لا.

وإن أكثر ما قرأنا من الصحف التي لا تضبط بالنقط الصحيح ولم يتول تصحيحها أهل المعرفة لَسقِيْمَةٌ لا يعتمد عليها إلا جاهل»[1].

هذا النص وأمثاله كثير في مقدمة التهذيب، ترى فيها شدة الأزهري في تهوين أمر الأخذ عن الصحف، وطعنه في الصحفيين إلا أنك تراه مع شدته وتحامله عليهم قد أخذ عن الصحف، لكن مع تحقيق ما أخذ منها فقد صرح في مقدمة التهذيب بأخذه «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج وجادة من غير سماع حيث قال: «وما وقع في كتابي له من تفسير القرآن فهو من كتابه، ولم أتفرغ ببغداد لسماعه منه، ووجدت النسخ التي حملت إلى خراسان غير صحيحة فجمعت منها عدة نسخ مختلفة المخارج وصرفت عنايتي إلى معارضة بعضها ببعض حتى حصلت منها نسخة جيدة» وهو بذلك عالم مقدم في التحقيق ومنهجه أسبق وأوفق.

هذا وقد قيد القفطي في «إنباه الرواة»[2] مواضع كثيرة صحف فيها الأزهري كما في «مراد» وغيرها مما استدركه عليه[3] على البشتي.

---

(١) مقدمة تهذيب اللغة بتحقيق الجابي: ٤٩.

(٢) إنباه الرواة: ٤/ ١٧٨.

(٣) إنباه الرواة: ٤/ ١٧٨.

وكما عاب الأزهري على البشتي عاب أيضا علي أبي الأزهر البخاري[1] اللغوي حتى أن القفطي قال: «وقد وقع الأزهري في هذا الرجل [أبو الأزهر البخاري] وفي تصنيفه بغير حجة، وإنما حمله على ذلك معاصرته له، ومشاركته في القصد إلى مثل ما صنفه، وكذلك فعل مع البشتي المعروف بالخارزنجي في كتابه الذي سماه «التكملة» أشار إلى أنه كمل به ما نقصه الخليل، وكان معاصرا له أيضا ومشاركا في تصنيف ما قصد إلى مثله، ونسأل الله ترك الهوى والبعد عن التمادي على الأغراض الفاسدة»[2]. فكما قال السيوطي: «حديث الأقران في بعضهم لا يقدح»[3].

آثـــاره:

ترك الأزهري للمكتبة العربية الكثير من الكتب طبع بعض منها وبعضها مخطوط، والكثير مفقود، وأهم آثاره التي ذكرتها المصادر:

١ ـ أخبار يزيد بن معاوية

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون.

٢ ـ الأدوات

ذكره ياقوت في معجم الأدباء، والسيوطي في بغية الوعاة، والداودي في طبقات المفسرين.

---

(١) أبو الأزهر البخاري اللغوي ألف كتابا في اللغة سماه الحصائل معناه أنه قصد تحصيل ما أغفله الخليل، وهو كتاب جليل القدر، جامع اللغة، وكان البخاري معاصرا للأزهري ومشاركا له: «مقدمة التهذيب: ٥٥»، إنباه الرواة: ٤/ ٩٩.

(٢) إنباه الرواة: ٤/ ٩٩.

(٣) المزهر: ٣/ ٩٤.

٣ ـ **تفسير الأسماء الحسنى**

ذكره ياقوت، والسبكي في «طبقات الشافعية»وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية».

٤ ـ **تفسير إصلاح المنطق**

ذكره ياقوت، والسبكي، وابن قاضي شهبة، والداودي، وحاجي خليفة

٥ ـ **تفسير ألفاظ المزني**

ذكره ابن الأنباري في «نزهة الألباء»وياقوت، والسبكي، والأسنوي وابن قاضي شهبة في «طبقات النحاة واللغويين».

٦ ـ **تفسير السبع الطوال**

ذكره ياقوت، والسبكي، والداودي، وحاجي خليفة، والبغدادي في هدية العارفين.

٧ ـ **تفسير شعر أبي تمام**

ذكره ياقوت[1].

٨ ـ **تفسير شواهد غريب الحديث**

ذكره ياقوت

٩ ـ **تفسير قوله تعالى: (من الذين استحق عليهم الأوليان)**

ذكره الأزهري في العلل.

١٠ ـ **التقريب في التفسير**

ذكره في العلل، وذكره القفطي في «إنباه الرواة» وياقوت،

---

(١) معجم الأدباء: ٦/ ٢٩٩.

وابن خلكان، والسبكي،والأسنوي، وابن قاضي شهبة في «طبقات النحاة واللغويين»،والسيوطي في البغية، والداودي، والحنبلي في الشذرات، والبغدادي في هدية العارفين.

١١ ـ تهذيب اللغة

وهو مطبوع متداول. وقد وثقت اسمه ونسبته إلى مؤلفه في مقدمة التحقيق.

١٢ ـ كتاب الحيض

ذكره حاجي خليفة

١٣ ـ كتاب الرد على الليث

ذكره ياقوت، وابن قاضي شهبة

١٤ ـ كتاب الروح وما ورد فيها من الكتاب والسنة

ذكره ياقوت، والسبكي، وابن قاضي شهبة، والداودي

١٥ ـ كتاب علل القراءات

المسمى بـ «معاني القراءات» وهو الذي أقوم بدراسته وتحقيقه.

١٦ ـ كتاب عمدة الفقهاء

ذكره البغدادي في هداية العارفين

١٧ ـ كتاب غريب الألفاظ التي يستعملها الفقهاء.

ذكره القفطي باسم «الألفاظ الفقهية»، وذكره أيضا ابن خلكان، واليافعي، وحاجي خليفة.

وذكره البغدادي في هداية العارفين، وصاحب إيضاح المكنون باسم «الزاهر في غرائب ألفاظ الفقهاء» فإن كانا مسميين لكتاب واحد فالزاهر مطبوع.

١٨ ـ كتاب معاني شواهد غريب الحديث

ذكره ياقوت

١٩ ـ كتاب معرفة الصبح

ذكره ياقوت

٢٠ ـ كتاب ناسخ القرآن ومنسوخه

ذكره البغدادي في هداية العارفين

ولم أقف على شيء من هذه المصنفات إلا على ثلاثة :

(١) الكتاب الأول : هو تهذيب اللغة : نشرته الدار المصرية للتأليف سنة ١٩٦٦م، بتحقيق جماعة من العلماء. وهو مصدر أصيل «يدل على غزارة علم الأزهري في اللغة واستيعابه مواده بقدر ما اتسع له جهده المثمر واطلاعه الواسع».

وفيه يقول ابن منظور في خطبة معجم اللسان :

«ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ولا أكمل من (المحكم) لأبي الحسن بن إسماعيل بن سيده الأندلسي ــ رحمهما الله ــ وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق. وما عداهما بالنسبة إليهما ثنيات الطريق».

وكان التهذيب قد أخرج في خمسة عشر مجلدا بتحقيق جماعة من العلماء المحققين فاستدرك الدكتور رشيد العبيدي عليها، وأخرج المستدرك في ثلاثة أجزاء : السادس عشر والسابع عشر، والثامن عشر، ثم وضع الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله فهارس لكتاب التهذيب.

(٢) الكتاب الثاني هو: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي»

نشرته وزارة الأوقاف بالكويت بتحقيق محمد جبر الألفي سنة ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) وموضوعه كما قال الأزهري في خطبة الكتاب

«. . . وألقيت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي . . أنار الله برهانه ولقَّاهُ رضوانه أثقبهم بصيرة وأبدعهم بيانا، وأغزرهم علما، وأفصحهم وأجزلهم ألفاظا، وأوسعهم خاطرا، فسمعت مبسوط كتابه، وأمهات أصوله من بعض مشايخنا، وأقبلت على دراستها دهرا، واستعنت بما استكثرته من علم اللغة في تفهمها، إذ كانت ألفاظه ـ رحمه الله ـ عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة، وقدرت تفسير ما استغرب منها، فعلمت أني إن استقصيت تخريجها كثر حتى يمل قارئه، فأعملت رأيي في تفسير ما استغرب منها في الجامع الذي اختصره أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني ـ رحمه الله ـ من جمعها، وزادني رغبة فيما أردته حرص طائفة من المتفقهة على استفادتها.

(٣) أما الثالث فهو: «علل القراءات» وهي نسخة أصلها في استنبول وهي التي وفقني الله للقيام بدراستها وتحقيقها.

وفاته:

توفي أبو منصور الأزهري في هراة شهر ربيع الآخر من سنة ٣٧٠هـ، وقيل ٣٧١هـ وعمره ثمان وثمانون سنة غفر الله له، وأحسن مثواه، ونفع بعلمه الأمة.

الفصل الثاني

كتاب علل القراءات

أ ـ منهج الكتاب.

ب ـ مصادر الكتاب

كتاب علل القراءات

(أ) ـ منهج الكتاب

تقاربت مناهج العلماء في كتب الاحتجاج للقراءات القرآنية في عصر الأزهري فالسمة الغالبة عند أصحاب هذا العلم الاحتجاج للقراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد في كتابه السبعة وعلى ذلك سار الأزهري، وابن خالويه ت ٣٧٠هـ، والفارسي ت ٣٧٣هـ، وغيرهم كثير ممن جاء بعدهم.

ومع تقارب المنهج عند أئمة هذا العلم إلا أن الأزهري قد تميز في كثير من جوانب هذا المنهج، ولعل أهم سماته:

- الاحتجاج لقراءات القراء الثمانية، السبعة المشهورين ومعهم يعقوب الحضرمي، وهو بهذا يعد أول مصدر يحتج لقراءة الحضرمي بين كتب الاحتجاج للقراءات ـ فيما بين أيدينا ـ التي اختصت بالقراء السبعة.
- إثبات أسانيد القراء في المقدمة معتمداً في ذلك على ابن مجاهد، والأزهري هياب للسند مجل له، وهذه سمة بارزة في تأليفه.
- رتب الأزهري كتابه على سور القرآن مبتدئا بالفاتحة ومنتهيا بالناس، ورتب الآيات بحسب ترتيبها في المصحف ولم يضطرب إلا في مواضع قليلة جداً تحمل له على السهو.
- أقام الأزهري كتابه على العناية بالشواذ والاحتجاج لها أو ردها إذا ما خالفت العربية أو الرسم أو كانت وهماً من القارئ، حتى أنه في هذا الجانب يعد مصدرا مهماً للقراءات الشاذة تلاحظ ذلك في إثبات

شذوذ القـراءة من مصادر القـراءات الشاذة، كمختصر البديـع لابن خالويه، والمحتسب لابن جني.

- ولعل كثرة الشواذ عنده أنه اعتنى برواة القارئ ولم يقف على المشهورين منهم، بـل تعدى الـرواة إلى طرقهـم كطرق الأعشـى عن أبي بكـر بن عياش ورواته، وطرق البزي عن أبي عمـرو برواته، بل إنه اشتمل على انفرادات الرواة غير المشهورين كخارجة عن نافع، وعباس بن الفضل عـن أبي عمرو، وهـذه الانفرادات تكـاد تجمـع كتب القـراءات على شذوذها.

- اتبع الأزهري في أصول القراءة منهجاً جديداً فهو لم يهملها كما في كتب معاني القرآن، ولم يفـرد لها قبل الفرش كما في كتب القـراءات وبعض كتب الاحتجـاج، وإنما يعرض لـلأصل عنـد أول آية مـن آياتـه، ثم يجمـع نظائره في كـل القـرآن كما فعل في بـاب الهمـزة المفردة، وبـاب الإمالة.

أما الياءات فقد أدخل الياءات المتحركات مع الفرش، وذكر اختلاف القراء فيهـا بحسب ترتيبها في السـور. أما المحذوفات فقـد أفرد لها في آخر كل سورة.

- أما الفـرش فقد ذكر سور القـرآن وآياتها كما هي في المصحـف وهو في ذكـره للفرش يجمـع النظائر عنـد أول آيـة. فيذكـر اختلاف القـراء، واختلاف القارئ في مـواضعه في القرآن كله كما في «تصريـف الرياح» البقـرة آية ١٦٤ «أنـا أحيي وأميـت» البقـرة آية ٢٥٨، وغيرهـا كثير، لـذلك طـال حديـث الأزهـري في سورة البقـرة؛ لأنها جمعت أغلـب اختلاف الأئمة في الأصول والفرش.

- إجلال السند في علوم القرآن وعلوم العربية حتى تكاد تشعر بضرورته عنده في كل ما ينقل، ولعل بروز هذه السمة كان بسبب تأثره بمناهج أهل الحديث وشرطهم في قبول الحديث، فتجد في كتابه أئمة العربية الذين جمعوا اللغة ودرسوها قد احتشدوا في كتابه، ينقل عن أشهرهم منذ بدأ الاهتمام بدراسة اللغة.

إلى جانب أئمة التفسير كابن عباس، وسعيد بن جبير، وقتادة، والسدي، وعكرمة. أيضا أئمة الحديث من معاصريه وسابقيهم حتى يصل بالحديث إلى الثقة من صاحبي أو تابعي.

- الاهتمام بالتفسير، والعناية بشرح الآية وذكر سبب نزولها وناسخها ومنسوخها إن احتاج ذلك، واختلاف العلماء في تفسيرها، وبمن نزلت، وهذه سمة تقل في كتب الاحتجاج، وتبرز عند الأزهري لا سيما وأنه صاحب تفسير، فله مؤلفات عديدة فيه.
- العناية بغريب القرآن وشرحه للمفردة لغةً، وربطها في سياق الآية، والاستشهاد لها بكلام العرب وشعرهم وأحيانا بأحاديث النبي، وذكر اختلاف العلماء في تفسيرها، بل يطيل في بعض المفردات حتى تشعر بأنك أمام كتاب في غريب القرآن، وليس ذلك بغريب على الأزهري فهو شارح لغة، وجامع لها، ومعاصر للفصاحة والأعراب.
- توضيح القراءة القرآنية بوزن معروف كما في قوله تعالى «لرؤوف رحيم» البقرة آية ١٤٣ قال: رؤف على رعف.

وقال في قوله تعالى: «وكأين من نبي قاتل معه ربّيُّون» آل عمران آية ١٤٦ قال: كائن على وزن كاعن، ومثلها كثير.

- عدم العناية بعزو اللغات الواردة إلى قبائلها، بل يشير إلى الاختلاف

أنه لغات للعرب دون نسبة، إلا في مواضع قليلة كما في نسبة الإمالة إلى تميم، ونسبة «وِلْد» إلى قيس غيلان (مريم آية ٧٧) والإدغام في «هديّ» إلى طيء «المنافقون آية ١٠».

- أما عن منهجه في الشواهد، فالشواهد عند أبي منصور متعددة ضمنها الشواهد القرآنية، والحديث، والأمثال والأقوال، والشعر.
- أما الشواهد القرآنية فهي مدار كتاب العلل. فقد وردت مرتبة بحسب سورها وآياتها في المصحف، إلا أنه لا يورد الآية تامة بل يقف على موضع الشاهد منها فقط.

وتجده يستشهد للقرآن بالقرآن في مواضع مماثلة ويحتج بالأشباه والنظائر.

- أما عن شواهد الحديث فقد بلغت اثني عشر حديثاً أوردها الأزهري مقطوعة عن أسانيدها إلا في حديثين في قوله.. «يا بني عبد المطلب يا بني فهر، لو أخبرتكم أن خيلاً بسفح هذا الجبل.. إلخ»[1].

وفي حديث الغطيفي عن سبأ[2].

واستشهد الأزهري بستة منها في تفسير الآية وشرح سبب نزولها وبستة منها في شرح غريب القرآن.

- أما الأمثال فهو مثلٌ واحد عزاه إلى قبيلة قيس في قولهم «وُلْدك من دَمَّى عقبيك» استشهد به على لغة قيس في ولد، ولم يشرح قصة المثل أو مضربه.
- أما الأقوال فهي ثلاثة استشهد بها الأزهري في شرح غريب القرآن.

---

(١) علل القراءات: ٢٥٠

(٢) علل القراءات: ٤٨٥

- أما الشواهد الشعرية فهي ذات حظٍّ وافرٍ عند الأزهري أما عن منهجه فيها.

فمن حيث التوثيق فقد نسب منها ثمانية وثلاثين شاهداً من جملة سبعة ومائة شاهد، وهذه المنسوبة هي للشعراء المشهورين كطرفة، والأعشى، والنابغة والفرزدق وغيرهم، أما الشعراء المغمورون فلم يحفل بهم الأزهري وإنما اكتفى بما نسب من شعرهم في مصادره والشعراء الذين استشهد بهم الأزهري هم شعراء الجاهلية ومن بعدهم إلى أوائل القرن الرابع فالأزهري كان في عصور الفصاحة والاحتجاج.

- والبيت قد يرد تامًّا عند أبي منصور وأحيانا قد يكتفي بأحد شطريه إذا دل على وجه الاستشهاد.
- أما تعدد روايات البيت فهو قليل العناية بهذا الجانب إلا في مواضع نادرة[1].
- أما شرح غوامض المفردات فهو أيضاً لم يهتم بشرح غرائب البيت ـ مع اعتنائه بغريب القرآن ـ إلا في مواضع قليلة[2].

وقد فاقت الشواهد اللغوية أصواتاً وصرفاً ودلالة الجانب النحوي ولا سيما ما يخص شرح غريب القرآن فقد كان لها النصيب الأوفر من جملة الشواهد، وليس ذلك بغريب على أبي منصور فهو صاحب معجم التهذيب.

---

(١) علل القراءات: ٤٣٣.

(٢) علل القراءات: ٣٦، ٩٤، ٧٥٥.

(ب) مصادر الكتاب

مصادر الأزهري في علله كثيرة، منها ما أشار إليها في العلل أو في مقدمة التهذيب، ومنها ما لم يشر إليه أما ما أخذه عنها، فمنها ما أخذه مشافهة من شيوخه، ومنها ما أخذه من الكتب المدونة.

ففي القراءات اعتمد على:

- أبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٣هـ) مما ألفه في كتابه السبعة، حيث اعتمد عليه الأزهري وعده مصدرا أصيلا له في القراءات.
- وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٢٥هـ).

مما ألفه في كتابه القراءات، إلى جانب ما احتوته كتب المعاني من وجوه القراءات:

وفي الاحتجاج اعتمد على جملة من المصادر البصرية والكوفية.

أولا: المصادر البصرية:

١) أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)

فقد أورد له الأزهري نقولاً في اللغة، والشعر، والقراءات، وكان طريقه إليه أبو عبيد عن أبي عمرو، والأصمعي عن أبي عمرو، بواسطة أستاذه أبي الفضل المنذري.

٢) سيبويه (ت ١٨٠هـ)

كانت نقول الأزهري عن سيبويه في علله بواسطة الزجاج في معانيه. فلم أجد الأزهري قد نقل عن سيبويه إلا ما نقله الزجاج عنه في المعاني.

٣) **يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٧هـ)**

فقد أورد الأزهري في علله كثيراً من النقول عنه، وكان واسطته إليه أبو الفضل المنذري عن الحسن بن فهم عن محمد بن سلام الجمحي عن يونس.

٤) **النضر بن شميل (ت٢٠٣هـ)**

أورد له الأزهري في علله نقولا قليلة، وقال في مقدمة التهذيب: «له مصنفات كثيرة في الصفات، والمنطق، والنوادر، وكان شمر بن حمدويه صرف اهتمامه إلى كتبه، فسمعها من أحمد بن الحريش القاضي فما عزي في كتابي إلى ابن شميل فهو من هذه الجهة»[1].

٥) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ت ٢٠٩هـ

أورد له الأزهري نقولاً قليلة في شرح غريب القرآن مما أفاده من كتابه «مجاز القرآن».

٦) **الأصمعي: عبد الملك بن قريب (ت ٢١٣هـ)**

أورد الأزهري كثيرا من النقول اللغوية عن الأصمعي، وكان طريقه إليه أبو حاتم عن الأصمعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام عن الأصمعي، وهذان هما أشهر الرواة عنه.

٧) **أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)**

جاء في العلل بعض من النوادر اللغوية كانت مما أودعه أبو زيد في كتبه، وكان طريق الأزهري إليها:

- المنذري عن ابن اليزيدي عن أبي زيد.

---

(١) مقدمةالتهذيب بتحقيق الجابي: ٢٧.

- وأبو بكر بن عثمان عن أبي حاتم السجستاني عن أبي زيد.
- وأبو عبيد عن أبي زيد عن طريق أبي بكر الإيادي عن شمر لأبي عبيد عن أبي زيد. قال في التهذيب: «وما كان فيه من نوادر أبي زيد فهو من كتاب ابن هانئ عنه في النحو كثيرة، وله كتاب في الهمز، وكتاب في معاني القرآن وكتاب في الصفات رواها أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، عن أبي نجدة، عن أبي زيد الأنصاري، أخبرني بذلك المنذري عن أبي العباس»[1]. وقد نص الأزهري على أبي زيد في أربعة وعشرين موضعاً.

٨) **الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)**

أورد الأزهري في كتابه كثيرا من آراء الأخفش في معاني القرآن وإعرابه، وهي مما أودعه في كتابه معاني القرآن قد ذكرتها، في مواضعها في التحقيق. ولم يورد الأزهري الأخفش مع من ذكرهم من العلماء في مقدمة التهذيب.

٩) **المبرد: (ت ٢٨٥هـ)**

أما ما أورده الأزهري عن المبرد، في العلل فكان مما أورده الزجاج في معانيه عن المبرد ونقله الأزهري عن الزجاج من كتابه المعاني، فلم ينقل الأزهري عن المبرد مباشرة.

١٠) **الزجاج: (ت ٣١٦هـ)**

ونقول الأزهري عن الزجاج لا تعد ولا تحصى، سواء مما نسبه إليه أو لم ينسبه، وقد لازم الأزهري كتابه من أول العلل حتى آخره قال في

---

(١) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي: ٢١.

مقدمة التهـذيب «أبو إسحاق إبـراهيم بن السري الزجـاج النحوي: صاحب كتـاب المعاني في القرآن حضرته ببغـداد بعد فراغه مـن إملاء الكتاب، فألفيت عنده جماعة يسمعونه منه وكان متقدما في صناعته، بارعا صدوقا، حافظا لمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه وكان قـد خدم أبا العبـاس المبرد دهرا طـويلا لسماعه منـه، ووجدت النسخ التـي حملت إلى خـراسان غير صحيحـة، فجمعت منهـا عدة نسخ مختلفـة المخارج، وصرفـت عنايتي إلى معـارضة بعضهـا ببعض حتى حصلـت منها على نسخة جيـــدة[1]. وقد نـص الأزهري على ذكر أبي إسحاق الـزجاج في تسعة وخمسين موضعاً، أما مـا ضمَّنه بلا نسبة فهو أكثر من ذلك.

ثانيا: المصادر الكوفية:

١ ـ علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)

وردت نقول قليلة عن الكسائي في علـل القراءات، تدور حول معاني القرآن، و إعرابه، وأوجه القراءة.

قال الأزهري في مقـدمة التهذيب: وللكسائي كتـاب في معاني القرآن حسن، وهو دون كتاب الفراء في المعاني.

وكان أبـو الفضل المنذري ناولنـي هذا الكتاب، وله كتـاب في النوادر رواه لنـا المنـــذري عـن أبي طـالـب، عـــن أبيـه عـن الفـــراء، عـن الكسائي[2].

---

(١) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي: ٤١، ٤٢.

(٢) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي: ٢٥

٢ - **أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)**

امتلأ كتاب العلل بنقول عن الفراء ، سواء أشار إليها الأزهري أو لم يشر وتركه دون نسبة و، قد لازم الأزهري معانيه من أول العلل حتى آخره، وطريق الأزهري إلى الفراء هو المنذري العدل عن أبي طالب النحوي عن أبيه عن الفراء .

قال الأزهري في مقدمة التهذيب : «ومن مؤلفاته كتابه في معاني القرآن وإعرابه، أخبرني به أبو الفضل بن أبي جعفر المنذري عن أبي طالب ابن سلمة، عن أبيه، عن الفراء، لم يفته من الكتاب كله إلا مقدار ثلاث أوراق في سورة الزخرف مما وقع في كتابي للفراء في تفسير القرآن وإعرابه فهو مما صح رواية من هذه الجهة .

وللفراء كتاب في النوادر أسمعنيه أبو الفضل بهذا الإسناد وله عدة كتب منها كتاب في مصادر القرآن» [١] وقد نقل عنه أيضاً الأزهري في العلل . وقد نص الأزهري على ذكر الفراء في ستة وعشرين ومائة موضع ، وما ضمّنه من معانيه في علله بلا نسبة أكثر مما نص عليه .

٣ - **أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)**

وردت لأبي عبيد القاسم في العلل نقول في اختيار القراءة وتوجيهها ، رواها أبو بكر الإيادي عن شمر عن أبي عبيد، وأبو جعفر الغساني عن سلمة عن أبي عبيد ، ولأبي عبيد كتب في غريب الحديث والأمثال . .

قال عنه الأزهري : «وله كتاب في معاني القرآن انتهى في تأليفه إلى سورة طه، ولم يتمه وكان المنذري سمعه من علي بن عبد العزيز، وقرئ علي أكثره وأنا حاضر»[٢]. وقد نصَّ أبو منصور على أبي عبيد في واحد وعشرين موضعاً .

---

(١) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي : ٣١ .

(٢) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي : ٤٢ .

٤ ـ **أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت ٢٣٢هـ)**

يعد ابن الأعرابي من مصادر الشعر في علل الأزهري، فقد ذكر الأزهري عنه عدة شواهد شعرية، إلى جانب اللغة والغريب مما رواه عنه أبو بكر الإيادي عن شمر عن ابن الأعرابي، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن ابن الأعرابي. والمنذري عن أبي إسحاق الحربي عن ابن الأعرابي.

قال الأزهري: «وكان الغالب عليه الشعر ومعانيه والنوادر والغريب»[١].

٥ ـ **أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)**

نقل عنه الأزهري في إعراب القرآن، والوقف والابتداء ومن كتابه (إيضاح الوقف والابتداء).

قال عنه الأزهري: كان واحد عصره، وأعلم من شاهدت بكتاب الله، ومعانيه، وإعرابه، ومعرفته اختلاف أهل العلم مع مشكله، وله مؤلفات حسان في علم القرآن»[٢].

٦ ـ **أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٦ هـ)**

أكثر الأزهري الرواية عنه في المسائل التصريفية ونوادر اللغة واللغات.

وكان طريقه إليه المنذري عن أبي شعيب الحرّاني عن ابن السكيت.

قال الأزهري في التهذيب: «وله مؤلفات حسان منها كتاب إصلاح المنطق» وكتاب «المقصور والممدود» وكتاب «التأنيث والتذكير» وكتاب «القلب والإبدال» وكتاب «معاني الشعر». وروى لنا أبو الفضل المنذري هذه الكتب ـ إلا ما فاته منها ـ عن أبي شعيب الحرّاني[٣].

هذا مما استطعت معه صبراً من تقصي مصادر الأزهري في علله. وإلا فهي كثرة تشهد بغزارة علمه وسعة اطلاعه، وتقصيه في الجمع لمؤلَّفِهِ، حتى أخرجه على هذه الصورة المتميزة من التأليف في فن الاحتجاج.

---

(١) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي: ٣٥.
(٢) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي: ٢٩.
(٣) مقدمة التهذيب بتحقيق الجابي: ٣٥.

الفصل الثالث

علل القراءات وعلوم القرآن

١) القرآن والقـــــراء

٢) القـــــــراءات

٣) الاختـيـــــــار

٤) التفســـــــير

(١) القرآن والقراء

قال تعالى: (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مُدَّكِر) ـ القمر الآية (١٧)

فما أراد الله أن يجعل على عباده حرجا في دينهم، ولا ضيق عليهم فيما افترض عليهم، فلما كانت لغات العرب مختلفة، ولا يستطيع صاحب اللغة أن يتحول عنها إلا بعد كلفة ومشقة، أراد الله أن ييسر على عباده، فأنزل القرآن بلغات متفرقة بتفرق العرب ليقرأ كل قوم على لغتهم وعلى ما جرت به عادتهم، فقرءوا به على طبائعهم التي خلقوا بها، وكان رفق الله بهم عظيما[١]، ومن هنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف)[٢].

واختلفت الأمة في معنى هذه الأحرف، فمذهب أبي عبيد القاسم بن سلام[٣] أن هذه الأحرف: هي لغات للعرب، وتابعه على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو بكر الأنباري، وأبو بكر بن مجاهد، وتبعهم أبو منصور الأزهري وقال: (وهذه الأحرف السبعة التي معناها اللغات... متفرقة في القرآن فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحد.

---

(١) انظر الإبانة لمكي: ٥٩.

(٢) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٦/ ٢٢٨. صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين (باب (٤٨) بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف: ١/ ٥٦٠).

(٣) غريب الحديث لابن عبيد الهروي: ٣/ ١٥٩.

ثم قال: ((وهذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة، ومذاهب الراسخين في علم القرآن قديما وحديثا. . ولا يجوز عندي غير ما قالوا))[1].

فلما تفرق القراء في البلاد وخلفهم في الإمامة بعدهم خلف كان فيهم المتقن وغيره فكثر الاختلاف، وشق الضبط، واختلط الفصيح بالضعيف، والمتواتر بالشاذ ومن ثم وضع الأئمة ميزانا للقراءة الصحيحة يرجع إليه وهو: السند، والرسم، والعربية، فكل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق نقط المصحف فهو من السبعة كانوا سبعة أو سبعة آلاف، ومتى فقد شرط من هذه الثلاثة فهو شاذ.

وأما صحة السند فهو ما ينقله العدل الضابط عن مثله كذلك إلى نهايته مع اشتهاره عند أئمة هذا الشأن بالضبط. واشترط المتقدمون التواتر، أما المتأخرون فوقفوا على الصحة.

أما الرسم فبعضهم يشترط فيه موافقة المصحف الإمام، وبعضهم يشترط موافقة أي مصحف من المصاحف العثمانية التي وزعت في الأمصار سواء في مكة أم الشام أم الكوفة أم في غيرها.

أما العربية فموافقتها بوجه سواء أكان هذا الوجه راجحا أم مرجوحا.

إذا اجتمعت هذه الثلاثة في القراءة وجب قبولها وحرم ردها سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، نص على ذلك أئمة هذا الفن.

«فعلى هذا فالقراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن

---

(١) التهذيب: (ح. ر. ف): ٥/ ١٣، ١٤.

غيرهم، لأن كل واحد منهم إمام في فنه، فهو بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل»[1].

إلا أنك تجد في قراءاتهم الضعيف والشاذ بخروجه عن الضوابط السابقة[2]. وتختلف كتب القراءات في ذكرها قراءات هؤلاء السبعة فبعضها يتفرد بالروايات الصحيحة المشهورة للقارئ التي لم تخالف ضابط القراءة الصحيحة ويسقط الروايات الشاذة منها.

وبعضها يجمع بينهما فيذكر الروايات للقارئ صحيحها وشاذها.

قال ابن مجاهد: ما روي من الآثار في حروف القرآن، منها المعرب السائر الواضح، ومنها المعرب الواضح غير السائر، منها اللغة الشاذة القليلة، ومنها الضعيف في المعنى وفي الإعراب غير أنه قرئ به، ومنها ما توهم فيه فغلط به فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا النحرير، وبكل قد جاء الآثار في القراءات»[3].

أما القراء الذين اجتمع أهل الأمصار على ثقتهم وعدالتهم واعتمد عليهم الأزهري في كتابه وأقام عليه على قراءتهم فمن مكة:

الإمام: عبد الله بن كثير مولى عمرو بن علقمة الكناني يقال له الداري، إمام القراءة بمكة وشيخها قرأ على مجاهد بن جبر، وقرأ مجاهد على ابن

---

(١) الإبانة لمكي: ٦٣.

(٢) المرشد الوجيز لأبي شامة المقدسي: ١٧٦.

(٣) السبعة: ٤٩.

عباس، وقرأ ابـن عباس على أبي، وقرأ أبي على النبي صلى الله عليـه وسلم، ت ١٢٠ هـ، تتلمذ عليه جلة من القراء،وأشهر الرواة عنه: أحمد بن محمد أبو الحسن البزي ت (٢٥٠) وقنبل: محمد بن عبـد الرحمن مولاهم المخزومي ت (٢٩١هـ)[١].

ومن المدينة: نافع بن عبد الرحمن بـن أبي نُعَيْم يكنى أبا رُوَيْم مولى جَعُوْنَة ابن شعـوب الليثي إمام دار الهجرة في القـراءات وأصله من أصفهـان، كان فصيحـاً عالماً بـالقراءات ووجوههـــــا، قـــــرأ على سبعين من التـابعين منهـــم عبد الرحمن بن هرمز الأعرج[٢]، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة ابن نصاح (ت ١٦٩ هـ)، تتلمذ عليه جلة من القراء.

اشتهر في الـرواية عنـه عثمان بن سعيـد المصري القبطي الملقـب بورش ت (١٩٧)، وعيسى بن مينا المدني قالون الزرقي ت ٢٢٠[٣].

ومن البصرة:

أبـو عمرو بـن العلاء التميمـي المازني، إمام البصرة، ومقـرئها، وأعـرف الناس بالشعر وأيام العرب، وأعلمهم بالقرآن والعربية.

---

(١) انظر في ترجمته: طبقـات القراء لابن الجزري: ١/ ٤٤٣، معرفة القراء الكبـار: ١/ ٨٦، تقريب التهذيب: ١/ ٤٤٢.

(٢) عبد الرحمن بن هرمـز الأعرج أبو داود المدي، أخذ القراءة عرضا عن أبي هـريرة وابن عباس، قرأ عليـه نافـع ت ١١٧ هـ (معـرفة القـراء: ١/ ٧٧) (طبقـات القراء: ١/ ٣٨١) (بغيـة الوعـاة: ٢/ ٩١).

(٣) انظر ترجمته في طبقات القراء: ٢/ ٣٣٠، معرفة القراء: ١/ ١٠٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٩٥.

قرأ عرضا وسماعا على جماعة من أهل الحجاز والبصرة منهم مجاهد بن جبير وحميد بن قيس الأعرج، ومن المدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة ابن نصاح.

ومن البصرة: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن[1]، وأبو سليمان يحيى بن يعمر[2] وغيرهما.

وقرأ أحمد على مجاهد، وأما الحسن فعن حطان بن عبد الله الرقاشي[3] عن أبي موسى الأشعري[4] عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما يحيى بن يعمر فعن أبي الأسود الدؤلي[5] عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم، توفي أبو عمرو سنة ١٥٤ هـ أخذ عنه جلة من القراء.

اشتهر بالرواية عنه حفص بن عمر الدوري (ت٢٤٦)، وأبو شعيب صالح بن زياد السوسي (ت٢٦١هـ).

ومن البصرة أيضاً:

ـ يعقوب بن إسحاق الحضرمي الفزاري مولى الحضرمي قارئ أهل

---

(١) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، قرأ على حطان الرقاشي عن أبي موسى الأشعري روى عنه سلام الطويل ت١١٠هـ (معرفة القراء: ١/ ٦٥) (طبقات القراء: ١/ ٢٣٥).

(٢) يحيى بن يعمر العدواني أبو سليمان البصري، أخذ القراءة عن أبي الأسود الدؤلي، قرأ عليه أبو عمرو ت ٩٠ هـ (معرفة القراء: ١/ ٦٧) (طبقات القراء: ٢/ ٣٨١).

(٣) حطان بن عبد الله الرقاشي، قرأ على أبي موسى الأشعري ت ٧٩ هـ (معرفة القراء: ١/ ٤٩) (طبقات القراء: ١/ ٢٥٣).

(٤) أبو موسى الأشعري: عبد الله بن قيس الأشعري اليماني ـ رضي الله عنه ـ هاجر إلى النبي ﷺ قرأ عليه أبو رجاء العطاردي، وحطان الرقاشي ت ٤٤هـ (الإصابة قسم أول: ٢/ ٣٥٩) (معرفة القراء: ١/ ٣٩).

(٥) أبو الأسود الدؤلي واسمه الأصح ظالم بن عمرو، قرأ على علي قرأ عليه يحيى بن يعمر ت ٦٩هـ (الإصابة: ٢/ ٢٤١ قسم أول، معرفة القراء: ١/ ٥٩) (بغية الوعاة: ٢/ ٢٢).

البصرة، وأعلم الناس بمذاهب النحو في القرآن، من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب.

وأخذ القراءة عن أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل [1]، وقرأ سلام على عاصم، وعبد الله بن حبيب السلمي، وقرأ السلمي على عثمان وعلي، وقرآ على النبي صلى الله عليه وسلم. ت ٢٠٥ هـ[2].

اشتهر بالرواية عنه:

- وروح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلي مولاهم البصري ت ٢٣٤.
- محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي المعروف برويس ت ٢٣٨.

ومن الكوفة:

حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي الزيات مولاهم التميمي. قرأ على سليمان بن مهران الأعمش وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب[3] وقرأ الذين أخذوا عنه على عبد الله على النبي صلى الله عليه وسلم واشتهر بالرواية عنه:

خلف بن هشام البزار ت ٢٢٩ هـ.

وأبو عيسى خلاد بن خالد الصيرفي الكوفي (ت ٢٢٠ هـ).

ومنها أيضا علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الكوفي النحوي مولى بني أسد، كان صادق اللهجة، واسع العلم بالقرآن والعربية واللغة، وهو سيد

---

(١) أبو المنذر سلام بن سليمان المزني مولاهم البصري النحوي شيخ يعقوب الحضرمي ت ١٧١ هـ (معرفة القراء: ١/ ١٣٢، طبقات القراء: ١/ ٣٠٩).

(٢) طبقات النحويين لليزيدي. ٥٤، (طبقات القراء: ٣/ ٣٨٦) (معرفة القراء: ١/ ١٥٧) (بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٨).

(٣) يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي القارئ مولى بني أسد، روى عن ابن عباس وابن عمر، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي ت ١٠٣ هـ (معرفة القراء: ١/ ٦٢) (طبقات القراء: ٢/ ٣٨٠) (تذكرة الحفاظ: ١/ ١٠٦).

نحاة الكوفة وعميدهم، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، أخذ القراءة عرضا عن حمزة بن حبيب الزيات، وكذلك أخذ عن جماعة من الكوفيين كأبي بكر بن عياش عن عاصم، وإسماعيل بن جعفر عن نافع وغيرهم، ت١٨٩هـ.

واشتهر بالرواية عنه: أبو عمر حفص بن عمر الدوري: ت ٢٤٠هـ، وأبو الحارث الليث بن خالد: ت ٢٤٦هـ[١].

ومنها أيضا: عاصم بن أبي النجود الكوفي: مولى بني مالك، تصدر للإقراء بعد أبي عبد الرحمن السلمي بالكوفة، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وأبي، وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقرأ عاصم أيضا على زر بن جبيش الأسدي،[٢] وقرأ زر على ابن مسعود، وعثمان، وأبي، وزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم، توفي بالكوفة سنة ١٢٧هـ

واشتهر بالرواية عنه: أبو بكر شعبة بن عياش الأسدي ت١٩٣هـ، وحفص بن سليمان البزار الأسدي ت ١٨٠هـ[٣].

---

(١) انظر ترجمته في: الطبقات: ١/ ٥٣٥، معرفة القراء: ١/ ١٢٠، طبقات النحويين: ١٢٧ نزهة الألباء: ٥٨.

(٢) زر بن حبيش بن حباشة بن أوس الأسدي الكوفي عرض على ابن مسعود وعثمان وعلي عرض عليه عاصم ت ٨٢هـ (طبقات القراء: ١/ ٢٩٤) (طبقات الحفاظ: ١٩).

(٣) انظر في ترجمته: طبقات القراء: ١/ ٣٤٦، معرفة القراء الكبار: ١/ ٨٨، تقريب التهذيب: ١/ ٣٨٣.

ومن الشام :

عبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام، أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي[1] عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخذ أيضا عن أبي الدرداء صاحب النبي صلى الله عليه وسلم. ت ١١٨هـ.

اشتهر بالرواية عنه : أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان القرشي الفهري ت ٢٤٢هـ، وأبو الوليد هشام بن عمار السلمي الدمشقي ت ٢٤٥هـ[2].

هؤلاء هم القراء الذين اعتمد عليهم الأزهري واحتج لقراءاتهم. ولقد كان الأزهري مجلا للقراء هيباً لهم فتراه قد دافع عنهم في مواضع التهم.

قال مدافعاً عن عاصم «وكان عاصم فصيحاً، وكان كثيراً يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع ووجهه في العربية صحيح»[3].

ودافع عن حمزة عند من اتهمه بإفراط المد[4].

ودافع عن نافع وأبي عمرو فقال: «أما جزم الهاء فليس بجيد عندهم، ولا أنكر أن يكون لغة فإن بعض القراء يقرءونها ولم يقرءوا بها إلا وقد حفظوها عن العرب»[5].

---

(١) المغيرة بن أبي شهاب المخزومي قرأ على عثمان، قرأ عليه عبد الله بن عامر ت ٩١هـ (معرفة القراء: ١/ ٤٨) (الطبقات: ٢/ ٣٠٥).

(٢) انظر في ترجمته: طبقات القراء: ١/ ٤٢٣، معرفة القراء: ١/ ٨٢ تقريب التهذيب: ١/ ٤٢٥.

(٣) علل القراءات: ٢٤٣.

(٤) علل القراءات: ٢٦٦.

(٥) علل القراءات: ٤٩٠.

(٢) القراءات

جمع الأزهري في علله القراءات القرآنية الآتية :

١) قراءات القراء الثمانيـة المطردة وهي قراءات السبعة المشهـورين مضاف إليها قراءة يعقوب الحضرمي .

وقـد اعتمـد في قراءات السبعـة على ابـن مجاهـد ، أما قـراءة يعقـوب الحضرمي فلم أستطع التوصل إلى مصدره فيها .

٢) بعض شواذ القراء الثمانية :

فمن المعـروف أن لكل قـارئ من السبعة شـواذاً متى خـالفت قـراءته شروط صحة القراءة ، وغـالبا ما تكون تلـك الشواذ مما انفرد بـه الرواة عنهـم ومصدره فيهـا ابن مجاهـد ، وأبـو حاتـم السجستاني ، وكتـب المعاني .

٣) بعض قراءات سائر القراء من غير الثمانية كقراءة الحسن ، والأعمش ، وحميد الأعرج ، وقراءات بعض الصحابة كابن عباس ، وابن مسعود ، وقد جمع الأزهـري هذه القراءات مـن كتب المعـاني ومؤلف أبي حـاتم السجستاني في القراءات .

- **القراءة الصحيحة عند الأزهري :**

تخضع القـراءة الصحيحة عند أبي منصور لشروط العلماء فيهـا وهي : «صحة السند ، وموافقة العربية ، والرسم» .

١ ـ صحة السند :

فالقراءة عنـد الأزهري سنة متبعة ، قال في سورة البقـرة آية ٢ : «وجائز في العـربية أن تقـول : «لا ريـبٌ فيـه» ولكن لا يجوز في القـراءة ؛ لأن القراءة سنة» .

لذا فقد حمل كثيراً من الانفرادات عن القراء على الوهم ؛ لأن شرط الصحة الإجماع والتواتر، ولذلك قال في رواية قنبل عن النبال عن ابن كثير في قصر الممدود في قوله : «شركائي» «شركاي» النمل الآية ٧، وفي «دعائي» نوح الآية ٦ ، قرأ «دعاي» حيث حملها الأزهري على وهم الراوي .

وكذلك في قوله : تعالى : «السوق» ص الآية ٣٣

وقال في انفراد البزي عن ابن كثير «السوق» بالهمز «هو وهم» .

وكذلك قال في انفرادات عباس بن الفضل عن أبي عمرو في إسكان المتحرك كما في قوله «نطعمكم» هل أتى الآية ٩ .

٢ ـ موافقة الرسم :

اعتد الأزهري برسم المصحف وعده شرطا في صحة القراءة حتى إنه رد كثيراً من القراءات و إن كانت على أفصح وجوه العربية متى ما خالفت الرسم .

ـ من ذلك قوله في قول الله تعالى «إن هذان لساحران» طه الآية ٦٣ .

أما قراءة أبي عمرو «إن هذين لساحران» فهي اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب، إلا أنها مخالفة للمصحف» .

ـ وقال في قوله تعالى : «ماهيه» القارعة الآية ١٠ .

«الاختيار الوقف على ماهيه ؛ لأن الهاء مثبتة في المصاحف ولا يجوز إسقاطها وأنت تجد إلى إثباتها سبيلا» .

ـ وقال في قوله تعالى «الظنونا» الأحزاب آ ١٠ .

«اجتمعوا على الوقوف عليها بغير ألف ؛ لأنها ليست مثبتة في المصحف ونحن نتبع المصحف» .

٣ـ موافقة العربية :

والعربية التي يعتد بها الأزهري هي العربية في أعلى مراتب فصاحتها، لذا رد كثيرا من القراءات؛ لأنها ضعيفة في العربية، والقرآن عند أبي منصور لا يحمل على ضرورة أو ضعف، وإن اعترف بأنها لغة من لغات العرب فمن ذلك قوله في قراءة ابن عامر «أَيُّهُ» بالضم النور الآية ٣١.

ـ قال: «ضعيف في العربية» وهو مع إنكاره لها ذكر قول ابن الأنباري فيها بأنها لغة.

ـ وكذلك في قراءة «فألقه» بجزم الهاء النمل الآية ٢٨.

أنكرها لأنها ضعيفة في العربية ثم قال «لغة محفوظة عن العرب».

ـ وقال في التقاء الساكنين «يخصمون». يس الآية ٤٩.

«وهو مع شذوذه لغة لا ننكرها».

* * *

ومع عناية الأزهري بالقراءات اعتنى كذلك بالوقف والابتداء، ومن ذلك قوله في سورة النور الآية ٣٦ «يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال».

- قال ابن الأنباري: إذا جعلت في متعلقة بـ (يسبح) أو رافعة للرجال حسن الوقف على قوله (فيها).
- وفي سورة النمل قال في قوله تعالى (تكلمهم) الآية ٨٢.

قال أبو حاتم: من قرأ (تكلمهم أن الناس) بفتح (أن) فالوقف على (لا)، ومن كسر (إن) فالوقف على تكلمهم وهو من الكلام.

- وفي سورة العنكبوت الآية ٧، (إني مهاجر إلى ربي).

الوقف عليهما بالياء لأنها ثابتة في المصحف.

- وفي سورة القارعة الآية ١٠ «ماهيه» الوقف على ماهيه لأن الهاء مثبتة في المصحف.
- وفي (عم) الآية ١ ليس قوله (عم) بموضع وقف.
- واعتنى بمرسوم المصاحف، وهو مشروح في شروط صحة القراءة مما يغني عن إعادته.
- واعتنى بالأصول والفرش من حيث الرواية لها.

أما الأصول فقد تحدث عن الهمزة، والإمالة، والياءات وأفرد لها في مواضعها من السور.

أما الفرش فقد رتبه بحسب ترتيب سوره وآياته وجمع له النظائر في القرآن كله.

وتبدو عناية الأزهري بأصول القراءة في ذكره التكبير عند ختم القرآن في سورة الضحى

فالتفسير، والقراءات، وفواتح السور، والوقف، والابتداء، ومرسوم المصاحف، والأصول، والفرش، وختم القرآن، تعد ركائز في علوم القرآن نالت عناية الأزهري واهتمامه فتراه في مؤلفه يؤلف في علوم القرآن قبل علوم العربية.

(٣) الاختيار في القراءة عند أبي منصور

الاختيار في القراءات معلم بارز في كتب القراءات ومعانيها، حيث يختار العالم وجهًا من وجوه القراءة على غيره، وله فيه حجة في العربية أو في التفسير أو الأثر، وبذلك شاعت الاختيارات وانتشرت. ولعل أشهرها اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني حيث تعهدهما أهل العربية والتفسير لعلو صاحبيه وعلمهما في العربية والقرآن معا، فكفى بالقراءة مكانة أن يختارها أحد هذين الإمامين، ثم أصبح الاختيار فيما بعد سنة يتبعها الأئمة ممن ألف في القراءات والتفسير تجدها بارزة في معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للزجاج، فكان الأزهري بالسابقين مقتديا حيث كان يذيل كثيراً من القراءات ـ ولا سيما تلك التي يكون فيها مفارقة بين وجوهها ـ بالاختيار، وغالبا ما يعلل هذا الاختيار بعلة تقويه على غيره، وله في ذلك أسس:

١ ـ الاختيار لتمام اللفظ وإتيانه على وجهه دون تسهيل أو حذف، لأن زيادة حرف تستوجب للقارئ به عشر حسنات ـ كما قال ـ فـ (مالك) أحب إليه من (ملك)[١] لأنه أتم، والهمز هو الاختيار أمام التسهيل، والتفخيم هو المختار لأنه أتم، والإظهار هو الاختيار لأنه أتم وأشبع

---

(١) علل القراءات: ١٦

في (مرضات)[1] (البقرة الآية ٢٠٧) وفي (بيت طائفة)[2] (النساء الآية ٨١) والواو أحب إليه لأن الكلام بها أتم في قوله تعالى: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم)[3] (آل عمران الآية ١٣٣).

٢ـ الاختيار لتتابع القراء عليه، ولأن من قرأ به من القراء أكثر فالفتح في ـ (الا أن يخافا)[4] (البقرة الآية ٢٢٩).

و(رضوان)[5] بالكسر (آل عمران الآية ١٥) هو المختار؛ لأنه أكثر في القراءة، و(ما دمت عليه قائما)[6] (آل عمران الآية ٧٥) بالضم هو المختار لاتفاق قراء الأمصار عليه ـ وأمثال هذا كثير.

٣ـ الاختيار لقوته أو لكثرته في العربية

كما في الاختيار في (ربوة)[7] بالضم (البقرة الآية ٢٦٥) لأنها أكثر في اللغة (مُتُّ) و(مُتُّم) (آل عمران الآية ١٢٩) هي القراءة العالية واللغة الفصيحة (وغِلظة) الآية ١٢٣ براءة هي المختار لجودتها في العربية، (وما فعلوه إلا قليل منهم)[8] بالرفع (النساء الآية ٦٦) الاختيار الرفع في الاستثناء مع الجحد، (وكلمة الله هي العليا)[9] (التوبة

---

(١) علل القراءات: ٧٧

(٢) علل القراءات: ١٥١

(٣) علل القراءات: ١٢٦

(٤) علل القراءات: ٨٠

(٥) علل القراءات: ١٠٧

(٦) علل القراءات: ١٢٠

(٧) علل القراءات: ٩٥

(٨) علل القراءات: ١٥٠

(٩) علل القراءات: ١٥٠.

الآية ٤٠) القراءة بالرفع ؛ لأن القراء عليه وهو وجه الكلام، والاختيار النصب بلا تنوين في قوله تعالى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال)[١] (البقرة الآية ١٩٧) والاختيار (عسيتم)[٢] بالفتح (البقرة الآية ٢٤٦) لاتفاق أهل اللغة عليه (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية)[٣] (الأنفال آ ٣٥) قال (صلاتهم) اسم لكان (مكاء) الخبر وهو وجه الكلام وعليه أكثر القراء. وقال في «فمكث» النمل الآية ٢٢ كان أبو حاتم يختار النصب لأنه قياس العربية.

٤ ـ الاختيار للقراءة لموافقتها رسم المصحف: قال الأزهري في وقف يعقوب على (عمه ـ له) وماشابهها (الاختيار المرور عليها ولا يعمد الوقف عليها؛ لأن الهاءات لم تثبت في المصاحف فأخاف أن تكون زيادة في التنزيل. (البقرة الآية ٢٥٥)[٤] وكذلك في قوله تعالى «يسر» الفجر الآية ٤ قال: «اختير حذف الياء؛ لأنها لم تثبت في المصحف»[٥].

٥ ـ الاختيار للقراءة لوجود ما يوافقها في المعنى والسياق والأخبار الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الاختيار (يقاتلون) بالألف (آل عمران ٢١)، لأن المعنى أنهم يقتلون من غلبوه ممن لا يوافقهم على كفرهم، واختار النصب في (وأرجلكم)

---

(١) علل القراءات: ٢٥٤.
(٢) علل القراءات: ٧٦.
(٣) علل القراءات: ٨٧.
(٤) علل القراءات: ٢٤٣.
(٥) علل القراءات: ٨٨

(المائدة) الآية ٦ لموافقتها الأخبار الصحيحة عن رسول الله في غسل الرجلين»[١] وكذلك في قوله في «يسألون» الأحزاب الآية ٢٠ «الاختيار يسألون لأنهم إنما يسألون الأخبار ممن قدم عليهم، لا يسأل بعضهم بعضا»[٢].

٦ ـ الاختيار لوجود ما يقويها من قراءة الصحابة ومثلها قوله تعالى: (وصية لأزواجهم) (البقرة: الآية ٢٤٠) قال: الاختيار الرفع لقراءة أبي وابن مسعود (الوصية لأزواجهم متاعا)[٣].

٧ـ الاختيار لموافقة الوقف والابتداء.

قال: «إنما اخترت الرفع في «سواء العاكف فيه والباد» الحج الآية ٢٥، لأن وقف التام قوله «الذي جعلناه للناس» وكذلك الوقف على «ماهيه» القارعة الآية ١٠[٤].

فمن الأسس السابقة نجد أن الأزهري لم يخرج باختيار عن قراءة الجماعة، ولا عن شرط صحة القراءة، فلا ترى عنده اختيارات غريبة عن العربية كما ترى عند غيره، ولا رفع باختياره قراءة ضعيفة على صحيحة، وإنما أقام الاختيار وجعله ركيزة في كتابه ليميز الصحيح من الشاذ والقوي من الضعيف، ولم يجعل منه مطعناً في القراء، ولا رفعةللشواذ، وما خرج عن شروط الاختيار التي اشترطها أئمة هذا العلم، مما يجعل من اختياره حجة جديرة أن يؤخذ بها.

---

(١) علل القراءات: ١٦.

(٢) علل القراءات: ٥٣٨.

(٣) علل القراءات: ٨٤.

(٤) علل القراءات: ٤٢٣، ٢/٧٩٣.

(٤) التفسير

لم تكن عناية الأزهري مصروفة إلى اختلاف القراء وحده، بل كانت عنايته بالتفسير وآراء المفسرين سمة بارزة في تأليفه.

وتراه يعتمد في هذا الجانب على المأثور فيه عن الصحابة والتابعين.

- قال في قوله تعالى (إذا أحصن) النساء الآية ٢٥.

أما قوله (فإذا أحصن) فإن ابن مسعود قرأ بالفتح همزة أحصن وقال: إحصان الأمة إسلامها.

وكان ابن عباس يقرؤها (فإذا أحصن) ويفسره: فإذا أحصن بالزواج، وكان لا يرى على الأمة حداً ما لم تزوج.

- وقال في قوله (وليقولوا درست) الأنعام آ ١٠٥.

قال: من قرأ (دارست) بألف فتأويله جادلت اليهود وجادلوك، كذلك قال ابن عباس وبه قرأ مجاهد وفسره «قرأت على اليهود وقرءوا عليك».

- وقال في قوله (كل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) الإسراء آ ١٣.

قال بإسناده عن ابن مجاهد صحيفة في عنقه مكتوب بها شقي وسعيد.

- وقال في قوله تعالى (كطي السجل للكتب) الأنبياء الآية ١٠٤

قال بإسناد عن ابن عباس: يوم تطوى السماء كطي السجل قال السجل رجل، وقيل كتاب النبي ﷺ وقال السدي: السجل ملك، وقيل: الصحيفة التي فيها الكتاب.

من هذه الشواهد نلاحظ عناية الأزهري بالتفسير بالمأثور وبآراء المفسرين واختلافهم، حتى أنه ليورد الآية وقد اتفق القراء فيها من أجل أن يذكر

تفسيرها كما في قوله : «وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه» الإسراء الآية ١٣ وفي قوله «مترفيها» الإسراء الآية ١٧ .

كذلك عنايته بالسند في التفسير فلا يورده مقطوعا . ولا سيما ما يخص الغريب منه كما في تفسيره لـ «سبأ »في النمل آ ٢٢ ، و«العصف والريحان» في الرحمن الآية ١٢ .

واهتم الأزهري كذلك بإيضاح أسباب النزول فقد أفرد لها في مواضع قليلة كما في قوله تعالى (وأنذر عشيرتك الأقربين) في قوله تعالى (وعشيرتكم) الآية ٢٤ التوبة ، وفي قوله تعالى (إلا لمن أذن له) سبأ الآية ٢٣ ، وقوله (فرأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا) الفتح الآية ٢ .

واهتم كذلك بتفسير فواتح السور فقد أفرد لها في أول آل عمران (ألم) ، وعرض اختلاف النحويين والعلماء في تفسيرها ، ومما قاله فيها «القول في ألم أنها حروف التهجي وهي الألف ، والباء ، والتاء ، وسائر حروف القرآن منها .

وإجماع النحويين على أن هذه الحروف مبنية على الوقف وأنها لا تصرف» .

- وقال في صاد : اجتمع القراء على سكون الدال من صاد ؛ لأن صاد من حروف الهجاء والدال الوقف عليها ولا يجوز عندي غير هذه القراءة . وقد رويت صاد أمر من المصادة وليست بجيدة .
- وقال في (نون) جاء في التفسير أن نون الحوت التي دحيت عليها الأرض ، وجاء أن نون الدواة ولم يجيء ، في التفسير كما فسرت حروف الهجاء .

فالأزهري صاحب أثر ، فهو لم يخض مع الخائضين مع حروف التهجي ومعانيها بل أنكر التأويل فيها إلا ما جاء منها بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في (نون) .

الفصل الرابع

علل القراءات وعلوم العربية

أ ـ الأصوات

ب ـ التصريف

ج ـ النحو

د ـ الدلالة

علل القراءات وعلوم العربية

أ ــ الأصوات في علل القراءات

تناول الأزهري كثيراً من القضايا الصوتية في علله أملته عليه اختلاف قراءات القراء، وتعدد لغات العرب في تلك القراءات، ومن أهم القضايا الصوتية التي جاءت في علل القراءات ما يلي:

١) الإظهار والإدغام: تحدث الأزهري عن هذه الظاهرة بإيجاز شديد، فالإدغام لغة في الإظهار ولكنه يفضل الإظهار ويرى أنه أتم وأشبع، لذا نجد الإظهار أساساً من أسس اختيار القراءة عنده كما أوضحت سابقا.

فقد قال في سورة الصافات «القراءة المختارة ترك الإدغام والتبيين للتاءات».

وقال في قراءة من أدغم في قوله تعالى «ركبك كلا» الانفطار الآية ٧ القراءة بإظهار الكافين لأنهما كلمتان. وكذلك قال في قوله تعالى «ولتصنع على عيني» طه الآية ٣٩، «فلا أنساب بينهم» المؤمنون الآية ١٠١. فرجح الإظهار لأنها من كلمتين.

فحديث الأزهري عن الإدغام والإظهار بَيَّنَ فيه موقف اللغويين بين الجواز والمنع في هذه الظاهرة اللهجة دون تعمق في العلة الصوتية لها.

(٢) الهمزة

تتصرف العرب في الهمزة ما لا تتصرف في غيرها لثقلها وبعد مخرجها، فتخففها إما بجعلها بين بين وإما بالبدل وإما بالحذف[١].

وكانت القراءات القرآنية صورة معبرة عن لغات العرب فيها بين التحقيق والتخفيف فيما نقله الأزهري في علله.

وللهمزة في القراءات عدة صور:

- إما مفردة متحركة أو ساكنة
- وإما أن تجتمع الهمزتان في كلمة واحدة أو كلمتين متفقتين في الحركة أو مختلفتين.

أولا: الهمزة المفردة:

قال الأزهري: «وللعرب مذاهب في الهمز:

- منهم من يحقق ويسمونه النبر
- منهم من يخفف الهمز ويلينه
- منهم من يحذف الهمز
- منهم من يحول الهمز

وهي لغات معروفة، والقرآن نزل بلغات العرب»[٢] فمن أمثلة التحقيق في العلل «يؤمنون» البقرة الآية ٤ (رئاء) الأنفال الآية ٤٧ «شطأه» الفتح الآية ٢٩ «النَّبيء» «الأنفال» الآية ٣٧

- ومن تخفيفها بين بين في العلل.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٨، التهذيب: ١٥/ ٦٨٤، اللسان: ١/ ١٧.

(٢) علل القراءات: ٣٣.

«سئل» البقـرة الآية ١٠٨ ، «منسأتـه» سبأ الآية ١٤ ، وإنما جـاز فيها ذلك لأنها متحـركة وقبلهـا حركة ضمـة أو فتحة فينطـق بها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها

- ومن حذفها :

«بَيْسٌ» في «بئيس» الأعراف الآية ١٦٥ ، «شطـه» في شَطْأة الفتح الآية ٢٩ ، «الولى» و«لولي» في «الأولى» النجم الآية ٥٠ حيـث حذفت ألف الوصل لتحرك ما بعدها في (لُولى) وحذفت الهمزة في هذا لأنها متحركة وقبلها حرف ساكن صحيح ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها .

- ومن إبدالها وهو مـا سماه الأزهري بالتحويل «يؤمنـون» البقرة الآية ٤ ، «القرآن» الأعـراف الآية ٢٠٤ ، «رياء» الأنفـال الآية ٤٧ ، «يكلـوكم» الأنبياء الآية ٤٢ ، «كفواً» الإخلاص الآية ٤ حيث أبدلت الهمزة واواً أو ياءاً

وجاء في العلل القلب المكاني كما في «جرف هارٍ» البراءة آية ١٠٩ وفي نأى في «ناء» بني إسرائيل الآية ٨٣ .

- كل مـا سبق لا خلاف بين النحـاة في تحقيقه أو تخفيفـه ، إلا أن هناك بعض قـراءات الهمزة المفـردة تحتاج إلى تـوقف في تـوجيه الأزهـري لها حيث اختلـف القراء فيها بين الهمـز وتركـه كما في قوله تعـالى «النبي» البقرة الآية ٦١ ، فوجه قراءة من همز إلى أنه من النبأ وهو الإخبار، ومن لم يهمز إلى أنه مـن النبو وهو الشيء المرتفع والشريف ، وأظن أن الأزهـري جعله مـن أصلين مختلفين مـع حرصـه الشـديد على وحـدة المعنى في القراءات القرآنية وعدم التفرقة بين وجوه هذه القراءات .

فـالنبي والنبـيء كلاهما مـن النبـأ المهموز وهـو الخبر فلما التقت اليـاء الزائدة في فعيل (نبيء) مع الهمزة الساكنة أبدلت الهمزة ياء ثم أدغمت

الياء في الياء وهذا قياس مطرد عند سيبويه[1]، أما ما يروى عن الأئمة في كراهية النبر (الهمز) في النبي فلا يعود إلى اختلاف المعنى فيهما، وإنما يعود إلى إيثار الأفصح فيها وهو ترك الهمز فهذا مما تركت العرب همزة وأصله الهمز قال ابن السكيت: « هذا باب ما تركت العرب همزه وأصله الهمز قال: قال يونس: أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون النبي عليه السلام والبرية والذرية»[2] فمن همز فقد جاء به على الأصل وهي لغة رديئة لقلة استعمالها لا لأن القياس يمنع ذلك[3] وليس من النبو كما ذهب الأزهري. والله أعلم.

- وكذلك في برية. قال في اختلاف القراء في قوله تعالى «أولئك هم خير البرية» البينة الآية ٧

قال: من همز البريئة جعلها من برأ الله الخلق يبرؤهم وقال الفراء: جائز أن يكون البرية مأخوذاً من البري وهو التراب».

فالأزهري كما فرق بين نبيء ونبي فرق بين بريَّة، وبريئة، وكلاهما يخضعان لقياس واحد من حيث الإبدال والإدغام، وهذا مما أصله الهمز وتركت العرب الهمز فيه كما قال ابن السكيت

فالأزهري جعل من التغيير الصوتي تغيراً دلالياً مع أن العلة صوتية بحتة.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٤٧.

(٢) إصلاح المنطق: ١٥٩.

(٣) اللسان (ن. ب. ء).

- أما نسيّ ونسيء فلم يفرق الأزهري بينهما في المعنى في قوله تعالى: «إنما النسيء» البراءة الآية ٣٧ فهما بمعنى واحد وإنما المشكل عنده في توجيه قراءة التخفيف قال «النسيّ» بالتشديد غير مهموز والأصل فيه «النسيء» بالمد والهمز ولكن القارئ آثر ترك الهمز على لغة من يخفف الهمز ويحذفه»

والتخفيف هنا ليس من باب الحذف وإنما هو من باب الإبدال في الهمزة، فلما أبدلت أدغمت الياء في الياء كما في نبيّ وبريَّة، وإلا من أين أتى بالتشديد؟

- وكذلك في قوله تعالى: «التناوش» سبأ الآية ٥٢.

ففرق بين «التناوش» بالواو و«التناؤش» بالهمز فجعل المهموز من نأش، والمخفف من «نوش» وهذا أرى فيه رأي الزجاج فيما ذكر الأزهري عنه أن الهمزة أبدلت واوا؛ لأن ضمة الواو غير لازمة.

- وفي قوله تعالى «يؤلف بينه» النور الآية ٤٣ ذهب إلى أن قراءة التخفيف «يولف» من ولف وليست مخففة من «يؤلف» المهموزة، فجعل القراءتين من أصلين مختلفين «ألف» و«ولف».

- وكذلك في «سأل سائل» المعارج الآية ١.

ذكر أن المهموز من سأل يسأل والمخفف من سال يسيل وفي النهاية رجَّح البدل فيها، بحجة قوية كان أولى به أن يأخذ بها في جميع القراءات السابقة وهي «لتتفق القراءتان» وهذا هو المنهج السليم لغة فالتخفيف ظاهرة شائعة في الهمزة كانت القراءات القرآنية خير معبر عنها، والمنهج السليم في علم القراءات لأن القراءات وإن اختلفت فهي بمعنى واحد، والأزهري شديد التمسك بهذا المبدأ وحريص عليه.

- أما القراءة المروية عن ابن كثير في قوله تعالى «إنها لإحدى الكبر» المدثر الآية ٣٥ حيث قرأ «لَحْدى» فالقياس في تخفيفها أن يكون بين بين لأنها مكسورة وقبلها حركة وهي الفتحة، أما الحذف فمخالف للقياس لذا قال الأزهري فيها «ليس بشيء».

ثانياً: الهمزتان المتجاورتان

أ) في كلمة واحدة:

أولاً: المتفقتان

ذكر الأزهري فيها عدة لغات وذلك في قراءات القراء في قوله تعالى «أأنذرتهم» البقرة الآية ٦.

١) تحقيق الهمزتين وهو مكروه عند الأزهري فيما رواه عن أبي حاتم

٢) تحقيق الأولى وتخفيف الثانية وهو مذهب الخليل والبصريين

٣) تخفيف الأولى وتحقيق الثانية وهو مذهب أبي عمرو

٤) إدخال الألف بين الهمزتين فراراً من التضعيف وهي لغة تميم.

٥) إدخال الألف بين الهمزتين فراراً من التضعيف وتخفيف الثانية التي بعد الألف الفاصلة.

٦) إبدال إحدى الهمزتين هاء في (أأنتم) في البقرة الآية ٦٦ وفي الفتح الآية ٣٨.

ثانيا: المختلفتان.

١) التحقيق لهما معا كما في قراءة من قرأ «أإنك» يوسف الآية ٩٠ «أئمة» البراءة الآية ١٢ «أئن ذكرتم» يس الآية ١٩.

٢) البدل: إذا كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة تبدل من جنس حركتها كما في قراءة من قرأ «أينك» يوسف الآية ٩٠ «أيمة» البراءة الآية١٢ «أين ذكرتم» يس الآية ١٩ .

٣) إدخال الألف بين الهمزتين وهي لغة تميم[١] «آئنك»

وجميع ما أورده الأزهري في باب الهمزتين لغات لا خلاف فيها بين النحويين، ولم يخرج منها إلا قراءة قال عنها الأزهري بأنها شاذة وهي القراءة في قوله تعالى:

«أإن ذكرتم» يس الآية ١٩ حيث قال:

«من قرأ أين ذكرتم» فالمعنى أي موضع ذكرتم وهذه قراءة شاذة»

وهذه القراءة بالياء نص عليها ابن مجاهد في سبعته ولعل شذوذها في تكلف الأزهري لها في التوجيه حيث أخرج تخفيف الهمز وهو ظاهرة صوتية من مجرد تغير صوتي إلي تغير دلالي في معنى الكلمة، وهذا خلاف ما جاء عن العرب فيها، فهذه القراءة جارية على ما سمع من العرب في إبدال إحدى الهمزتين ياء للتخفيف فأبدل الثانية وحقق الأولى وهو مذهب الخليل وسيبويه[٢].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٥١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٤٩.

ب) في كلمتين :

أولا : المتفقتان

ـ إذا كانتا مضمومتين أو مكسورتين ففيهما ثلاث لغات .

١) التحقيق «هؤلاء إن» «أولياء أولئك»

٢) الإبدال في الأولى وتحقيق الثانية : «هؤلاي إن» «أولياو أولئك» .

٣) حذف الأولى وتعويضها بضمة أو كسرة مختلسة .

«هؤلا إن» «أوليا أُولئك»

أما المفتوحتان ففيهما ثلاث لغات

١) همز الأولى وطرح الثانية «جاء امرنا»

٢) الإبدال في الأولى وهمز الثانية نحو «جا أمرنا»

٣) التحقيق : «جاء أمرنا»

ثانياً المختلفتان

وفيهما لغتان :

١) التحقيق «السفهاءُ ألا»

٢) همز الأولى وحذف الثانية «السفهاء الا»

وجميع ما رواه الأزهري عن الأئمة لغات مشهورة عن العرب لا خلاف فيها بين النحويين .

همز ما لا يهمز

لما كان تخفيف الهمز قياساً مطرداً عند النحاة لما ذكرناه في الهمزة من ثقل وبعد، كان همز ما لا يهمز شاذاً عند جميع النحويين وإن كان قد اشتهر السماع فيه عن بعض العرب ونص عليه الرواة عنهم حيث يهمزون ما لا همز فيه إذا ضارع المهموز[1].

وقد جاءت بعض قراءات القراء في علل الأزهري ممثلة لهذه الظاهرة الصوتية منها:

ـ ما رواه الأزهري عن ابن كثير في قراءته «ضئاءٌ» الأنبياء الآية ٤٨ بهمزتين.

وقال فيها «من همز فقد لحن» ثم علل لرده هذه القراءة بأن أصل الفعل واو وليس همزة.

ـ ومنها ما روى قنبل عن ابن كثير أيضاً في همز «ساقيها» النمل الآية ٤٤.

قال الأزهري: لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير من همز ساقيها وهو وهم فإياك وهمزه فإنه ليس من باب الهمز.

ـ وقال فيما رواه البزي عن ابن كثير في قراءة «بالسوق» ص الآية ٣٣ قال: هو عندي وهم ولا همز فيه».

وقال في قراءة ابن كثير «على سوقه» الفتح الآية ٢٩ بالهمز «الهمز فيه وهم عندي»

---

(١) إصلاح المنطق: ١٥٧ اللسان باب الهمز: ١/ ١٧

فالأزهري حمل روايات ابن كثير على الوهم؛ لأن همز ما لا يهمز وإن جاء السماع به إلا أنه ليس بفصيح، والقرآن نزل بلغة الفصحاء.

ـ همز معايش

في قوله جل وعز ﴿معايش﴾ الأعراف الآية (١٠).

قال الأزهري فيها: روى خارجة عن نافع: ﴿معائش﴾ بالهمز قال [ابن] مجاهد: هذا غلط.

وقرأ الباقون: معايش [غير] مهموز.

قال أبو منصور: الهمز في ﴿معايش﴾ لحن، لأن الياء قبلها أصلية، الواحدة (معيشة) والهمز يكون في الياء الزائدة، لأنه لا حظَّ لها في الحركة، وقد قربت من آخر الكلمة ولزمتها لحركة فأوجبوا فيها الهمز»[١].

ولأول مرة يلحن الأزهري قراءة من قراءات السبعة، فهو في توجيهه للقراءات يوجه قراءات الثمانية ورواياتهم: صحيحها وشاذها ويبين رأي النحويين فيها.

أما إطلاق اللحن على القراءة، فليست عادة الأزهري إلا إن هذه القراءة لنافع تكاثر أهل العربية عليها بالطعن والتلحين لا سيما نحاة البصرة كالزجاج، والمبرد، والمازني[٢].

فالأصل في (معايش) أنها جمع (معيشة) التي أخذت من (ع. ي. ش) إذاً فالياء فيها أصلية تراها في المفرد والجمع والفعل والاسم، فليست بزائدة،

---

(١) علل القراءات: ٢١٣.

(٢) المنصف في شرح التصريف: ١/ ٣٠٧.

وإنما يهمز في الجمع حروف المد واللين الزوائد في المفرد كرسالة تجمع على رسائل؛ لأن الألف فيها زائدة، وكذلك في جمع عجوز على عجائز،

لذلك لحنها المازني فقال: (وأصل أخذ هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربية).

ونافع من السبعة المشهورين بالضبط والثقة في النقل. وقد عاش في عصر لم يظهر فيه اللحن بعد، فهو عربي صريح لم يشبه لحن أو تحريف[1].

وما قرأ به نافع ليس بظاهرة غريبة عن العربية، فقد تهمز العرب في جمع مفعلة من ذوات الواو والياء حملاً لها على الزائد المهموز، وإن كان الفصيح ترك الهمز.

وقد أشار الفراء إلى ذلك فقال: (إن العرب شبهت مَفْعِلة بفعيلة كما همزت في مصائب مع أنها في مفردها (مصيبة) فالياء أصلية، كذلك (مدائن)[2].

فإن كان البصريون لا يملكون لها قياساً فقد ملكه الفراء الكوفي وإن كانوا لا يحفظون لها سماعاً فقد حفظ نافع بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، توقيفاً من الله جل وعز.

وما نافع بغريب عن العربية، وما العربية بغربية عن همز نافع، فهي قد تترك الأصل إلى فروعه ولها في ذلك مذاهب وحكمة، فمعائش جمع معيشة فها هي ذي قراءة نافع لم يحفظ لها أولئك سماعاً عن العرب ولا قياسا، فخاضوا في كتاب الله فأعجزوا، ولو أنهم أخضعوا مقاييسهم لها واستنبطوها منها، ما رأيتهم في حيرتهم هذه «فما كدَّر عيش الصرفيين مثل معائش»!

---

(١) البحر المحيط: ٤/ ٢٧١.

(٢) معاني الفراء: ١/ ٣٧٣.

وبهذا ترى أن أبا منصور ما لحن القراءة بدعاً منه، وإنما اتبع نحاة البصرة وما ذلك إلا شغفاً بمذهبهم، إذ إن الأزهري ليس صاحب قياس تنتظر فيه أن يأتيك بحجة جديدة للقراءة. إلا أنه اطلع على احتجاج الفراء، فلما ير فيه قوة العربية وفصاحتها فأدبر عنه واتبع البصريين، ولعلي لا أجد رداً لاتباع الأزهري وأتباعه من منكري الهمز، بعد رد ابن القيم[1] فلله دره وهو القائل:

«ومن المصائب تخطئة العرب، وأهل المدينة، وإنما نجهد أنفسنا في استخراج المقاييس لنوافيهم فيما تكلموا به، فإذا كان ما ثبت عنهم خطأ ولحنا، وخالفناهم فيه لم نكن تابعين لهم، ولا قاصدين لنهج كلامهم، فأي خطأ يلزمهم، وأي غلط يسجل به عليهم ؟ ! وطالما يخرجون بالشيء من كلامهم عن أصله لغرض ما، من تشبيه أو تخفيف، أو تنبيه على أنه لا ينبغي أن يكون كذا ولأغراض عديدة.

أفتراهم لما صححوا (استحوذ)، فصححوا ما حقه الإعلال كانوا مخطئين؟! وكذلك لما صححوا (استنوق).

فهلا قلتم إن القوم لما ألقوا الهمزة بعد ألف مفاعل فيها حرف العلة مدة في واحده لم يستنكروها في (معائش) ومصائب؛ لأن الموضع موضع همزة، فليست الهمزة بشديدة الغربة في هذا الموضع.

ويالله العجب! كم في اللغة من قلب وإبدال وحذف غير مقيس بل هو

---

(١) محمد بن بكر بن أيوب بن سعيد الدمشقي ابن قيم الجوزية قرأ العربية على المجد التونسي، والفقه والفرائض على ابن تيمية ت ٧٥١ هـ (بغية الوعاة: ١/ ٤٣).

مسموع سماعاً مجرداً، ولـو تكلم بغيره لكان غلطاً وخطـأً، وإن كان مقتضياً للقياس!»[1].

فاللغة إذاً لا تخضع دائماً لمنطق القياس العقلي فقد تشذ فيه هذا الشذوذ إن استطعنا أن نخرجـه من دائرة الفصاحة، فـإننا لا نستطيع أن نخرجـه من دائرة العربية إذا تكاثر السماع فيه.

ولا أظـن أن تلك المسـالك التـي سلكهـا ابن القيـم في الرد على منكـري القراءة تخفـى على لغويٍّ حـذق كالأزهـري، اتسم بسعـة أفقه في العـربية، وعنايته بالسماع فيها إلا أنه ركـن لقول ا البصريين في تلحينها ولذا عدت في هذه القراءة في الشواذ.

٣) الإبدال: تحدث الأزهـري عن ظـاهرة الإبدال في مـواضع قليلـة منها إبدال السين صادا في قـوله تعالى (اهدنـا الصراط) الفاتحة الآية ٦ وفي قوله (يقبض ويبسط) البقرة الآية ٢٤٥ وفي مواضع أخرى مشابهة.
إلا أنه في حديثه عن هذه الظاهرة لم يخرج عن قول سابقيه، ولم يضف جديدا أو يخالفهم فيما اتفقوا عليـه وترك الظاهرة دون تعليل أو تفسير إلا في قـوله تعـالى (صراط) و(سراط) حيث علـل لإبـدال الصاد مـن السين.

٤) الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلم: قال الأزهري: قال الشاعر:

فَأَبْلُـــونِـي بَلِيَّتَكُـــم لَعَـلِّـــي أُصَالِـحُكُـم وأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّـــا

أي نواي، وهذه لغـة طيء، مثل قفـيّ أي قفاي وهـديّ أي هداي، وبشريّ مثل بشراي قال الله «يا بشراي».

---

(١) بدائع الفائد لابن قيم الجوزية: ٤/ ١٧٩، ١٨٠.

ولعل الأزهري شرح هذه الظاهرة اللغوية في سورة يوسف عند قوله (يا بشراي) وهي ساقطة من المخطوط. وتلحظه في حديثه عنها يكاد أن يساويها بالفصحى فبشرى مثل بشراي.

ومعروف أن الاسم المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم يبقى على حاله من بقاء الألف فيه دون تغيير ولكن بعض القبائل تقلب الألف ياء ثم تدغمها في الياء الثانية وقد اشتهرت هذيل ومعها طيء[1] بهذا القلب.

٥) الاسم المقصور والممدود: قال في قوله تعالى «شركاء» الحجر الآية ٢٧ حيث قرأ بعض القراء بالقصر فيها «القراءة بالمد، وما روى البزي من القصر فهو وهم لأن الشركاء ممدود، والعصا والهدى مقصوران، وليست سواء.

* وقال في قوله تعالى ﴿من ورائي﴾ مريم آ ٥: أما ما رواه عبيد عن شبل عن ابن كثير «وراي» بغير مد مثل عصاي، ليس بجيد لأن وراء ممدود في كلام العرب.

* وقال في قوله تعالى ﴿دعائي إلا فرارا﴾ نوح آ ٦ حيث قرىء بالقصر في الدعاء قال: «والدعاء ممدود ولا يجوز قصره».

وقد سمع عن العرب في بعض لغاتهم قصر الممدود ومد المقصور، وهي لغة أسد وتميم وقيس[1]. وجمهور البصريين والكوفيين يمنعون

---

(١) المحتسب: ١/ ٤١٧، شرح التصريح: ٢/ ٦١، والقضية بتوسع في اللهجات في التراث: ٢/ ٥٤٠، لغة هذيل: ٧٨.

(٢) البحر: ١/ ١٣٨، شرح التصريح: ١٢٧.

قصر الممدود في سعة الكلام، وقالوا: يجوز قصر الممدود في الضرورة مطلقا.

وأجاز الفراء القصر فيه إن لم يكن له ما يوجب مده[1]. والقرآن عند أبي منصور لا يحمل على الضرورات.

٦) توالي الأمثال في الفعل المضارع:

من المعروف أن العربية تكره توالي الأمثال فتحذف أحدها تخفيفا كما في الفعل المضارع إذا اجتمعت فيه تاءان تاء المضارعة وتاء التفاعل فتحذف إحداهما كراهة لتوالي التاءات، وقد جاءت هذه الظاهرة في القراءات القرآنية واختلف موقف اللغويين في أي التاءين المحذوفة، وقد جسد كتاب العلل هذا الخلاف في مواضع عدة.

ـ فقد قال في قوله تعالى ـ (تظاهرون) ـ البقرة الآية ٥٨.

«الأصل فيه تتظاهرون» بتاءين فحذفت التاء الثانية لاجتماعهما.

ـ وقال في «تذكرون» الأعراف الآية ٣ الأصل تتذكرون فحذفت إحدى التاءين وتركت الثانية على حالها، والذال خفيفة في الأصل والتاء المحذوفة هي الثانية، لأنهما زائدتان، إلا أن الأولى تدل على معنى الاستقبال فلا يجوز حذفها.

والثانية إنما دخلت على معنى فعلت الشيء على مهل نحو قولك «تفهمت وتعلمت» أي: أخذت الشيء على مهل».

ـ وقال في «تزكى» النازعات الآية ٨

من قرأ تزكى فإنه حذف التاء الثانية، وكذلك قال في «تصدى» في عبس الآية ٦.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١/ ٢٣٧.

ب ـ وقال في قوله تعالى : «تقطع» التوبة الآية ١١٠
حذفت التاء الأولى استثقالا للجمع بينهما .
ج ـ وقال في قوله تعالى : «تساءلون» النساء الآية ١
حذفت إحدى التاءين استثقالا للجمع بينهما .
وكذلك قال في قوله تعالى «اللائي تظاهرون» الأحزاب الآية ٤ حذفت إحدى التاءين للجمع بينهما . قال البصريون التاء المحذوفة تاء المخاطبة ، وقال غيرهم بل المحذوفة تاء التفاعل ولكل حجة على ما قال» .

فهذه ثلاثة مذاهب للأزهري في هذه القضية .

ـ فذهب مع الكوفيين في آية واحدة «تقطع» التوبة الآية ١١٠ .

ـ ووقف على الخلاف بينهما في مواضع قليلة . ثم ذكر اختلاف المدرستين في هذه القضية وتركها دون ترجيح .

ـ ووقف مع البصريين في مواضع كثيرة تؤكد أنه مع القائلين بأن المحذوفة هي الثانية ، ويكاد يجزم بذلك في آخر الكتاب[1] .

فالأزهري وإن اضطرب في موقفه إلا أنه يبقى مؤيدا للبصريين في هذه القضية . ولعل هذا الاضطراب ناتج من تعدد مصادره من بصرية وكوفية إلى جانب أنه ليس من أولئك الذين يشغلون أنفسهم بالخلاف فكانت هذه القضية من أكثر القضايا التي اتضحت فيها شخصية أبي منصور النحوية .

٧) الإمالة :

تكلم الأزهري عن الإمالة أسبابها وموانعها حيث قال : «والإمالة لغة

---

(١) انظر القضية في معاني الزجاج : ٢/ ٣٤٩ ، الإنصاف المسألة «٩٣» ، شرح التصريح : ٢/ ٤٩٩ .

تميم، وعليها صيغة لسان من جاورهم من أهل العراق والبدو.
والعرب تقول هذا عَابِد وعابِد وعَالم وعالِم فيكسرون الألف لانكسار ما بعدها إلا أن تدخل حروف الإطباق وهي الطاء والظاء والصاد والضاد ولا يجوز في ذلك ظالم ولا طالب، ولا صابر ولا ضابط، وكذلك حروف الاستعلاء وهي الخاء والغين والقاف، ولا يجوز في غافل غافل، ولا في خادم خادم، ولا في قاهر قاهر. وباب الإمالة يطول شرحه، إلا أن هذا في هذا الموضع هو القصد وقدر الحاجة.
وأما إمالة مثل قوله (سجى) (وقلى) وما أشبههما فالقياس أن ما كان منها من ذوات الياء مثل: قلى يقلي، وسرى يسري، أميل، وما كان من بنات الواو مثل: علا يعلو، وسما يسمو، لم يمل على أن الإمالة جائزة في جميعها إذا اتفقت رؤوس الآيات.
والراء إذا دخلت في اسم على مثال: (فاعل) سهلت الإمالة وإن كان فيها حرف من حروف الإطباق مثل قولك هذا صارم يميل الصاد، ولا تقول في صالح صالح وكذلك تقول مررت بضارب ولا تقول مررت بضابط».
مما سبق نجد أن أسباب الإمالة عند الأزهري هي:
ـ الإمالة للكسرة في نحو ألف عابد وعالم لانكسار ما بعدها بشرط عدم دخول حرف من حروف الإطباق.
ـ الإمالة لاتفاق رؤوس الآي وإن كان مما تمتنع إمالته.
ـ الإمالة في الأفعال مما كان أصله يائياً.
ـ الإمالة من أجل الراء إذا دخلت على اسم على مثال (فاعل) وإن كان فيها حرف من حروف الإطباق.

ـ أما موانع الإمالة فهي :

ـ حروف الإطباق والاستعلاء إذا وجدت في الكلمة امتنعت فيها الإمالة .

ـ حروف الجر لا تجوز فيها الإمالة ، قال في قوله تعالى : «حقيق علي» الأعراف الآية ١٠٥ « على مفخم وكذلك إلى وحتى» فالحروف مفتوحة عند أبي منصور وهذا مذهب البصريين فيها وإن كان الكسائي قد نقل عن العرب الإمالة في حتى وقال السيوطي في الهمع «هي لغة لبعض أهل نجد»[1] ولازالت موجودة فيهم .

والأزهري في عرضه للأسباب والموانع تجد تأثره الشديد باتجاه النحاة في هذا الباب ولا سيما أبي إسحاق الزجاج فقد اعتمد الأزهري في باب الإمالة على معانيه واعتمد عليه في شرحها ، (وقد سبق أن أشرت إلى أن القراء والنحاة ليسوا على وفاق تام في هذا الباب مما يثبت اعتماد الأزهري فيه على النحاة وحدهم) .

إلا أنه نبه إلى قضية مهمة في هذا الباب أثبتتها كتب القراءات وهي أن قراءات القراء تتبع الرواية ولا يقاس عليها جميعا ، فقد يميل أحد القراء حروفا ، ولكن لا يقاس عليها في قراءته جميعا .

وقد يميل القارىء حروفا ويفتح أخرى ، فقد أمال حمزة عشرة أحرف منها : خاف ، وزاد ، وطاب ، . . . وفتح أخر مثل كال وكاد . . . وغيرها ، مع توافقها في العلة والسبب .

وكذلك أمال حمزة : (أحيا) إذا سبقت بواو ، أما إذا سبقت بالفاء أو ثم فهو على الفتح فيها .

---

(١) الهمع : ٢/ ٢٠٤ .

وأمال الكسائي (استهويه) في الأنعام الآية ٧١ وفتح ما عداها.

فلا يقاس على إمالة قارئ في موضع من المواضع على كل حروفه في القرآن الكريم، ولا تؤخذ إمالته في حرف لعلة أو لسبب ويقاس على جميع حروفه، فإن هناك من الحروف ما أميل فيحفظ ولا يقاس عليه، وإنما يتبع فيه الرواية والأثر. تلك قضية مهمة تنبه لها الأزهري فقال بعد ذكره لإمالة القراء: «ولا يقاس على هذه الحروف التي ذكر عن الكسائي أنه كسرها وحده، ويفتح حمزة إياها» فالأزهري يريد أن يثبت أن الرواية لا يحتكم بها إلى القياس في هذه القضية ونراه في قضية أخرى يثبت أن القياس لا يحتكم به أمام الرواية كما في إمالة الإمام حمزة في (ضعافا) النساء الآية ٩ حيث قال:

«والإمالة فيها غير قوية عند النحويين فلا يقرآن إلا بالتفخيم». وبينما الأزهري ينقل ضعفها عند النحاة، تجد المشهور في كتب النحو كشرح الشافية[١] وشرح المفصل[٢] قوة الإمالة فيها.

قال ابن يعيش[٣]: «والإمالة في نحو صعاب وضعاف حسنة؛ لأن الكسرة أدنى إلى المستعلي من الألف، والكسرة توهي استعلاء المستعلي، والنصب جيد والإمالة أجود»[٢].

هذا هو المشهور في كتب النحو، إلا إذا كان الأزهري أخذ برأي بعضهم حيث ذهب إلى منع الإمالة، وأجرى على الساكن حكم

---

(١) شرح الشافية ٣/ ١٦ شرح المفصل: ٩/ ٥٩.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٥٩.

(٣) يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين أبو البقاء الحلبي النحوي إمام في العربية وماهر في النحو والتصريف (ت ٦٤٣هـ) (بغية الوعاة: ٢/ ٣٥١).

المفتوح بعده فمنعه الإمالة،[1] فيكون الأزهري قد اختار المذهب الذي ضعف الإمالة فيها إلا أنه يبقى الشك حول استقصاء الأزهري في الإمالة في هذا الحرف عند النحويين، ولا سيما أن قوة الإمالة فيها منقولة عن سيبويه[2].

أما (خافوا) فلا خلاف في إمالته لأن الياء تقع في بعض تصاريفه .

وإذا تركنا كتب النحو إلى كتب القراءات في هذا الحرف (ضعافا) تجدها تعكس وجهة نظر الأزهري، فالقراءة ضعيفة عند القراء بسندها فقد قال الدمياطي في الإتحاف. «فقرأ بالإمالة من رواية خلف عن حمزة ووافقه الأعمش واختلف في خلاد[3] عن حمزة فقطع له بالفتح العراقيون، وجمهور أهل الأداء، وقطع له بالإمالة ابن بليمة[4]،وأطلق الوجهين له في الشاطبية وبهما قرأ الداني على أبي الحسن والباقون بالفتح»[5].

والرواية موجودة في النشر حيث رجح ابن الجزري الفتح في هذا الحرف، فعلى هذا فالقراءة ضعيفة بطريقها عند القراء، قوية عند النحويين.

---

(١) شرح المفصل: ٩/ ٥٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٣٠.

(٣) خلاد: ابن خالد أبو عيسى الشيباني مولاهم الصيرفي الكوفي، أخذ القراءة عرضا عن سليم (عن حمزة) وهو أضبط أصحابه (ت ٢٢٠ هـ)(الطبقات: ١/ ٣٧٤).

(٤) ابن بليمة: أبو علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة أبو علي الهوازي القيرواني مؤلف في القراءات ومعتنى بها (ت بالإسكندرية ٥١٤) (الطبقات ١/ ٢١١)

(٥) الإتحاف: ٨٨.

انفراد البصريين بباب الإمالة :

بعد أن انتهى الأزهري من عرض باب الإمالة عرضا موجزا قال : «وقد انفرد بـه البصريون وهـو باب الإمالـة» . وهذه المقولـة منقولـة عن أبي إسحـاق الزجـاج في معـانيـه . وهو بـالطبـع لا يقصـد بذلـك تبرئة الكـوفيين منه ، لا سيما وأن الكـوفـة محط القبـائل النجديـة المشهـورة بالإمالة ، ومنهـا خرج قراء الكوفة ، الذيـن قرءوا بها واشتهروا فيها وبها تأسس النحو الكوفي ، إذاً ما الذي انفرد به البصريون؟ .

الذي يبـدو من عبارة الأزهـري أن البصريين انفردوا بالبـاب ، والباب مأخوذ من التبويب وهـو التقسيم ، فكأن البصريين وضعوا الإمالة في باب وقسموا هذا الباب إلى أقسام ثـم وضعوا لكل قسم حدا من شرط أو مانع .

فالإمالة ـ على هذا ـ عند البصريين ليست طليقة و إنما لها شروط وموانع وقواعد قد استنبطها أئمتهم من كلام العرب .

فإذا كان كذلك فما موقف الكوفيين من الإمالة ؟

لعل هناك نتيجة مترتبة على كلام الأزهـري وهي : ما دام البصريون قد بوَّبوا الإمالة وانفردوا بهذا التبويب ، فستجد في الطرف الآخر الكوفيين الذين أطلقوا الإمالة ولم يضعوها في باب وقواعد ، هذا الذي يبدو من تخصيص البصريين بالباب .

إذاً فالإمالة عند الكوفيين مطلقة ، وهذا يحتاج إلى دليل؟

إن المطلـع على كتـب التراث في اللغة ، والنحـو ، والقـراءات في هـذا الباب يجد في أحيان قليلة نزاعا بين البصريين والكوفيين في إمالة حرف من حروف القرآن ، أو اسم أو فعل ، فهؤلاء يجيزون وأولئك يمنعون .

وفي كتاب الموضح للداني مسائل كثيرة برز فيه هذا الخلاف، وكذلك النشر لابن الجزري، والهمع للسيوطي.

وهذه محاولة لجمع بعض الظواهر اللغوية في الإمالة التي حدث فيها خلاف بين المدرستين، وبها يتضح كلام الأزهري:

١ ـ أجاز ثعلب وابن الأنباري إمالة هاء السكت[١]

٢ ـ أجاز أحمد بن يحيى ثعلب الإمالة في الألف قبل الراء المدغمة في قبلها وفي اللام نحو (الأبرار بنا) (النهار لآيات) ومنعه البصريون[٢].

٣ ـ أجاز الفراء الإمالة في (لكن) تشبيها لها بألف فاعل والبصريون يمنعون إمالة الحروف[٣].

٤ ـ أجاز ثعلب الوقف على المال بالإمالة، ومنعه البصريون وأوجبوا فيه الفتح[٤].

٥ ـ أجاز ابن الأنباري الإمالة في الألف إذا وقع بعدها ساكن والمشهور منعها[٥].

٦ ـ أجاز الكوفيون الوقف على الاسم المقصور بالإمالة مطلقا وهو مذهب الكسائي ومن قال بقوله[٦].

٧ ـ أجاز الكوفيون الإمالة في موسى وعيسى، ومنعها البصريون[٧].

---

(١) الموضح: ورقه: ٩٤، الهمع: ٢/ ٢٠٤، شرح التصريح: ٢/ ٣٥٢.

(٢) الهمع: ٢/ ٢٠٣.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٠٤.

(٤) الموضح ورقه: ٧٨، النشر: ٢/ ٧٤

(٥) النشر: ٢/ ٧٤.

(٦) النشر: ٢/ ٧٤

(٧) الموضح ورقه: ٢٩

٨ ـ أجاز الكوفيون الإمالة في (خطايا) ومنعها البصريون[١].

٩ ـ أجاز الكوفيون الإمالة في (بلى)[٢].

١٠ ـ أجاز الكسائي الإمالة في (حتى) ومنعها البصريون [٣].

١١ ـ أجاز الكوفيون وبعض البصريين كالخليل وسيبويه الوقف على المنون المنصوب بالإمالة ومنعه البصريون كالمازني[٤][٥].

ويختم هذه الشواهد قول ابن الجزري :

«وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة في جميع الحروف ولم يستثنوا شيئاًسوى الألف كما تقدم وأجروا حروف الحلق والاستعلاء والحنك مجرى باقي الحروف ولم يفرقوا بينها ولا اشترطوا فيها شرطاً»[٦] منهم أحمد بن يحيى ثعلب ، وأبو بكر بن الأنباري،

---

(١) الموضح ورقه : ٣٣

(٢) الموضح ورقه : ٦٣

(٣) الموضح ورقه : ٧٧، الهمع : ٢/ ٢٠٤

(٤) الموضح ورقه : ٨٧

(٥) المازني : بكر بن محمد بن بقية الإمام أبو عثمان المازني مولاهم السدوسي النحوي البصري، إمام في العربية، روى عن أبي عبيدة الأصمعي وأبي زيد الأنصاري والمبرد وصاحب كتاب «التصريف» (ت٢٤٩هـ) (نزهة الألباب : ١٤٠) (بغية الوعاة : ١/ ٤٦٣).

(٦) النشر: ٢/ ٨٦

وابن شنبوذ[١] وابن مقسم[٢] وأبو مزاحم الخاقاني[٣] وأبو الفتح فارس بن أحمد[٤]، وشيخه أبو الحسن عبد الباقي الخراساني،[٥] وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس المذكور، وبه قال السيرافي[٦] وثعلب والفراء[٧].

فالذين أطلقوا الإمالة منهم القراء، ومنهم النحاة المعدودون في القراء، ويكفي أن ممن أطلق الإمالة الفراء وثعلب، وأبو بكر بن الأنباري، فإذا علمت أن هؤلاء هم مؤسسو المدرسة الكوفية فستعلم كيف تفرد البصريون بالباب.

---

(١) ابن شنبوذ: محمد بن أحمد بن أيوب أبو الحسن البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق جال البلاد لطلب القراءات، كان يرى جواز القراءة بالشاذ مما خالف رسم المصحف (ت ٣٢٨هـ) (الطبقات: ٢/ ٥٢).

(٢) ابن مقسم: أبو بكر محمد بن الحسن العطار، أخذ القراءة عن إدريس بن عبد الكريم وسمع من أحمد بن يحيى، أجاز القراءة بالشاذ مما لم يتوافر فيه صحة السند ثم تاب (ت ٣٥٤هـ) (الطبقات: ٢/ ١٢٣).

(٣) أبو مزاحم الخاقاني موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان البغدادي إمام مقرئ مجود بصير بالعربية (ت ٣٢٥ هـ) (الطبقات: ٢/ ٣٢٠)

(٤) أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح الحمصي الضرير الأستاذ الكبير قرأ على عبد الباقي الخراساني، قرأ عليه أبو عمرو الداني (ت ٤٠١ هـ) (الطبقات: ٢/ ٦).

(٥) أبو الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني الأستاذ أخذ القراءة عنه فارس بن أحمد وأكثر عنه الرواية (ت ٣٨٠ هـ) (الطبقات: ١/ ٣٥٦).

(٦) أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن القيروان السيرافي النحوي روى القراءة عن ابن مجاهد وأخذ اللغة عن ابن دريد والنحو من ابن السراج (ت ٣٦٨ هـ) (الطبقات ١/ ٢١٨) (بغية الوعاة: ١/ ٥٠٧)

(٧) النشر: ٢/ ٨٩.

إلا أن في إطلاق الكوفيين للباب قيدا، فإمالتهم مضبوطة بإمالة القراء فما أماله القراء أجازوا الإمالة فيه، لأن القرآن نزل بلغات العرب والقراء الذين قرءوا بالسنة لم يخرجوا عنها، فالقراءة بها دليل على جوازها والكوفة حجتها السماع.

وما دمنا مطمئنين إلى النتيجة التي توصل لها أستاذنا الدكتور: عبد الفتاح شلبي بأن الإمالة عند القراء أضيق منها عند النحاة[1] نشعر بضبط الكوفة لهذه الظاهرة الصوتية، فهي محكمة بإحكام القرآن لها فضابط الباب عندهم السماع؛ لذا لم يخصصوا لهذه الظاهرة بابا كغيرها من الظواهر النحوية ومما يثبت ذلك قول النحاس: «حكى لي علي بن سليمان أن البصريين يتفردون بالكلام في الإمالة، وأن الكوفيين لم يذكروا ذلك كما ذكروا غيره من النحو»[2] على خلاف البصريين فضابطه السماع والقياس معا، هذا القياس هو الذي مكنهم من التوسع فيها ووضع الباب، وفي الوقت نفسه وضعهم في مأزق أمام قراءات القراء الذين خرجت قراءاتهم عن القيد وانفكت من أسره خصوصا إذا كانت لغة لبعض العرب الفصحاء، ومن سمع حجة على من لم يسمع، لذا كانت الإمالة عند الكوفيين صورة لغوية صادقة عن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم.

إلا أن الأزهري معجب بالبصرة ولا سيما أبي إسحاق الزجاج فهو متأثر به في أغلب مسائل الإمالة وإن لم يكن في الباب كله، هذا تجده في

---

(١) الإمالة في القراءات واللهجات: ٣٠٧، ٣٠٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣.

إيثاره الفتح على الإمالة، وفي منعه الإمالة في الحروف إلى جانب اعتماده عليه في معانيه ونقله عنه في هذا الباب.

٨ـ هاء السكت:

وهي: الهاء التي تزاد لبيان الحركة وحقها أن تسقط في الإدراج[١].

والعلة من الإتيان بها: أنهم كرهوا أن يقفوا على الحرف بالسكون فيزول الدليل والمدلول عليه، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكوت، وتسلم الفتحة التي هي دليل على المحذوف[٢].

وقد وردت هذه الهاء في كتاب الأزهري في مواضع عديدة من القرآن الكريم. كقوله تعالى (فبهداهم اقتده) الأنعام الآية ٩٠، (لم يتسنه) البقرة: الآية ٢٥٩.

وقراءة يعقوب في وقفه: (الله لا إله إلا هوه) البقرة الآية ٢٥٥، وما شابهها وفي «عمه» أما قوله تعالى (فبهداهم اقتده): الأنعام الآية ٩٠. فقد قرأ بها ابن عامر (فبهداهم اقتدهي) مجرورة بياء في اللفظ جعلها اسما ولم يجعلها هاء السكت.

قال الأزهري: لم يجعلها هاء للسكت، لأنها لو كانت عنده هاء السكت ما حركها.

والمعنى: فبهداهم اقتد اقتداء، وهو مذهب حسن في اللغة.

---

(١) الإقناع: ١/ ٤٩٤، شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٤٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٤٥.

قال أبو إسحاق: وهذه الهاء التي في اقتده تثبت في الوقف بين كسرة الدال، فإن وصلت قلت (اقتد قل لا أسألكم).

قال: والذي أختاره، ويختاره من أثق بعلمه أن يوقف عند هذه الهاءات نحو (كتابيه) (حسابيه) وكذلك (لم يتسنه)، وكذلك (ماهيه)»[1]. فالأزهري وجه قراءة ابن عامر توجيهاً حسناً، واختار الوقف بالهاء، مع أن قراءة الكسر قد لحنها كثير من النحويين[2].

ولحنها ابن مجاهد أيضا في السبعة فقال «هي غلط»[3] ورد عليه أبو حيان فقال: «وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه، وتأويلها أنها هاء السكت ضعيف»[4].

فتضعيف بعضهم لهذه القراءة وتغليطهم إياها يرفع من قيمة احتجاج الأزهري وتوجيهه وهو سابق على أبي حيان رحمهما الله!

قوله تعالى: (فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه) البقرة: الآية ٢٥٩.

اختلف القراء في إثبات هذه الهاء في الوصل فقرأ حمزة، ويعقوب بحذف الهاء من (يتسنه) في الوصل، وكذلك (فبهداهم اقتده) الأنعام: الآية ٩٠ و(ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه) الحاقة: الآية ٢٨، ٢٩، و(وما أدراك ماهيه) الحاقة: ١٩، ٢٠، وزاد يعقوب على حمزة حذف الهاء من (كتابيه) و(حسابيه) الحاقة: ١٩، ٢٠، وأثبتها حمزة.

---

(١) علل القراءات: ١٩٠

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٨١.

(٣) السبعة: ٢٦٢.

(٤) البحر: ٤/ ١٧٦.

هذا هـو اختلاف القـراء فيها بين الإثبـات والحذف، واختلف أئمـة العربية في الهاء التي في (يتسنه) هـل هي هاء السكت أم لام الكلمة، فإن كانت للسكت فلا يجوز إثباتها في الوصل، وإن كانت لام الكلمة والأصل فيهـا (س . ن . هـ) فـلا يجوز حذفهـا في الوقـف. وعلى هذا الرأي تثبت في الوقف والوصل.

والأزهري لم يدخل في هذا الخلاف وإنما عَدَّ هذه الهاء للسكت واختار فيها الإثبات في الوقف وإسقاطها في الوصل والمرر. قال:

قال أبـو العباس: ونحن نذهـب إلى أن هذه الهاءات وقف، والـوجه فيهـا كلها أن تحذف في الـوصـل والمرر، وتثبـت في الـوقف فيكـون الوصل كالقطع، وهذا من ذاك فاعلم»[1].

والأزهري في اختيـاره رأي الإمام ثعلب تخلص مـن مآزق عديـدة وقع فيهـا غيره؛ لأنك لـو وصلت القـراءة بالهاء لكـان خروجـا عن كـلام العرب، فمعـروف أن هذه الهاء للسكـت، وإن حذفتهـا في الوصـل لكان خـلافا لخط المصحف، وموافقـة الرسم شرط مـن شروط صحة القراءة وقبولها.

فإذا صـار قارئها إلى السكت عنـدها على ثبوت الهاءات اجتمعـت له المعاني الثـلاثة، في أن يكـون مصيبا في العـربية ومـوافقا للـرسم وغير خارج عن قراءة القراء[2].

---

(١) علل القراءات: ٩٠ . .

(٢) الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري: ١/ ٣٠٦.

أما وقف يعقوب بهاء السكت على قوله تعالى: (الله لا إله إلا هوه) البقرة الآية ٢٥٥.

فقد وقف يعقوب بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر كذلك (عم، وفيم، وبم، ولم، ومم). وقطع له سبط [١] الخياط بالوقف بالهاء على (هو) و(هي) حيث وقعتا وكيف جاءتا[٢].

قال الأزهري: وقف يعقوب (الله لا إله إلا هوه) وكذلك (فنعما هيه) البقرة الآية ٢٧١، (وكأنه هوه) (لا كاشف له إلا هوه) الأنعام الآية ١٧، ويقف على (عم يتسألون) عمه، ونحو ذلك في القرآن كله.

يقول: هذه هاء الاستراحة، والباقون من القراء يقفون على هذه الحروف بغير هاء.

قال أبو منصور: «أما ما اختاره يعقوب من الوقف على هذه الحروف بالهاء فهو من كلام العرب الجيد، غير أني أختار المرور عليها، وأن لا يتعمد الوقوف عليها، لأن الهاءات لم تثبت في المصاحف، فأخاف أن تكون زيادة في التنزيل، وإن اضطر الواقف إلى الوقف عليها، وقف بغير هاء، اتباعاً للقراء الذين قرءوا بالسنة»[٣]

فالأزهري وجه قراءة يعقوب على أنها «من كلام العرب الجيد»، وهي لغة لبعض العرب يلحقون هاء السكت في الضمير المتصل والمنفصل لبيان الحركة، وقد نسب أبو زيد في نوادره هذه اللغة إلى أهل العالية، قال:

---

(١) عبد الله بن علي بن أحمد أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط شيخ الإقراء ببغداد، وصاحب المبهج، انتهت إليه القراءة والتجويد علما وعملا (ت ٥٤٠هـ) (الطبقات: ١/ ٤٣٤).

(٢) المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط: ٢٩٢، النشر لابن الجزري: ٢/ ١٣٥.

(٣) علل القراءات: ٨٩.

«سمعت أعرابيا من أهل العالية يقول: هولكه، وعليكه، في: هو لك، وعليك، وجعل الله البركة في دراكه، هذا في الوقف ويلقيها في الإدراج.

وسمعت نميرا يقول: ما أحسن وجهه في الوقف، وما أكرم حسبكه في الوقف، ويطرحها في الإدراج»[1] أرادوا بيان الحركة في الضمير المتصل الكاف، وكذلك فعلوا في الضمير المنفصل (هو).

وقد علل سيبويه لوقف يعقوب في: (عمه) فقال: «وقد وقف يعقوب على (عمه) بالهاء على الحرف المتحرك، إلا أنهم كرهوا ذهاب شيء من الكلمة وهي ألف (ما) الاستفهامية، وذهاب الإسكان جميعا، فلما كان ذلك إخلالا بالحرف، كرهوا أن يسكنوا المتحرك، فهذه الهاء بيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف فكأنها عوض من هذا المحذوف.

وقال: قالوا: هوه، لما كانت الواو تصرف للإعراب، كرهوا أن يلزموها الإسكان في الوقف»[2].

وهذا كله لا يخرج عن الإطار العام لهاء السكت والعلة في اجتلابها.

والأزهري اختار الوقف عليها بلا هاء مع اعترافه بأنها لغة جيدة إلا أنه خاف أن يختل شرط من شروط صحة القراءة وهي مخالفة رسم المصحف، مع خوفه أن تحتسب الهاء زيادة في القرآن، والأزهري أشد الناس حرصا على الرسم ومطابقة القراءة له، هذه الشواهد تثبت قدرة الأزهري على التوجيه اللغوي للقراءات، أعانه على ذلك إلمام بأصول العربية، وعلم باللغات، وسعة في كلام العرب.

---

(١) النوادر لأبي زيد الأنصاري: ١٧١.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٥٩.

٩ ـ الاختلاس :

اختلفت كتب القراءات في قراءة أبي عمرو، فروي عنه بعدة طرق عن الدوري الاختلاس .

وروي أيضا عنه بعدة طرق عن السوسي الإسكان . وجزم بالإسكان اليزيدي عن أبي عمرو فيها[١] .

قال الداني : «الإسكان في هذا الموضع وأمثاله أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وآخذ به . فكلتا القراءتين مأثورتان عن أبي عمرو، لا تسقط إحداهما من أجل الأخرى عند القراء» .

هذا موقف أهل القراءات من رواية أبي عمرو، أما موقف النحويين فقد تطرق سيبويه إلى قراءة أبي عمرو فقال : «فأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا ، وذلك مثل : يضربها ، ومن مأمنك يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو «إلى بارئكم» ويدلك على أنها محركة قولهم : من مأمنك ، فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون»[٢] .

وجاء المبرد بعده وتجرأ على القراءة بقوله : «ولا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ، ولا شعر ، وقراءة أبي عمرو لحن»[٣] .

أما الزجاج فقد رجح طريق سيبويه عن أبي عمرو بالاختلاس بحجة أن سيبويه أضبط من غيره فقال :

---

(١) الإقناع : ١/ ٤٨٦ ، النشر لابن الجزري : ١/ ٢١٢ .

(٢) الكتاب : ٤/ ٢٠٢

(٣) الدر المصون : ١/ ٣٦٢ ، النشر لابن الجزري : ٢/ ٢١٣ ، البحر المحيط : ١/ ٢٠٦ .

وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو، لأن حذف الكسرة في مثل هذا، وحذف الضم إنما يأتي باضطرار الشعر»[1]

وتبعه الأزهري بقوله:

«وكان أبو عمرو يختلس الحركة في بارئكم وهو الصحيح، وسيبويه أضبط لما روي عن أبي عمرو من غيره، لأن حذف الكسرة في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر، ولا يجوز ذلك في القرآن، وسائر القراء قرءوا بالإشباع وكسر الهمزة، وهي القراءة المختارة، وليس كل لسان يطوع لما كان يطوع له لسان أبي عمرو، لأن صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدهم وألف عادتهم»[2]. فالأزهري تابع البصريين في رد القراءة من وجهين:

١ ـ حمل الرواية على الوهم.

٢ ـ عدم جوازها عربيةً.

أما الراوي فهو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي المقرئ صاحب أبي عمرو، كان علما باللغة والنحو، أخذ عن أبي عمرو، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، والخليل بن أحمد،[3] وقد رجح ابن مجاهد روايته على سائر الرواة فقال:

«وإنما عولنا على اليزيدي وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل

---

(١) معاني الزجاج: ١/ ١٠٧

(٢) علل القراءات: ٤٧.

(٣) طبقات الزبيدي: ٦٣، نزهة الألباء: ٦٣، طبقات القراء: ٢/ ٧٥

منه، لأجل أنـه انتصب للرواية عنه وتجرد لها، ولم ينشغـل بغيرها وهو أضبطهم»[1].

قال ابن الجزري: «من يزعم أن أئمـة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا تـوقيف، فقـد ظن بهم مـاهم مبرءون وعنـه منزهون»[2].

هذا قول أئمـة القراءة في الراوية، فهو علم في العـربية، رأس في قراءة أبي عمرو! إلا أن النحاة رجحـوا قول إمامهم في قـراءة أبي عمرو ورفعوا درجتـه في الضبط أمـام الإمـام اليزيـدي، مـع أن سيبـويه وإن كـان معـدودا في القراء إلا أنـه لم يعاصر أبـا عمـرو، ولم يأخـذ عنه القـراءة عرضا، إنما أخذها بواسطة هارون بن موسى الأعور[3]، وقد أنكر ابن الجزري في (غاية النهاية في طبقات القـراء) أخذ سيبويه عن أبي عمرو مباشرة[4].

ولم تقف الحملة على الـراوي على المتقدمين بل تجد ابن جنـي يضعفه بقـوله: «والـذي رواه صاحـب الكتاب اختـلاس هذه الحركـة، ولا حذفهـا ألبتة، وهو أضبـط لهذا الأمر مـن غيره من القراء الـذين رووه ساكنا. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية»[5].

---

(١) طبقات القراء: ٢/ ٣٧٧.

(٢) النشر لابن الجزري: ٢/ ٢١٤.

(٣) حجة ابن خالويه: ٧٧

(٤) طبقات القراء: ١/ ٦٠٢.

(٥) الخصائص: ١/ ٧٢، ٧٣.

هذا قول ابن جني عن اليزيدي وهو من هو في العربية والنحو.

الحق أن هذا مذهب جلة من النحويين وأصحاب الاحتجاج كابن خالويه، وأبي علي الفارسي، ومكي، وأبي زرعة،[1] حيث حملوا قراءة الإسكان على وهم الراوي، فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والإخفاء إسكانا.

وبهذا فالأزهري لم يضعف الرواية جرأة منه إنما اتبع نحاة البصرة في ترجيحهم طريق سيبويه على رواية اليزيدي، والله أعلم بما قرأ عبده أبو عمرو.

أما عدم جوازها في العربية فقد رد الأزهري القراءة أيضا من هذا الوجه، فهو الذي ينظر إلى القراءات بمنظور الفصيح الجيد، فتراه أنكر الإسكان وأجاز الاختلاس واختار الإشباع؛ لأنه أتم في اللفظ.

وقد طعن بها المبرد لأنه «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر» وقول المبرد مردود من وجهتين:

١ - أن سيبويه يجيز ذلك ولا يفصل بين القبيلين في الشعر، وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس.

٢ - «وأن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف في الأسماء والأفعال المعتلة، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع!

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا حذفت اختلت

---

(١) حجة ابن خالويه: ٧٧، حجة الفارسي: ٢/ ٨٤، الكشف المكي: ١/ ٢٤٠ حجة أبي زرعة: ٩٦.

الدلالة عليه، قيل: وحركات البناء أيضا قد تدل على المعنى وقد حذفت»[1].

والرد للفارسي.

والحق أن رواية الإسكان قد جاءت به لغات العرب فقد نسبت إلى بني تميم، وأسد، وبعض النجديين طلبا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد[2]، إجراء للمنفصل مجرى المتصل كما في إبل وفخذ[3]. وله شواهده في العربية منها:

فَاليَومُ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

إثماً مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ[4]

وقال الآخر:

سِيْرُوا بَنِي العمِّ فالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُم

ونَهْرُ تِيْرَى فما تَعْرِفْكُم العَرَبُ[5]

فالسماع دليل على جوازه، والقراءة به دليل على جوازه في اللغة، وإن كان هناك ما هو أفصح منه إلا أنه في القراءة آثر، وإن كان أبو منصور

---

(١) حجة أبي علي الفارسي: ٢/ ٧٩، ٨١، ٨٢.

(٢) إبراز المعاني لأبي شامة: ٢٣٩، الإتحاف: ١٣٦.

(٣) البحر: ٢/ ٨٨.

(٤) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه: ١٢٢ وروايته فيه (فاليوم أسقى) وهو من شواهد سيبويه: ٢/ ٢٩٧، ، والمحتسب: ١/ ١٥، البحر: ٢/ ٨٨، والمستحقب: المتكسب. والواغل: الداخل على الشرب ولم يدع.

(٥) الشاهد: لجرير في ديوانه: ٤٨، الخصائص: ١/ ٧٤، سمط اللآلئ: ١/ ٥٢٧ والرواية فيه «تدريكم العرب» ولا شاهد فيها.

حمل قراءتها على الوهم فما ذلك إلا اتباعا لأهل البصرة، ولأبي إسحاق الزجاج.

ولعلك تلحظ في أواخر الكتاب اقتناعه بالرواية حيث قال في الرواية عن أبي عمرو (نطعمكم) هل أتى الآية٩ : «أما ما روي عن أبي عمرو فهو من اختياره والاختلاس عند تتابع الحركات».

ولو نظرنا في (بارئكم ـ ينصركم ـ ويشعركم) فالتسكين واقع إما على الراء أو الهمزة، أما الهمزة فثقيلة تتصرف العرب فيها ما لا تتصرف في غيرها، فأسكن لثقل الهمزة.

أما الراء «فللعرب في الراء رأي ليس لها في غيرها» لما فيها من تكرير، فلو حركت وهي مكسورة وما قبلها مكسور لتوالى بذلك ثلاث متحركات والعرب تكره توالي المتحركات؛ لأن فيه إجهادا في النطق، والتسكين يعطي راحة للتنفس، «وقراءة أبي عمرو مدارها التخفيف فيدغم المثلين المتقاربين، ويسهل الهمزة ويسكن المتحرك»[1] فهو من تميم البدوية التي تميل إلى حذف الحركات والسرعة في النطق والاقتصاد في الجهد العضلي.

١٠) **إسكان هاء الضمير** في (نؤته) آل عمران: الآية ٧٥، و(نصله) النساء الآية ١١٥، (يؤده) آل عمران: ٧٥ وفي «فألقه إليهم» النمل الآية ٢٨، فهذه هاء الضمير التي تتصل بالفعل المجزوم، فيها خلاف آخر بين القراء والنحاة،[2] فروي عن أبي عمرو فيها ثلاث روايات: الإسكان والاختلاس والإشباع.

---

(١) الدر المصون للسمين الحلبي: ١/ ٣٦١.

(٢) السبعة: ٢١١، التيسير: ٨٩، العنوان في القراءات السبع: ٨٠، الإتحاف ١٧٦.

أما النحويـون فقد رد الزجاج البصري الإسكـان في الهاء ، وغلط[1] القراءة، وتبعه الأزهري فقال: هـي وهم. وقال في «فألقه إليهم» النمـل آية ٢٨ ليس بجيد عندهم» يعني عند النحويين، ثم عقب تعقيبا جميلا فقال: «ولا أنكر أن تكون لغة، فـإن بعض القراء قرءوا بها ولم يقرءوا بها إلا وقد حفظـوها عن العرب»

أما الفراء الكـوفي فقد قال: وقف الهاء لغة للعـرب، وقال الكسائي: هي لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وإنهم يسكنون أيضا.

قال الكسائي: سمعـت أعراب عقيل وكلاب يقولون: (لِـرَبِّهْ لكنود) بالجزم وأجازه الإمام ثعلب وهو أستاذ الكوفيين في اللغة والأدب[2].

ولهذا جازت القـراءة بهذه اللغة فجاءت قـرآنا، والقـراءة بها دليل على جوازهـا، ولعل إسكـان هاء الضمير يرجـع إلى إجراء الـوصل مجرى الوقف ومن شواهده:

وَأَشْرَبُ الماءَ مابِي نَحْوُهُ عطشٌ
إلاَّ لأَنَّ عُيُوْنَهْ سَيْلُ وادِيها[3]

فأسكن الهاء من (عيونه)

وقال الآخر:

فَظِلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيْقِ أُخَيْلُهُ
وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[4]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٢٤٠.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٢٠٦.

(٣) الشاهدفي المحتسب: ١/ ٢٤٤، الخزانة: ٢/ ٤٠٢، الهمع: ١/ ٥٩.

(٤) الشاهد ليعلي بن الأحـول الأزدي في الحجة لأبي علي: ١/ ١٠٠، المقتضب للمبرد: ١/ ٣٩، الخصائص: ١/ ١٢٨، الخزانة: ٢/ ٤٠١.

تلك لغة للعرب مشهورة، نسبها أبو الحسن الأخفش إلى أزد السراة حيث يسكن المضمرة إذا وصلها، فيقول: «مررت بِهْ أمس»(١)

١١) ياءات الإضافة:

وهي الياء التي تدل على المتكلم، وتتصل بالحروف الجارة والناصبة نحو «لي» و«إني» وبالأسماء نحو «ضيفي» وبالأفعال الماضية والمضارعة والأمر «حشرتني» «فاذكروني» «يحزنني»

وقد اتفق النحاة على أن الأصل في ياء الإضافة الفتح، لأن المضمرات لا تكون إلا متحركات، فكذلك ياء الإضافة، وإنما كانت حركتها الفتح، لأن الياء حرف ثقيل فإذا حرك ازداد ثقلا، فلما حركوها أعطوها الفتح الذي هو أخف الحركات، لما كان لا بد لها من حركة تقويها كان الفتح فيها أقوى وأفصح لأنه أصل وأخف. وإنما أسكنت استخفافا، لأن الحركات مستثقلة في حروف المد واللين ولذلك حذفت.

ولم يخالف علماء القراءات في أن الفتح هو الأصل في ياء الإضافة، إلا ابن الجزري(٢) فقد ذهب إلى أن الأصل فيها السكون، أما مكي بن أبي طالب(٣)، وأبو علي الفارسي(٤) وأبو زرعة(٥)، وابن خالويه(٦) فجميعهم ذهبوا إلى أصالة الفتح.

---

(١) الخصائص: ١/ ١٢٨.
(٢) النشر: ٢/ ١٦٢.
(٣) الكشف: ١/ ٣٢٤.
(٤) الحجة لأبي علي الفارسي: ١/ ٤١٤.
(٥) حجة أبي زرعة: ٩٣.
(٦) الحجة لابن خالويه: ٧٤.

وهناك من ذهب إلى أنهما أصلان ومنهم خالد الأزهري[1] حيث ذهب إلى أن الإسكان أصل والفتح أصل ثان[2]، لأن الأصل في البناء السكون، والأصل أيضا في كل ما بني على حرف واحد الفتح.

وبهذا اتفق جمهور النحاة والقراء على أصالة الفتح وفرعية الإسكان.

- الخلاف في ياء الإضافة بين القراء والنحويين:

لقد اتفق النحاة على وجوب الفتح في ياء الإضافة إذا لقيها ساكن نحو (نعمتي التي) أو أن تسبق الياء ألف أو ياء ساكنة نحو (هداي) (عصاي)، وما أوجبوا هذا إلا لمنع التقاء الساكنين وهذا بإجماع البصريين والكوفيين في الفصيح من الكلام وأجازوا فيها الفتح والإسكان فيما عدا ذلك.

وقد كان حديث الأزهري في ياءات الإضافة حديثاً مختصراً بحسب الحاجة وبما يؤدي الغرض، إلى جانب أن الأزهري في عرضه لها لم يعرضها على طرائق كتب القراءات كالسبعة، التي أفردت لها بابا تبين فيه مذاهب القراء فيها، وإنما كان في عرضه لها قريبا من كتب معاني القرآن، لذا تجدها منثورة في كتابه بحسب مواضعها في القرآن.

وحديث الأزهري فيها لا يخرج عن علم الرواية، إلا في مواضع الخلاف بين القراء والنحويين وهي التي عرضت لها من قبل.

فقد بسط مذاهب النحويين فيها في قوله تعالى: (إني أعلم غيب السموات والأرض) البقرة الآية ٢٩، وفي قوله (نعمتي التي) البقرة

---

(١) خالد بن عبد الله بن أبي بكر زيد الدين الأزهري له شرح الأجرومية، وشرح على أوضح المسالك (ت ٩٠٥هـ) (الضوء اللامع: ٣/ ١٧١).

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦٠.

الآية ١٢٢ ، أما في قوله : (إني أعلم غيب السموات والأرض) فقد قال بعد عرض اختلاف القراء فيها :

«أخبرني المنذري ، عن أحمد بن يحيى أنه قال : إذا كان قبل ياء الإضافة متحرك يجوز أن تسكن الياء وتحرك ، وإن كان قبلها ساكنا حركته لا غير، ثم قال : فإذا استقبلها ألف ولام كقوله : (نعمتي التي أنعمت عليكم) حركت الياء ، لئلا تسقط»

ثم عرض رأي الفراء في هذا الموضع ، ورأي الزجاج وأيد اختيار الزجاج حين قال : (الاختيار إثبات الياء وفتحها ؛ لأنه أقوى في العربية وأجزل في اللفظ وأتم للثواب)[١].

فالأزهري ذكر ثلاث قواعد في ياء الإضافة :

الأولى : إذا كان قبلها متحرك جاز فيها الفتح والإسكان لا فرق بينهما .

الثانية : إذا وليت ساكنا حركتها لا غير، والإسكان ممتنع .

الثالثة : إذا استقبلها ألف ولام جاز فيها الإسكان ، والفتح أفصح وأجود وهو المختار في القراءة عند الأزهري .

ولم يختلف القراء والنحاة إلا في القاعدة الثانية وهي إذا التقى ساكنان ، فقد قرأ نافع المدني في قوله تعالى : (محياي ومماتي) الأنعام الآية ١٦٢ بإسكان الياء في (محياي) وقبلها ساكن وهو الألف وهذا ممتنع عند النحويين لمخالفته الفصيح من الكلام .

فما قول الأزهري في قراءة نافع؟

---

(١) علل القراءات : ٦٢ .

قال الأزهري: «أما ما روي عن نافع أنه أرسل الياء من محياي، فهو غير سائغ في اللغة، ولا جائز عند النحويين، لأن هذه الياء تسكن إذا تحرك ما قبلها، فإذا سكن ما قبلها لم يجز إسكانها، والقراءة التي اجتمع القراء عليها ورجع نافع إليها (محياي) ولا يجوز عندي غيرها»[1].

وكلام الأزهري يحتاج إلى أن يوقف عليه الوقفات التالية:

١ ـ كونها غير شائعة في اللغة

٢ ـ عدم جوازها عند النحويين.

٣ ـ رجوع نافع عن الإسكان إلى الفتح.

٤ ـ عدم جواز القراءة بها.

أما الأول: فقراءة نافع لم تأت على الوجه الأقوى والأفصح في العربية لأن اللغويين اتفقوا على فتح ياء الإضافة إذا التقت بساكن، حتى لا يلتقي ساكنان، ومنع التقاء الساكنين حد مطرد عند نحاة البصرة، لا يمكن التقليل من شأنه حتى أمام نصوص القرآن!

وعدم قبول الأزهري للقراءة لخروجها عن الأفصح، لا يخرجها عن الصحيح من كلام العرب، ما دمنا مقرين بأن القرآن نزل بسبعة أوجه وأن لغات العرب داخلة في تلك الوجوه إلى جانب أن نحاة العربية صنعوا قواعدهم على الفصيح الجيد من كلام العرب وسلطوا تلك القواعد على قراءات القراء التي احتوت على شتى مذاهب العربية في كلامها، ومن هنا استشكلت القراءة فلم يخرج نافع في قراءته عن

---

(١) علل القراءات: ٢١١.

كلام العرب فقد سمع عنهم أنهم قالوا: (التقتا حلقتا البطان) (بيتا المال) (وله ثلثا المال)[1] فإن كان الفتح أقوى وأفصح فالإسكان عن نافع أكثر وآثر[2] وله وجه في العربية.

- وأما كونها غير جائزة عند النحويين:

فالعلة التقاء الساكنين، إلا أنها ليست بساقطة عند جميعهم، فقد أجازها يونس بن حبيب البصري وعلل لجوازها بأن الياء الساكنة قد سبقها ألف، والألف فيها المدة التي تقوم مقام الحركة[3].

وأجازها جمهور من الكوفيين لأن فرط المد الذي في الألف أغنى عن الحركة، واحتجوا بقراءة نافع في جواز التقائهما[4]، والذين منعوها هم نحاة البصرة وبأبي إسحاق الزجاج اقتدى الأزهري واتبع[5].

- **أما رجوع نافع إليها** فهو أمر مختلف فيه، والمشهور المأثور عنه الإسكان فقد قطع بالإسكان الداني[6]، وابن مجاهد[7]، وابن الجزري[8] كما أنهم ذكروا الخلاف الدائر فيها عن نافع.

---

(١) الإنصاف المسألة: ٩٤.

(٢) التيسير: ١٠٨.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١١١.

(٤) الإنصاف في المسألة: ٩٤.

(٥) معاني الزجاج: ٢/ ٣٤٣.

(٦) التيسير: ١٠٨، ١٠٩.

(٧) السبعة: ٢٧٥.

(٨) النشر: ٢/ ١٧٧.

وهناك من ذكر رجوع نافع إلى الفتح وهو أبو شامة[1]، وردّ عليه ابن الجزري ردا محجوجا بالأدلة التي تنفي رجوعه عن الإسكان[2].

والراجح ما اختاره الداني وابن الجزري وهو: أن ورشا كان يروي الإسكان عن نافع ويختار لنفسه الفتح وهو الأقوى في العربية.

ـ وتبقى الإجابة عن الجانب الرابع، وهو عدم جواز القراءة بها عند الأزهري.

فالقراءة قد صح سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وموافقة لرسم المصحف، ولها وجه في العربية ـ وإن لم تأت على الفصيح الأشهر الذي قعد له النحاة ـ فقد سمع عن العرب أنهم احتملوا النطق بالساكنين، لفرط المد في حرف اللين، فالقارئ به ليس مخطئا، والناطق به إنما خالف في قراءته أجود اللغتين والقراءة سنة متبعة، والقراءة به دليل على جوازه وإن كان هناك ما هو خير منه.

إلا أن الأزهري نظر إلى القراءات بمنظور النحويين لها فما أتى على الفصيح الأشهر فهو قراءة، وما خالف ذلك فمردود!

١٢) التقاء الساكنين:

الأصل في التخلص من التقاء الساكنين في العربية إنما يكون بالكسر عند النحويين وإن كان هناك من شكك في أصالته فقد حكى السيوطي عن صاحب البسيط قال: «ويحتمل أن يقال: الفتح أصل لأن الفرار من الثقل، والفتح أخف الحركات أصلا أو يقال الأصل في

---

(١) إبراز المعاني: ٣٠٠

(٢) النشر: ٢/ ١٧٨.

الالتقاء الحركة بل يقتضي التحريك خاصة وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص ويعدل عن الكسرة[1]» وحكى عدة أصول يعدل منها عن الكسرة إلى الفتح، وأحيانا بالضم اتباعا.

وقد تكلم الأزهري عن التقاء الساكنين وأوضح أن الأصل في التخلص هو الكسر فقال في قوله تعالى «قالت اخرج» «هما لغتان من كسر فلاجتماع الساكنين».

وتكلم الأزهري عن التقاء الساكنين على حدهما قال في قوله تعالى: (ولا الضالين) الفاتحة الآية ٧.

قال أبو العباس: «قال بعضهم نمد للمدغم إذا كان قبله واو أو ياء أو ألف سواكن نحو قوله: (ولا الضالين) (ولا راد لفضله) (يوادون من حاد الله) وما أشبهه.

قال: أرادوا أن يكون المدغم عوضا عن الحركة التي كانت قبل أن يدغم الحرف الأول، لأنه لا يجتمع ساكنان.

قال أبو العباس: وهذا غلط، إنما مد، لأن الساكن الثاني يخفى فيمد ما قبله لحركة الثاني، لأن المدة إذا كانت مع الأول فكأنه متحرك[2].

والأزهري وضع ـ في هذه الآية ـ بين أيدينا مذهبين للنحاة في التقاء الساكنين. المذهب الأول مذهب أهل البصرة الذين اشترطوا في جواز التقائهما شرطين وهما:

١ ـ أن يكون الأول حرف مد ولين، وهو الألف في الضالين.

---

(١) الهمع: ٢/ ١٩٩

(٢) علل الأزهري: ٢٧

٢ ـ أن يكون الثاني مدغما، وهو اللام فيها[١]

وعللوا لذلك بأن المد قبل المدغم عوض عن الحركة التي كانت فيه قبل أن يدغم الحرف الأول، وبهذا لا يلتقي ساكنان.

وهذا على مذهب جمهور العلماء، وهي اللغة العالية الفصيحة فيه.

أما المذهب الثاني: وهو مذهب الإمام ثعلب إمام الكوفيين في اللغة والنحو الذي جوز التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين، لأن الساكن الثاني يخفى فيمد الأول لحركة الثاني، فكأن المدة أغنت عن حركة، فالشرط الثاني كأنه ليس بلازم.

فهو يرى أن السبب الذي جوز التقاءهما هو حرف المد واللين، أما البصريون فيرون أن السبب هو المد والإدغام الذي قام مقام الحركة والحق أن مذهب كل منهما مكمل للثاني وعليه قام شرط جواز التقاء الساكنين.

إذاً فالكوفيون يجيزون التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين وهذا مذهب أهل القراءات فقد قال ابن الجزري[٢].

---

(١) شرح المفصل: ٩/ ١٢٠.

(٢) شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري صاحب النشر حافظ للقرآن والقراءات، له مؤلفات جليلة في علوم القرآن أشهرها النشر، وغاية النهاية في طبقات القراء (ت ٨٣٣هـ) انظر ترجمته في كتابه (طبقات القراء ٢/ ٢٤٧).

«إن فرط المد في حروف اللين يغني عن الحركة مما يجيز التقاء الساكنين»[1] وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[2] وابن خالويه وجوّزه الرضي في الشافية[3] حيث قال: «فإذا كان أولهما حرف لين فإنه يمكن التقاؤها، لكن مع ثقل ما، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة، لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، ذلك أنك تأخذ أبعاضها ـ أعني الحركات ـ فتضم بها بين الحروف»[4].

وعلى هذا تخرج قراءة نافع (محياي) بسكون الياء، ففرط المد في ألف محياي أغنى عن الحركة، إلا أن الأزهري خرجها على مذاهب أهل البصرة لذا قال فيها: (غير سائغة في اللغة، ولا جائزة عند النحويين) مع جوازها في اللغة ونص السماع في أمثالها عن العرب الفصحاء.

هذا هو رأي الأزهري في التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين، والثاني ساكن، اتبع مذهب البصرة، وقاس على الفصيح الأشهر من كلام العرب، ورد ما خالفه.

٢ ـ التقاء الساكنين الأول ساكن صحيح والثاني مدغم.

---

(١) النشر: ٢/ ٢٢٨.

(٢) مخطوط القراءات لابن خالويه ورقة: ٣٦.

(٣) الرضي: رضي الدين محمد بن الحسن بن الحسن الاستراباذي نسبة إلى (استراباذ) من أعمال طبرستان عالم باللغة والنحو، شرح الكافية في النحو، والشافية في الصرف لابن الحاجب، (ت ٦٨٦هـ) (بغية الوعاة: ١/ ٥٦٧) (اللباب: ١/ ٥١).

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٢١١.

قرأ نافع «ولا تعْدُّوا في السبت» النساء الآية ١٥٤ بسكون العين والدال مشددة.

قرأ أبو عمرو، ونافع، وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم والمفضل عنه «فنعْمَّا به» البقرة الآية ٢٧١ بسكون العين والميم المشددة. وروي عن أبي عمرو فيها الإسكان والاختلاس في الحركة.

فما موقف القراء واللغويين من هاتين القراءتين؟

أما قراءة (فنعما).

قال الداني[١]: الإسكان آثر والإخفاء أقيس[٢].

وقال ابن البناء الدمياطي[٣]: روى عنهم الإسكان أكثر أهل الأداء وهو صحيح رواية ولغة، وقد اختارها أبو عبيد أحد أئمة اللغة وناهيك به، وهي لغة النبي صلى الله عليه وسلم[٤].

---

(١) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي مولاهم القرطبي والداني نسبة إلى دانية مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية شيخ القراء في زمانه، أخذ القراءة عن جماعة منهم أبو الحسن بن طاهر بن غلبون وغيره، له مؤلفات في القراءات كالتيسير والتعريف بقراءة نافع، وكتاب المقنع (ت بدانية ٤٤٤هـ) (طبقات القراء: ١/ ٥٠٣) (مراصد الاطلاع: ٢/ ٥١٠).

(٢) النشر: ٢/ ١٣٦.

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، عالم القراءات وصاحب الإتحاف في القراءات الأربع عشر (ت ١١٧٧هـ) (مقدمة الشيخ الضباع للإتحاف: ٢، ٣ الأعلام للزركلي: ١/ ٢٤٠).

(٤) الإتحاف: ١٦٥.

وردّ رواية الإسكان بعد الأزهري مكي في الكشف [1]، وأبو شامة[2] في إبراز المعاني[3].

أما النحويون فقد قال فيها أبو إسحاق الزجاج: ليست بمضبوطة[4] وقال فيها المبرد هي من عجيب اختيارات أبي عبيد[5].

هذا موقف بعض أهل العربية والقراءات من قراءة الإسكان في (نعما).

فلم تسلم قراءة نافع (تَعْدَّوا) من الطعن وقد تعرضت كذلك للرد والإنكار. فما موقف الأزهري من هاتين القراءتين؟

قال في قراءة أبي عمرو: (فَنعْمَّا به) بالإسكان.

«وهذه القراءة عند نحويي أهل البصرة غير جائزة، لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مد ولين، وكان أبو عبيد يختار هذه القراءة ولم يعززها أهل النحو. والقراءة (فنِعِمَّا)[6].

---

(١) الكشف: ١/ ٣١٦.

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو القاسم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، صاحب التصانيف المشهورة في القراءات منها إبراز المعاني في شرح الشاطبية، والمرشد الوجيز (ت ٦٦٥هـ) (طبقات القراء: ١/ ٣٦٦)

(٣) إبراز المعاني: ٣٧٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٥٣.

(٥) البحر المحيط: ٢/ ٣٢٤.

(٦) علل الأزهري: ٩٦.

وقال في قراءة نافع بالإسكان في (تَعْدَّوا) القراءة التي رويت عن نافع بسكون العين وتشديد الدال ضعيفة عند النحويين لاجتماع الساكنين[1].

الأزهري إذاً ضعف القراءتين معتمدا على تضعيف النحويين لها ولا سيما أهل البصرة وفي مقدمتهم أبو إسحاق الزجاج الذي اتبعه الأزهري وأيد كثيرا من آرائه.

إلا أن أبا منصور لم يشنع في القراءة والقراء وإنما حفظ نفسه عن الطعن فيهم وهذا من أدب الأزهري الذي تلحظه دائما في علله.

وفضلا عن ذلك ترى أنه لم ينكرها في العربية بل ضعفها والضعيف ليس بخارج عن اللغة وإنما هو أدنى مراتبها خصوصا أن الأزهري ينظر إلى القراءات بمنظور فصيح لا يقبل الضعف ولا الشذوذ، وزد عليه اقتداءه بأهل البصرة وآرائهم في القراءات.

وتبقى مع ذلك قراءة الإمامين صحيحة وإن لم تأت على الفصيح المشهور الذي قاس عليه أهل النحو وتبعهم الأزهري.

فأحد الشرطين في التقاء الساكنين جائز في اللغة بسبب حرف المد واللين ففرط المد فيه يحرك الساكن الثاني، وأما المدغم فلأن اللسان يرتفع به دفعة واحدة وإن كان الناطق بالساكنين قد احتمل الثقل الموجود فيهما وليس بغريب إلا أنه ترك الفصيح إلى ما هو أدنى وأعسر منه، وقد احتج لقراءة نافع أبو علي الفارسي فقال:

«وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما

---

(١) علل الأزهري: ١٥٧.

مـدغما ولا يكون الأول حـرف لين نحو: دابـّة، أصيِّم وتمود الثـوب، ويقـولون إن المد يصير عـوضا مـن الحركة، وقـد قالـوا: (ثوب بكـر) (جيـب عمرو) فـأدغمـوا، والمد الذي فيهما أقـل مـن المد الذي كـان فيهما، فكيف إذا كان حركة ما قبلهما منهما؟

فإذا جاز ذلـك مع نقصان المد الذي فيه لم يمنـع أن يجمع بين ساكنين في نحو (تعدوا)[1].

والغـريب أن الفـارسي احتـج لقراءة نـافـع وأنكـر قراءة أبي عمـرو في (فنعما) مع اتفاقهما في العلة!

وبهذا تجد أن التقاء السـاكنين في القراءات قد اتسـع فيه إذا مـا قيس عند أهل العربية، فهو في القراءات جاء على أربع صور:

١ ـ أن يكون أحد السـاكنين ليس حرف مد ولين ويكـون الثاني غير مـدغم كما في «مـن الرجـل»» «قالـت اخرج» فيحـرك بحركـة مناسبة، ولا اختلاف بين العلماء في ذلك.

٢ ـ أن يكون السـاكن الأول حـرف مد ولين والثـاني مدغما في مثلـه فيجوز التقاؤهما عند جمهور العلماء بلا خلاف.

٣ ـ أن يكون الأول حرف مد ولين والثاني ساكنا، فأغنى فرط المد في حروف المد عن الحركة وهو جائز وقد ورد السماع به والقراءة عليه والدليـل على جوازه قـراءة نافـع المدني (محياي) بسكـون الألف والياء، وهو غير جائز عند جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون مستدلين بقراءة نافع وكلام العرب.

---

(١) حاشية حجة أبي زرعة: ٢١٩.

٤ ـ أن يكـون الأول ساكنـا والثـاني مـدغما في مثله وهـو جـائز على ضعـف وعلـة جـوازه أن المدغم قـام مقـام الحركـة والقـراءات تؤيده.

وبـالرغـم من تشـدد الأزهري في التقـاء الساكنين تجد أنـه أثبت فيـه سماعه عـن العرب فقد قال في قـراءة نافع «لا تهدي» يونـس الآية ٣٥ «هـي عند النحـويين غير سائغـة لاجتماع الساكنين فـالعرب لاتكـاد تجمع بينهما وقد حكى سيبويه أنها لغة، وأن مثلها قد يتكلم به».

وكذلك قال في قـراءة نافع «يخصمون» يس الآية ٤٩ هـو شاذ لأن فيه جمعا بين ساكنين وهو مع شذوذه لغة لا ننكرها».

والأزهري مع اعترافه بالتقاء الساكنين في لغة العرب إلا أنه لا يعترف به في ظل القراءات القـرآنية الصحيحة فالقرآن عنـد أبي منصور لا يحمل على ضعف.

ب ـ التصريف في علل القراءات

كان لأبي منصور منهج واضح في التعليل للقراءة التصريفية قائم على :

- إثبات النظير، وهذا من أكثر طرق الاحتجاج استعمالا عند أبي منصور حيث يجمع النظائر وأحيانا يحشدها مكتفيا بذلك احتجاجا للقراءة» فَحَسِبَ ـ يَحْسَب ويَحْسِب مثل يئس ييأس ييئس» البقرة الآية ٢٧٣ .
«المَعْز والمَعَز مثل الشَّعْر والشَّعَر والنَّهْر والنَّهَر وكذلك «الضأْن» و الضأَن الأنعام الآية ١٤٣ .
«وقال في سُخريا وسِخريا» هو مثل «لُجي ولِجي، وكوكب دُريّ ودِريّ» المؤمنون الآية ١١٠ .
«وقال في رأفة ـ ورآفة «مما مثل» السأْمة والسآمة والكأْبة والكآبة» النور الآية ٢ .
- مراعاة القياس النحوي في القراءة وموقف اللغويين منها، حيث يثبت أنها لغات ثم يبين الأجود منها عند النحويين . فقال في لغات «أف» «لا اختلاف بين النحويين في جوازها وصحتها» بني إسرائيل الآية ٢٣ .

وقال في قصر الممدود «هو شاذ رديء عند النحويين» .
وقال في قراءة مطلعون «هو شاذ عند النحويين» الملائكة الآية ٧٤ .
قال في «فمكُث» النمل الآية ٢٢ : هما لغتان : مَكَث ومَكُث، وضم الكاف أكثر في كلام العرب، وكان أبو حاتم يختار النصب لأنه قياس العربية، ألا ترى أنه يقال : فهو ماكث ولا يقال مَكِث» .

- الاتساع في الأخذ عن لغات العرب ما لم تأت على وجه شاذ أو مردود، فحمل كثيراً من وجوه القراءات التصريفية على باب المعاقبة الصوتية

بين الحركات في الصيغة أو التخفيف والتثقيل، وفق لغات العرب فيها، وهي غالبا ما تدور في فلك المعاقبة الصوتية.

وقد يورد فرقا بين الأبنية ويجعل الوجوه صيغاً مختلفة إلا أنه يعود ويلزم نفسه باتحاد الصيغة وإنما هذا الاختلاف ناتج عن اختلاف لغات العرب.

كما في «القَرْح والقُرْح» البقرة الآية ١٤٠ «العَدْل والعِدْل» المائدة الآية ٩٥ «سُخرية سِخرية» المؤمنون الآية ٢٠، «مَرْفِق، مِرْفَق» الكهف الآية ١٦ فيذكر الفروق بينها مستأنسا بها ثم يعود إلى القول بأنها لغات للعرب لا فرق بينها، فهو لا يفرق بين الصيغ إلا إذا كان هذا الفرق قياسا مطردا عند التصريفيين كما في «الوَلاية والوِلاية» الكهف الآية ٤٤ «الوَقود، الوُقود» البروج الآية ٥، و«مَطْلِع ومَطْلَع» القدر الآية ٥، هذا الفرق تحتمه ضرورة القياس أو دلالة اللغة باتخاذها الحركة فرقا.

ولعل هذا الاتساع في الأخذ عن العرب، والاتساع في احتواء الصيغ يشعرك بكراهة الأزهري لإحداث الفروق بين أوجه القراءة، وما ذلك إلا ليثبت أن القراءات وإن اختلفت فهي بمعنى واحد، وهذا لن يتسق له إلا بتضييق باب الفروق الذي جاهد الأزهري في قفله حتى يكون القرآن واحدا وإن تعددت قراءاته.

١) أبواب الفعل

أ ـ الفعل الماضي

١ ـ *المعاقبة بين فَعَل وفَعِل*

* قال الأزهري في قوله تعالى «لعلهم يرشدون» البقرة الآية «رَشَد يَرْشُد» وفيه لغة لم يقرأ بها رَشِد يَرْشَد».

* وقال في قوله تعالى: «هل عسيتم» البقرة الآية ٢٤٦ «اتفق أهل اللغة أن كسر السين ليس بجيد وأنا أحسبها لغة لبعض العرب وإن كرهها الفصحاء».

* وقال في قوله تعالى «ومن يقنط» الحجر الآية ٥٦ «هما لغتان قَنَط يَقْنِط وقَنِط يَقْنُط وأجود اللغتين قَنَط يَقْنِط وهو اختيار أبي عمرو والكسائي».

* قال في قولهِ «وما ألتناهم» الطور الآية ٢١ «قال الأزهري من قرأ أَلِتَ يألت فهو خطأ ولا يجوز القراءة بها» وأَلِت لغة ذكرها مكي في الكشف[1].

ـ فَعَل ـ وأفعل
ـ فَعَل وفاعل

اتفق اللغويون على أن كل زيادة في مبنى الكلمة تدل على زيادة في المعنى وفي ضوء هذه القاعدة تدرس حروف الزيادة وأثرها في الصيغة العربية.

وقد أفردت كتب التصريف لمعاني صيغتي «أفعل»، و«فاعل» مباحث لتبين أثر الهمزة والألف في الكلمة، وما أدخلته من معان جديدة.

---

(١) الكشف: ٢/ ٢٩١.

فـأما صيغـة «أفعل» فلهـا معان عـديدة، منهـا التعديـة، والتعريـض، والسلب، والصيرورة، والحينـونة، وتـأتي بمعنى «فعـل»[1] لا أثـر للهمـزة فيها، وإنما هي لمجرد النقل[2].

قال سيبـويه: «وقد يجيء فعلـت وأفعلت والمعنـى واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعـم ذلك الخليـل، فيجيء بـه قوم على «فعلـت» ويلحق بـه قوم الألف، فيبـنونـه على «أفعلـت» كما أنـه قـد يجيء الشـيء علـى «أفعلـت» لا يستعمل غيره، وذلك قلته البيع وأقلته»[3].

وأما صيغـة «فاعل» فلها معنـى المشاركة، وأمـا فعل، فهو فعل الـواحد فدلت الألف على هذا المعنى الجديد، وتأتي أيضا بمعنى «فاعل» وفعل[4].

قال سيبـويه: يجيء «فاعـل» لا تريـد بها عمل اثنين، ولكنهم بنـوا عليه الفعل كما بنـوه على «أفعلت» «وذلك قولهم» نـاولته، وعاقبته، وعـافاه الله، وسـافرت، وظـاهـرت عليـه، وناعمـه، بنـوه على «فـاعلت» كما بنـوه على «أفعلت»[5].

وهذا التداخل شائع في العربية ففيها «فعلت» و«أفعلت» و«فعل وفاعل» باختلاف، وهذا الذي أقام عليه التصريفيون قواعدهم.

---

(١) شرح الشافية للرضي: ١/ ٨٣.
(٢) أي انتقال الفعل من الثلاثي إلى الرباعي، رصد المباني للمالقي: ١٣٩
(٣) الكتاب: ٣/ ٤٧٨، ٤٨٢.
(٤) شرح الشافية للرضي: ١/ ٩٦.
(٥) الكتاب: ٤/ ٦٨.

وفيه ما أتى باتفاق في المعنى إلا أنه لا يـوجد في ظل لغة القبيلة الواحدة، وإنما أتى لاختلاف قبائل العرب الذيـن أخذت منهم اللغة واعتمد عليها في الصحيح منها، فما تنطق بـه قبيلة على «أفعل» أو «فاعل» تريـد به التعدية، تنطق به أخرى تريد به اللزوم وفعل الواحد فيها، فترى قبيلة تساوي بينهما في بعض الأفعال وأخـرى تفرق، إلا أنه من المحال أن توجـد الصيغتان في لغة قبيلة واحدة، قال ابن درستويه[1]. «ولا يكون فعل وأفعـل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء الواحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما في لغة واحـدة فمحـال أن يختلـف اللفظـان، والمعنـى واحـد كما يظـن كثير مـن اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها. وما في نفوسها مـن معانيها المختلفة، وعلى مـا جرت به عاداتها وتعـارفها ولم يعرف السامعون العلـة منه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتـأولوا على العرب هذا التأويـل، فإن كانوا قد صـدقوا في رواية ذلك عن العـرب، فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمـة، وليس يجيء شيء من ذلك الباب إلا على لغتين متباينتين، كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين»[2].

ومـا ذهب إليـه ابن درستـويه هـو الصحيح، لـذا أدرك أهل التصريـف ضرورة الفصل بين الصيغتين فأمـا ما جاء بمعنى واحد، فيوقـف به على حد السماع ولا يقاس عليه.

---

(١) عبد الله بن جعفر بـن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي النحـوي، نحوي جليل القدر، روى عن المبرد وابـن قتيبة ت ٣٤٧هـ، واختلـف في «درستويه» فضبطه ابـن ماكولا بـالفتح (درستويه) وضبطه السيوطي بالضم «درستويه» (إنباه الرواة: ٢/ ١٣) (بغية الوعاة: ٢/ ٣٦) (الإكمال: ٣/ ٣٢٢).

(٢) المزهر للسيوطي: ١/ ٣٨٤، ٣٨٦.

وأما ما جاء منه بمعنيين فهو موافق للقياس، وهو في اللغة أفصح، وإن كان غيره صحيحا لا يمكن رده لوروده في لغة العرب وسماعه في فصيح كلامهم.

والحق أن القرآن الكريم بقراءاته المختلفة كان صورة لغوية صادقة لهذه الظاهرة فاختلف القراء فيها؛ لاختلاف النطق بها في كلام العرب، وتعددت صورها في قراءاته، فجاء فيها ما هو بمعنى واحد وما هو بمعنيين، فما كان متفقا فإنما هو في ظل اللغة المشتركة بين القبائل الناطقة حيث تتفاوت في لهجاتها. فكان لشيوعها في القراءات أن كثر عرض الأزهري لها في كتابه وأملت عليه أن يمايز بينها، ما جاء منها بمعنى، وما جاء بمعنيين.

والأزهري لم يتعسف في التوجيه، بل توسع في الأخذ عن العرب فقال «ضعف وضاعف» «البقرة الآية ٢٤٥».

قال ابن السكيت: تقول العرب ضاعفته وضعفته، ومثله صاعر خده وصعره وامرأة مناعمة ومنعمة، وعاليت الرجل فوق البعير وعليته». ومثله عنده دفع ودافع، وعقد وعاقد.

وفرق بين ما جاء منها بمعنيين فقال في: فدى، وفادى. «البقرة الآية ٨٥» فداه خلصه مما كان فيه واشتراه، وفاداه: ماكس فيه في الثمن وكذلك وعد، وواعد فالوعد من واحد، والمواعدة من اثنين «البقرة الآية ٥١».

فتراه قد أدرك اختلاف لغات القبائل فيها، ووجه قراءات القراء الذين نطقوا بلغاتهم بما يوافق الواقع اللغوي الذي نزلت فيه.

كما ميز الأزهري بين «فعلت وأفعلت» ما جاء منها بمعنى وما جاء منها بمعنيين، وهذه أكثر شيوعا في القراءات من الظاهرة الأولى.

وقد نص الأزهري على كونها لغات للعرب، ووقف على ذلك حتى إنه لم يفاضل بينها ولم يحدد مراتبها في الفصاحة فتراه مثلا في: بشر وأبشر، وبلغ وأبلغ» وجهها على أنها لغات للعرب بمعنى واحد لا فرق بينها.

أما ما جاء منها بمعنيين فهي حروف قليلة عند الأزهري كما في: كذب وأكذب فكذب الرجل: إذا نسبته إلى الكذب. وأكذبته إذا وجدته كذابا[1]

وقال في لحد وألحد. «الأعراف الآية ١٨٠» لحد: جار ومال، وألحد مارى وجادل. والمشهور فيهما أنهما بمعنى واحد، وفرق بينهما الأحمر وتبعه الأزهري.

- ضل وأضل[2] «الأنعام الآية ١١٩».

ضل ضللت الدار والطريق وكل شيء لا يبرح فأخطأت موضعه.

أضل: أضللت الدابة والدراهم إذا ضاعت منك، وكل شيء ليس بثابت فيما يزول ولا يثبت.

---

(١) علل القراءات: ١٣٦ التاج (ك. ذ. ب).

(٢) علل القراءات: ٢٠١ وانظر فعلت وأفعلت للزجاج: ٦٤.

أشار إليه الأزهري في علله إشارة ضعيفة، وأوضحه في التهذيب[1].

- مد وأمد «الأعراف الآية ٢٠٢».

الإمداد عند الأزهري يكون بالمال «وبحر ف الصفة»[2] يقصد حر ف الجر وهو (الباء) هاهنا.

إلا أن المشهور في الفرق بينهما أن الإمداد يكون بالخير والمد يكون بالشر وعليه جمهور اللغويين والمفسرين[3]. لذلك أنكر أبو عبيد وأبو حاتم[4] قراءة نافع (يُمِدُّوْنَهُمْ) الأعراف الآية ٥ لأن قراءته من أمد، والإمداد إنما يكون بالخير، والآية في معنى الشر.

واحتج لها المبرد فقال: يقال: مددت له في كذا، أي زينته له واستدعيته أن يفعله، وأمددته في كذا، أي أعنته برأي أو غير ذلك[5].

وأما قول الأزهري:الإمداد أكثر ما يكون بالمال، والمد في غيره، فالقرآن عليه، فلقد تبينت ذلك باستقراء مواضعها في القرآن الكريم إلا أن ذلك ليس بمطرد والراجح ما عليه الجمهور.

- سقى وأسقى النمل الآية ٦٦.

قال سقيته وأسقيته لغتان بمعنى واحد، وقال بعضهم سقيت الماء إذا

---

(١) التهذيب: (ص.ل.ل) ١١/ ٤٦٣.

(٢) علل القراءات: ٢٣٩

(٣) اللسان: التاج (م.د.د) القرطبي: ٧/ ٣٥٢.

(٤) جامع القرطبي: ٧/ ٣٥٢.

ناولته إياه وأسقيت جعلته له سقيا» وعلى هذا الفرق الخليل وسيبويه[1].

- وقال في بدل وأبدل الكهف الآية ٨١.

عن أبي العباس (أحمد بن يحيى ثعلب): التبديل تغيير الصورة إلى صورة غيره والجوهرة بعينها.

والإبدال تنحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى».

قال: كلام المبرد بدلت وأبدلت بمعنى واحد».

وقد فرقت بينهما مصادر معاني القرآن، والمعاجم العربية.

ومن خلال هاتين الظاهرتين نجد أن ما جاء منهما على معنيين فهو على القياس، وما جاء بمعنى واحد فهو على السماع من العرب حيث تجعل أفعل بمعنى فعل.

ومع ذلك يبقى للألف والهمزة إضافة هو التأكيد والمبالغة في الفعل «فكل زيادة لمعنى إن لم يكن إلا للتأكيد»[3].

ب) الفعل المضارع.

المعاقبة بين أبنية الفعل المضارع:

* فَعِلَ ـ يَفْعَل ـ ويَفْعِل

حَسِبَ ـ يَحْسَب ـ ويَحْسِب لغتان البقرة الآية ٢٧٣.

---

(١) التهذيب: ٩/ ٢٢٨، اللسان «س. ق. ى».

(٢) انظر النحاس: ٢/ ١٤٥، حجة ابن خالويه: ٢٢٩، الكشف: ٢/ ٧٢ اللسان، والتاج: (ب. د. ل).

(٣) شرح الشافية للرضي: ١/ ٨٣.

يَئِس ـ يَيْأَس ـ يَيْئِس يوسف الآية ٨٠ .

قال الأزهري : في حسب يحسب «هما لغتان معروفتان عن العرب فَعِلَ يَفْعَل ويَفْعِل حَسِبَ يَحْسَب ويَحْسِب والكسر لغة أهل الحجاز والفتح لغة تميم ، وحسب يَحْسِب جاء نـادرا ومثله في باب السالم ونَعِم يَنْعِم ، وزاد بعضهم يَئِس يَيْأَس ويَيْئِس .

* فَعَل ـ يَفْعِل ـ يَفْعُل

عرش ـ يعرِش ـ يعرُش الأعراف الآية ١٣٧

لمز ـ يلمِز ـ يلمُز البراءة الآية ٥٨ .

قتر ـ يقتِر ـ يقتُر الفرقان الآية ٦٧ .

عتل ـ يعتِل ـ يعتُل الدخان الآية ٤٧ .

طمث ـ يطمِث ـ يطمُث الرحمن الآية ٥٦ .

نشر ـ ينشِر ـ ينشُر المجادلة الآية ١١ .

* باب فَعَل ـ يَفْعُل ـ يَفْعَل

باب فَعَل يفْعَـل في القياس مختص فيما فيه حرف حلق إلا أنـه قد جاء منه على لغة من لغات العرب مما ليس فيه حرف حلق كما في :

دام ـ يدوم ـ يدام آل عمران الآية ٧٥ .

مات ـ يموت ـ يمات آل عمران الآية ١٥٧ .

والضم أفصحها عند أبي منصور.

قال «القراءة العالية واللغة الفصيحة مُتُّ ومُتْنَا ومن العرب من يقول : مات يمات ، ومثله دمت أدوم ودمت أدام ـ والقراءة بكسر الميم فاشية وإن كان الضم أفشى» .

٢) المصادر والمشتقات

أ): المعاقبة

أ- المعاقبة بين الحروف « الواو والياء»

* فِعال ـ فَعال

قيام ـ قَوام المائدة الآية ٩٧ .

* فعيل ـ فعول

ظنين ـ ظنون كورت الآية ٢٤

قال الأزهري : قال الفراء : سمعت بعض قضاعة تقول ربما ذلك على الرأي الظنـون، يريد الضعيف مـن الرجال وهو كما يقـال ماء شروب وشريب، وقرون الرجل وقرينه» .

ب- المعاقبة بين الحركات

ـ المعاقبة بين الضم والكسر:

* فُعلة ـ وفِعلة

ـ خُفية ـ وخِفية الأنعام الآية ٦٣ .

ـ طُغيان ـ طِغيان الأعراف الآية ١٨٦ .

ـ رُضوان ـ ورِضوان آل عمران الآية ١٥ .

* فُعْلِيّ ـ فِعْلِيّ .

ـ سُخري ـ سِخري .

ـ المعاقبة بين الضم والفتح :

* فُعْل ـ فَعْل
ـ بُخْل ـ بَخْل النساء الآية ٣٧ .
ـ ضُعْف ـ ضَعْف الروم الآية ٥٤ .
ـ كُره ـ كَره النساء الآية ١٩ .
ـ شُرب ـ شَرب الواقعة الآية ٢٥ .
* مُفْعَل ـ مَفْعَل
ـ مُدْخَل ـ مَدْخل النساء الآية ٣ .
قال : أجاز الفراء «مَدْخَلاً من أدخلت» .

ـ المعاقبة بين الفتح والكسر:
* فَعْل ـ فِعْل
ـ عَدْل ـ عِدْل «المائدة الآية ٩٥» .
*فَعال ـ فِعال
ـ حَصاد ـ حِصاد الأنعام الآية ١٤٠ .
* مَفْعَل ـ مَفْعِل
ـ مَنْسَك ـ مَنْسِك الحج الآية ٣٤ .
ـ مَسْكَن ـ مَسْكِن سبأ الآية ١٥
ـ مَطْلَع ـ مَطْلِع القدر الآية ٩ .

المعاقبة بين الفتح والضم :
* فَعْل ـ فُعْل
ـ زَعْم ـ زُعْم البقرة الآية ١٣٦ .

- قَرْح - قُرْح البقرة الآية ٤٠ .
- سَدّ - سُدّ الكهف الآية ٩٣ .
* مَفْعَلة - مَفْعُلة
- مَيْسَرة - مَيْسُرة البقرة الآية ٢٨٠ .

- المعاقبة بين الكسر والضم :
* فِعْل - فُعْل .
- إصر - وأُصر وقد أنكر الأزهري الضم فيها (آل عمران الآية ٨١)
* فِعْلَة - فُعْلَة
- رِبوة - رُبوة البقرة الآية ٢٦٥
- إسوة - أُسوة الامتحان الآية ٤ .
- شِقوة - شُقوة المؤمنون الآية ١١٠ .

- المعاقبة بين الكسر والفتح :
* فِعْل فَعْل
- سِلْم - سَلْم البقرة الآية ٨ .
- حِج - حَج آل عمران الآية ٩٧ .
- وِتر - وَتر الفجر الآية ٣ .
* فِعْله - فَعْلَة
رِبْوة - رَبْوة البقرة الآية ٢٦٥
- غِلْظَة - غَلظة براءة الآية ١٢٣ .

ب ــ ثانيا: الحذف

أ) حذف الحرف

أ ـ فاعل ـ فعل

مالك ـ ملك الفاتحة الآية ٣

قال الأزهري: «من قرأ مالك فإنه أراد أفضل من هؤلاء ولم يرد بملك هؤلاء، وقد قالوا «مالك الملك» ألا ترى أنه جعله مالكا لكل شيء فهذا يدل على الفعل.

ـ حاذر ـ حذر الشعراء الآية ٥٦.

قال الأزهري: قال الفراء: الحاذر الذي يحذرك الآن وكأن الحذر الذي لا تلقاه إلا حذرا.

فاره ـ فَرِه الشعراء الآية ١٤٩.

قال الفراء: فارهين حاذقين، ومن قرأ فرهين فمعناه أشرين بطرين.

ـ وقال في «لبث ـ ولابث» عم الآية ٢٣.

ـ لبث الرجل يلبث فهو لَبِث لبثاً فهو لابث، ويقال لَبِث بمكان كذا وكذا إذا صار اللبث شأنه.

ـ قال في «فكه، وفاكه» المطففين الآية ٣١.

قال الفراء: من قرأ فكهين أو فاكهين فمعناه واحد بمنزلة حذرين وحاذرين».

وقال في كتاب المصادر:الفكه الأشر، والفاكه من التفكه، وقيل فكهين فرحين، وفاكهين ناعمين».

والأزهري من المواضع السابقة يبدو أنه على التفريق بين الصيغتين فلم

يحملها على أنها لغات إلا في فكه وفاكه فتكون فكه تقصيرا لصيغة اسم الفاعل وهذه لغة من لغات العرب كما في فعل وأفعل وفعل وفاعل، إلا أنها لم تنل العناية من اللغويين في الجمع والتعليل كما في الصيغتين السابقتين.

وقد يتضح من هذه المواضع اعتماد الأزهري على الفراء في الاحتجاج للقراءة وإن كان للفراء مذهبان في «فَعِل وفاعل» حيث ذهب في كتابه المعاني إلى أنهما لغتان، ثم فرق بينهما في كتابه المصادر، إلا أن الأزهري التزم بالتفريق بين الصيغتين ونفى أن تكون فَعِل لغة في فاعل.

ب- فَعُول - فَعْل

رؤوف - رؤف البقرة الآية ١٤٣.

قال: هما لغتان، ورؤوف على فعول أشبه بالصفات.

ج- فَيْعِل - فَعْل

مَيِّت - مَيْت

قال الأزهري: «من قرأ المَيِّت مشددا فهو الأصل، ومن قرأ «المَيْت» مخففا فالأصل فيه التشديد وخفف، ونظيره قولهم هَيِّن وهَيْن ولَيِّن ولَيْن.

. . . . وأما من قال المَيِّتُ ما لم يمت ووجهه إلى الموت والمَيْتُ ما قد مات فهو خطأ، يقال للذي مات مَيِّت ومَيْت ولما سيموت ولم يمت، مَيِّت ومَيْت، قال الله «إنك ميت وإنهم ميتون»، وبين الشاعر أن المَيِّت والمَيْت واحد فقال:

ليس من مات فاستراح بِمَيْتٍ

إنما الميْتُ مَيِّت الأحياءِ»

فالأزهري جعلهما صيغة واحدة إحداهما مخففة من الثقيلة وعليه جمهور العلماء، ولا سيما البصريين منهم.

وكذلك قال في «ضَيْق وضَيِّق» بني إسرائيل الآية ١٢٧.

ب) حذف الحركة:

ـ حذف الضمة

* فُعُل ـ فُعْل

ـ قُدُس ـ قُدْس البقرة الآية ٨٧.

ـ أُكُل ـ أُكْل البقرة الآية ٢٦٥.

ـ أُذُن ـ أُذْن البراءة الآية ٦١

* فُعُلة ـ فُعْلة

ـ جُمُعة ـ جُـمْعة الجمعة الآية ٩.

ـ حذف الفتحة

* فَعَل ـ فَعْل

ـ دَرَك ـ دَرْك النساء الآية ١٤٥.

الزيادة في الحركة

ـ زيادة الضمة:

* فُعْل ـ فُعُل

ـ هُزْء ـ هُزُء البقرة الآية ٦٧

ـ بُخْل ـ بُخُل النساء الآية ٣٧.

ـ سُحْت ـ سُحُت المائدة الآية ٤٢.

ـ سُحْق ـ سُحُق الملك الآية ١١.

ـ عُمْر ـ عُمُر الملائكة الآية ١١ .

ـ شُغْل ـ شُغُل الملائكة الآية ٥٥ .

ـ نُكْر ـ نُكُر القمر الآية ٦ .

* فُعْلة ـ فُعُلة

- قُرْبة ـ قُرُبة البراءة الآية ٩٩ .

- زيادة الفتحة :

ـ مع حروف الحلق

* فَعْل ـ فَعَل

ـ بَخْل ـ بَخَل النساء الآية ٣٧ .

ـ ظَعْن ـ ظَعَن إبراهيم الآية ٨٠ .

* فَعْلة ـ فَعَلة

ـ زَهْرة ـ زَهَرة طه الآية ١٣١ .

ـ رأْفة ـ رَأَفة النور الآية ٢

ـ مع غير حروف الحلق

* فَعْل ـ فَعَل

ـ شَطْء ـ شَطَأ السجدة الآية ٢٩ .

٣) الجموع

أ) الحذف

* فُعُل و فُعْل

ـ رَهْن و رُهُن ـ رُهْن البقرة الآية ٨٣ .

ـ خَشْب ـ خُشُب ـ خُشْب المنافقين الآية ٤ .

ـ أفاعيل ـ أفاعل «أمانيّ وأمانِيْ» البقرة الآية ٧٨ .

ب) المعاقبة :

المعاقبة بين الضم والكسر

* فُعْلان ـ فِعْلان

ـ صِنْو ـ صُنْوَان ـ صِنْوَان الرعد الآية ٤ .

المعاقبة بين الضم والفتح

* فُعُل ـ فَعَل

ـ عامود ـ عُمُد ـ عَمَد الهمزة الآية ٩ .

المعاقبة بين الفتح والضم

* فَعَل ـ فُعُل

ـ ثمرة ـ ثَمَر ـ ثُمُر الأنعام الآية ٩٩ .

المعاقبة بين الكسر والضم

* فَعِل ـ فَعُل

ـ عابد : عَبِد ـ عَبُد المائدة الآية ٦٠ .

قال الأزهري «عبد لغة من مثل حَذِر وحَذُر وعَجِل وعَجُل».

* فُعُول ـ فِعُول

ـ بيت ـ بُيُوت ـ بِيُوت البقرة الآية ١٨٩ .

قال الأزهري : «من ضم أول هذه الحروف فلأنها مبنية على فُعُول بضم الفاء، ومن كسر أعتل بالياء فأتبع الكسرة الكسرة كما قالوا أبيض وبيض، وقالوا أعين عين والأصل بِيُض وعِيُن كما قالوا: أصفر وصُفْر، وأحمر وحُمْر.

المعاقبة بين الضم والفتح .

* فَعْلَى ـ فُعَالى ـ فَعَالى

ـ أسير ـ أسرى ـ أُسارى ـ أَسارى الأنفال الآية ٦٧ .

قال الأزهري : « من قرأ أسرى فهو جمع أسير كما يقال جريح وجرحى وضعيف وضعفى، ومن قرأ أسارى فهو جمع الجمع يقال : أسيري وأسري ثم أسار في الجمع الجمع . وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال : يقال لهم أوسارى إذا شدوا بالقيد، وأما الأسر فهم الذين أخذوا ولم يشدوا بقيد والله أعلم» .

* وكذلك قال في سكرى وسكارى في الحج الآية ٢ .

قال : «والعرب تذهب بفاعل وفعيل إذا كان صاحبه ساقطا كالمريض والصريع والجريح فيجمعونه على فعلى . . .

وقال : «ومن قال : سكارى فهو الشرط ما كان جمعان لفعلان كما يقال رجل أشرار وقوم أشارى، وغضبان وقوم غضابا، وعطشان وقوم عطاشى .

قال: ويجوز فَعالى في موضع فُعالى إلا أن القراءة سنة لا تتعدىٰ وإن جاز في الكلام».

فالأزهري لم يحمل تعدد الصيغ هنا على أنها لغات بجملتها، وإنما فرق بين الأبنية، فأسرى تختلف في بنائها ومعناها عن أسارى، أما أَسارى فهي لغة في أُسارى.

* * *

مما سبق نجد أن التصريف في العلل يدور في فلك المعاقبة، والحذف، والزيادة في البناء التصريفي في ضوء لغات العرب التي أُنزل عليها القرآن، مما يؤكد حرص الأزهري على وحدة اللغات في القرآن لاتحاد قراءاته

ج ــ النحو في علل القراءات

كانت غاية الأزهري من تأليف العلل هو التعليل للقراءات الثمان بعلل العربية، وبيان حجتها في اللغة معتمدا على آراء النحاة فيها فأراد أن يبين مكانة تلك القراءة في اللغة من حيث الفصاحة والصحة، أو الجودة والضعف، أو الشذوذ واللحن من خلال مقاييس النحاة وعللهم وهو رغم ذلك قد حفظ للقراءة هيبتها وللقارئ جلاله فحمى القراءات والقراء بسياج حصين، تلك ميزة تميز بها الأزهري هي تحكيم النحاة، وعدم تحكمهم في آن واحد، وهذا ليس بمطرد عنده.

لقد كانت كتب المعاني وفي مقدمتها معاني القرآن للزجاج ومعاني القرآن للفراء مصادر أصيلة للعلل ـ كما سبق أن أشرت ـ فالأزهري لا ينفك عنها في هذا الجانب فأخذ عنها مع اختلاف نزعتها، ولم يكن مجرد ناقل أو مقلد تابع، بل تشعر معه بروح متميزة مستقلة توافق هؤلاء وتخالف أولئك، وتختار ما تطمئن إليه، وإن كانت النزعة البصرية تسود في كثير من مسائل الكتاب فقد وافق البصريين في:

- منع حذف الموصول وبقاء الصلة قال في قوله تعالى: «لقد تقطع بينكم» الأنعام الآية ٩٤، قال:

«روى أبو حاتم لأبي عمرو بن العلاء قال: من قرأ «بينكم» لم يجز إلا بموصول كقولك «لقد تقطع بينكم» ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة.

- منع عمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل.

فقال في قوله تعالى: «لا تعبدوا إلا الله» البقرة: الآية ٨٣. كان في

الأصل : «أن لا تعبدوا» فلما حذف (أن) رفعه، ومثله قول طرفة :

ألاَ أَيُّهذا اللاَّئمِي أَحْضُرُ الوَغَى
وأَن أَحْضُرَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فوافق البصريين في ذلك .

- ومنع وقوع الفعل الماضي ــ المجرد من قد ــ حالا وهو مذهب البصريين .

قال في قوله تعالى : «حصرت صدورهم» النساء الآية ٩٠ : من قرأ «حصرت صدورهم» فله وجهان عند النحويين أحدهما إضمار قد، كأنه قال : أوجاءوكم قد حصرت صدورهم، (حصرت) ماض، والماضي لا يكون حالا إلا بقد .

- ومنع العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض .

قال في قراءة حمزة : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» النساء الآية ١ ، وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين غير جائزة، إلا في اضطرار الشعر؛ لأن العرب لا تعطف على المكنى إلا بإعادة الخافض .

كذلك قال في قوله تعالى : «بالبينات والزبر» آل عمران ١٨٤ .

- منع قصر الممدود ومد المقصور، وقد أجاز الكوفيون ذلك . فقال في قصر ابن كثير «شركا» القراءة بالمد، ما روى البزي من القصر فهو وهم لأن الشركاء ممدود، والعصا والهدى مقصوران وليست سواء .

- وقال في قوله تعالى «دعائي إلا فرارا» الدعاء ممدود ولا يجوز قصره . ومثله كثير.

- وأيد البصريين في حذف التاء الثانية عند توالي الأمثال في الفعل المضارع فقال في قوله تعالى: «إلى أن تزكى» النازعات الآية ١٨ حذفت التاء الثانية وأكد ذلك في عبس «عند قوله فأنت له تصدى» الآية ٦ فقال: «من خفف الصاد فلحذف التاء الثانية».

موقفه من الكوفيين:

انتصر الأزهري للكوفيين في كثير من القضايا منها:

- جواز إضافة الاسم إلى ما يوافقه في المعنى، وهذا رده البصريون قال الأزهري في قوله تعالى: «فدية طعام مسكين» البقرة: الآية ١٨٤.

قال: من قرأ (طعام مِساكين) أضاف فدية إلى طعام مساكين، والعرب تضيف الشيء إلى نعته كقول الله جل وعز: «وحب الحصيد» «وذلك دين القيمة»

- وفي نصب (حتى) للفعل المضارع من غير تقدير(أن).
قال في قوله تعالى: «حتى يقول الرسول» البقرة: الآية ٢١٤.
قال: ومن العرب من ينصب غير المستقبل، وهو أكثر في الكلام ومن العرب من يرفع المستقبل بعد حتى.
- وانتصر للكوفيين في جواز إتيان (أو) بمعنى الواو، وبمعنى بل، فالبصريون يرون أنها لا تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو و(بل).
- انتصر للكوفيين في جواز النصب في جواب الترجي في قوله تعالى «فتنفعه الذكرى» عبس الآية ٤.

هناك بعض المسائل وافق فيها المدرستين معا كما في القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر. فتراه يقول برأي البصريين كما في قوله «كلمة الله» البراءة الآية ٤٠ قال: مرفوعة بالابتداء[١].

وتارة تراه على مذهب الكوفيين كما في قوله: «رفعت الجروح بالقصاص». وكذلك في بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل، حيث أجاز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون[٢]، فتراه يذكر المذهبين معا ويترك لك الخيار مع إجازته لهما كما في قوله تعالى: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» المائدة الآية ١١٩.

٢) ــ احتجاج الأزهري للقراءة النحوية:

لم يجعل الأزهري من قواعد النحاة سوطا على قراءة القراء، بل ترى في كتابه مذهبا عدلا حيث يحتج للقراءة متى وجد لها حجة وإن كان يغلب عليه في بعض المواضع الطابع البصري في التوجيه، وكثرة ملازمة معاني الزجاج في الحجة النحوية تراه يقول: «وهذه عند نحويي أهل البصرة غير جائزة» وأحيانا أخرى يقول «وهذه عند النحويين ضعيفة» والنحويون الذين يقصدهم الأزهري هم نحاة أهل البصرة غالبا.

وأجمل ما ترى عنده في هذا الجانب مع اتباعه فيه سعة أخذه عن العرب، ما وجد عندهم حجة، وإن كانت تلك الحجة ضعيفة عند النحاة فتراه يعقب يقول «وهو مع ضعفه جائز» «وهو مع ضعفه لغة لا ننكرها». إلى جانب هيبته للقراء وإن خالفوا القياس النحوي، فقد دافع عن عاصم في

---

(١) الإنصاف المسألة (٥)، التبين للعكبري: ٢٢٤، ٢٢٩.

(٢) معاني الفراء: ١/ ٣٢٧، معاني الزجاج: ٢/ ٢٤٨، وفي ثنايا المسألة (١٨) من الإنصاف.

قراءته «وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية» بالرفع (الأنفال الآية ٣٥) فقال «القراءة بها دليل على جوازه» . .

وقد يتسع الأزهري في النحو في بعض المواضع فيورد آراء النحاة واختلافاتهم في توجيه الآية إلا أنه لا يخوض معهم ولا يفصل بينهم بل يقف على عرض الخلاف إلا في مواضع قليلة قد يرجح رأيا من الآراء التي عرضها كما في قوله تعالى : «أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُم» آل عمران الآية ٧٣ .

قال : قال الفراء أما يؤتى أحد مثل ما أوتيتم لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أوقع (تؤمنوا) على (أن يؤتى) كأن قائلهم قال : لا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتم . . .

قال : وأخبرني المنذري عن المبرد أنه قال : المعنى في قوله (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) قل إن الهدى هدى الله ، كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أي ممن خالف دين الإسلام لأن الله لا يهدي من هو كاذب كفار، فهدى الله بعيد من غير المؤمنين .

قال أبو منصور: «وقول الفراء عندي أصح من قول المبرد» .

ـ وقال في قوله تعالى : «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُم خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ» آل عمران الآية ١٧٨ حيث قرأ حمزة بالتاء ، وعليه يفتح همزة «إن» وهذا غير جائز عند البصريين » ويقصد الأزهري بالبصريين المبرد .

قال الأزهري : «الفتح جائز مع الياء عند غيره من النحويين على البدل» وهو مذهب الكسائي والفراء والزجاج ، ومن منعه احتج بعدم تمام الجملة ؛ لأن التوابع لا تأتي إلا بعد تمام الجمل .

ـ وقال في قوله تعالى «وَقِيْلِهِ يَارَبِّ» الزخرف الآية ٨٨»

قال أبو إسحاق الزجاج: «الذي أختاره أن يكون نصبا على معنى: وعنده علم الساعة ويعلم قيله، فيكون المعنى أنه يعلم الساعة ويعلم قيله، ومعنى الساعة: الوقت الذي تقوم فيه القيامة». وقال أبو العباس فيما روى عنه ابن الأنباري وسأله عنه فقال: «انصب (وقيله) على عنده علم الساعة ويعلم قيله».

قال أبو منصور: «وهذا هو القول الصحيح».

كذلك احتج لكثير من القراءات النحوية المعدودة في الشواذ لضعفها في العربية كما في قراءة يعقوب «ومن يؤت الحكمة» «وكلمةَ الله هي العليا» بالنصب (البراءة الآية ٤٠)، وقراءته «من المهاجرين والأنصار» البراءة الآية ١٠٠، وهذا مما يرفع من احتجاج الأزهري للقراءة النحوية. كل ذلك يجعلك تدرك سعة العربية في نحو الأزهري أثبت فيه براعته في الاختيار وانتقاء الحجة في قضايا النحو القرآني بما يوافق قراءة القارئ.

هناك قضية نحوية واحدة انتصر فيها الأزهري للنحاة على قراءة حمزة، ورفع راية البصريين فيها وذلك في قوله تعالى: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام». النساء الآية[1]. قال: «اتفق القراء على نصب (والأرحام) إلا حمزة فإنه خفض الميم نسقا على الهاء في (به)».

قال أبو منصور: القراءة الجيدة (والأرحامَ) بالنصب... أما خفض الأرحام على قراءة حمزة، فهي ضعيفة عند جميع النحويين غير جائزة إلا في اضطرار الشعر؛ لأن العرب لا تعطف على المكني إلا بإعادة الخافض.. وخفض الأرحام خطأ».

وقدتَلْحَظُ شدَّة الأزهري على قراءة حمزة في مواضع كثيرة كما في «استطاعوا» الكهف الآية ٩٧.

قال: «من قرأ «فما اسطاعوا» بإدغام التاء في الطاء فهو لاحن مخطئ».

«وقال في قوله تعالى (بمصرخي) إبراهيم الآية ٢٢. حيث قرأ حمزة بكسر الياء.

قال: (وقراءة حمزة غير جيدة عند جميع النحويين، قال أهل البصرة قراءته غير جيدة. ولا يجوز عندي غير ما اجتمع عليه القراء... وكأنه وقف على أن الكسر لحن فرجع عنه».

وما ذلك إلا أنه جعل الزجاج حكما على قراءته. فردها اتباعا لأبي إسحاق، مع أن القراءة عنده سنة.

قال الهذلي بإسناده عن خلف عن هشام البزار عن أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفي قال: وأنا أبكي على حمزة قال لي حمزة: وما يبكيك؟ قلت إن النحويين يعيبون عليك قراءتك لآية (والأرحام) و(بمصرخي). فقال: يا سليم: قرأت على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على زر بن حبيش، وقرأ زر على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن جبريل، عن الله تعالى، «هل للنحويين إسناد مثل هذا»؟!

٣) المصطلح النحوي في علل الأزهري:

أما المصطلح النحوي في علل الأزهري فقد كان حافلا بمصطلحات البصريين والكوفيين لاعتماده على مصادرهم جميعا، إلا أنه قد اطردت عنده بعض المصطلحات كالمكنى وهو مصطلح الضمير عند الكوفيين، والتبرئة وهو مصطلح الكوفيين في (لا) النافية للجنس، والخفض وهو مصطلح الكوفيين في الجر.

وترى عنده الجمع بين مصطلحات البصريين والكوفيين كما في:

ـ إسكان ياء الإضافة، فأحيانا يطلق عليها الإسكان، وأحيانا يطلق عليها الإرسال وهو مصطلح الفراء في معانيه وهذا يناقض مصطلح القراء الذين يطلقون على تحريك ياء الإضافة إرسالا.

ـ كذلك مصطلح البدل في تخفيف الهمز، وهو إقامة حروف العلة مكان الهمزة في القراءة، سماه التحويل، والتحويل مصطلح مخالف للبدل عند علماء القراءات. قال: «للعرب مذاهب في الهمز ـ منهم من يحول الهمز».

وقال: «كان ابن كثير ونافع إذا أتت الهمزتان المتفقتان في موضع خفض حولا الأولى إلى الياء»

والتحويل بمعنى البدل من مصطلحات أبي زيد في نوادره[1].

- مصطلح العماد: يطلقه الكوفيون على ما يسمى بضمير الفصل عند البصريين، إلا أن الأزهري أورد له دلالة جديدة عن أبي زيد وهي «أن العماد ما يلزق بلام الجر من الواو والفاء نحو «فليقضوا وليتمتعوا».
- التضمير: ويقصد به الإضمار «قال: نقول: رأيت زيداً قائماً أبوه» فزيد مرافع لقولك أبوه وهذا يسمى التضمير عند بعض أهل النحو.
- وكذلك الفعل اللازم والمتعدي، فيطلق على اللازم «غير واقع» وهو مصطلح قديم عند النحويين وشائع عند الكوفيين.
- ويطلق على البدل ترجمة في المواضع التي ينقل فيها عن الكوفيين ويطلق عليه بدلا في نقله عن البصريين، كذلك في الظرف عند البصريين والمحل عند الكوفيين.

---

(١) النوادر لأبي زيد: ٢٠١.

- وكذلك حروف الجر يطلق عليها حروف الصفة وهو مصطلح كوفي.
- وحروف الزيادة التي يطلق عليها حروف الصلة وهو مصطلح كوفي «الانفطار الآية ٧»
- وأحيانا يشير إلى اختلاف البصريين والكوفيين في المصطلح كما في قوله «إضمار القصة وهو الذي يسميه الكوفيون المجهول» سأل سائل الآية ٣١.
- وترى عنده الخلط بين ألقاب الإعراب والبناء، وهذا شائع عند الكوفيين، فيضع النصب والرفع والجر في موضع الفتح والضم والكسر. وقد وضع النصب موضع الفتح في «مكث» قال: «النصب اختيار أبي حاتم» ويقصد به الفتح في كاف «مكث»..

لذا احتاج المصطلح النحوي عند الأزهري إلى عناية وتوثيق، ولعل هذا يثبت ما سبق أن قلته وهو أن الأزهري ليس بصاحب صنعة ولا قياس في النحو وإنما النحو عنده قائم على الاختيار لذا كرهت الإطالة في هذا الجانب لأن مسائل النحو القرآني وخلاف البصريين والكوفيين فيها قد أُلف فيها المطولات واعتنت بها كتب المعاني والاحتجاج، والأزهري فيها تابعٌ لهم وسائرٌ على منهاجهم. فآثرت فيه الإشارة على الإطالة.

ولعل نزوعه إلى آراء البصريين في القراءة هو تشددهم في القراءات القرآنية فلا يقبلون منها إلا ماجاء على الفصيح الجيد، وماخالفه فلا يعد قرآنا. والقرآن عند أبي منصور فصيح نزل بلغة الفصحاء؛ لذا اختار له مايليق به.

د ـــ الدلالة في علل القراءات

١) شرح مفردات غريب القرآن

نال غريب القرآن عناية الأزهري في علله وقد تجلت هذه العناية مما يأتي:

١) بيان المعنى المعجمي وربطه بالمعنى السياقي:

- قال في قوله تعالى: «إذا مسهم طائف» الأعراف الآية ٢٠١: الطيف في كلام العرب له معنيان: أحدهما الجنون ومنه قول الهذلي: فإذا بها وأبيك طيف جنون. وقد جعله بعض المفسرين في هذا الموضع جنونا... والطيف في غير هذا الخيال الذي تراه في منامك.
- وقال في قوله تعالى: «وأنهم مفرطون» النحل الآية ٦٢ من قرأ (مفرطون) فهو من أفرط فهم مفرطون إذا تعدوا ما حد لهم.
- وقال في قوله تعالى: «من الرهب» القصص الآية ٣٢. يقال الرهب هو الفَرَق والخوف. وروى أبو عمرو عن أبي عمرو الشيباني، وابن الأعرابي أنهما قالا الرهب الكم.
- وقال في قوله تعالى: «ردءًا يصدقني» القصص الآية ٣٤ الردء العون يقال: أردأت الرجل إذا أعنته. وقال ابن شميل ردأت الحائط أردؤه إذا دعمته بخشبة أو كبس تدفعه أن يسقط.

٢) التنبيه على التوسع الدلالي في المفردة:

- قال في قوله تعالى: «ضيقا حرجا» الأنعام الآية ١٢٥ يقال للشجر المشجر الذي لا يصل إليه الراعية لتضايقه وتكاثفه: حرج وحرجه،

شبه الله صدر الكافر بها . والمعنى أنه لا تصل إليه الحكمة .

- وقال في قوله تعالى : «ولا تقل لهما أف» الإسراء الآية ٢٣ قال أبو طالب : الأف وسخ الأذن ، والتف وسخ الأظفار فكأن ذلك يقال عند الشيء الذي يستقذر ثم كثر حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذى به .

- وقال في قوله تعالى : «حتى يفجر لنا من الأرض ينبوعا» بني إسرائيل الآية ٨٣ . «من قرأ تفجر فهو من فجرت السكر أفجره إذا ثقبته وفتحته ، والفجر الشق وبه سمي الصبح فجرا لاشتقاق ظلمة الليل عن الفجر إما ساطعا وإما مستطيرا» .

- وقال في قوله تعالى : «مالها من فواق» ص الآية ١٥ . أي مالها من رجوع ، وسمي ما بين الحلبتين فواقا لأن اللبن يعود إلى الضرع بعد الحلبة الأولى فيرجع إليه . وكذلك يقال أفاق المريض من مرضه أي رجع إلى الصحة ، وأفاقت الناقة إذا رجع إليها لبنها بعدما حلبت .

٣) التنبيه على الأضداد :

قال في قوله تعالى : «لقد تقطع بينكم» الأنعام آ ٩٤ : في الكلام يكون وصلاً ويكون فراقاً .

وقال في قوله تعالى : «وإني خفت الموالي من ورائي» مريم الآية ٥

وقال : «وراء ممدود في كلام العرب كان بمعنى خلفا وأماما» .

- وقال في قوله تعالى : «حتى إذا فزع» سبأ الآية ٢٣ . المفزع في كلام العرب وجهان : أحدهما يكون جبانا . ويكون شجاعا .

٤) ذكر خلاف العلماء في تفسير الغريب .

قال في قوله تعالى : «وحرام على قرية أهلكناها» الأنبياء الآية ٩٥ .

روى عن ابن عباس أنه قرأ «وحرم على قرية أهلكناها» وفسره: وجب علينا أن لا ترجع إلى دنياها».

وروى عن سعيد بن جبير أنه قرأ: «وحرم على قرية» فسئل عنها فقال: «عزم عليها».

- وقال في قوله تعالى «كطي السجل للكتاب» الأنبياء الآية ١٠٤. قال ابن عباس بإسناده: «السجل رجل» وقيل: كاتب على النبي صلى الله عليه.

وقال السدي: السجل ملك، وقيل السجل الصحيفة التي فيها الكتاب.

ـ وقال في قوله تعالى: «والحب ذو العصف والريحان» الرحمن الآية ١٢.

قال: العصف ورق الزرع، ويقال هو التين، أما الريحان فهو الحب، ومنه قيل للزرع ريحان. وروى عن ابن عباس في قوله «الحب ذو العصف والريحان» العصف الزرع، الريحان الرزق.

٥) إيضاح الأعجمي وبيان دلالته:

كان الأزهري ممن يقر بوقوع الأعجمي في القرآن الكريم وأنه مما دخل على العربية فتكلمت به العرب فأعربته. قال في قوله تعالى: «حميم وغساق» ص الآية ٥٧. قال بعض أهل العربية في تفسيره الغساق هو أنه الشديد البرد الذي يحرق من برده.

- وقال في «إستبرق» الرحمن الآية ٥٤. الإستبراق غليظ الديباج وأصله استبره».

٢) الفروق اللغوية

- الكُره ـ والكَره

قال في قوله تعالى: «ولا ترثوا النساء كرها» النساء الآية ١٩.

: «الكُره والكَره لغتان»

وقد فرق بينهما الفراء فجعل الكره بالضم ما أكرهت نفسك عليه، والكره ما استكرهك عليه غيرك.

- القُرح والقَرح لغتان البقرة الآية ١٤٠.

وقد أورد الأزهري رأي الفراء في الفرق بينهما فقال: القَرح الجرح، والقُرح ألم الجرح. ثم عقب بقول الزجاج: القَرح والقُرح واحد.

- الرُّشْد ـ الرَّشْد ـ الرَّشَد

لغات عند أبي منصور الأعراف الآية ١٤٦.

وقد فرق بعض العلماء بينها فقيل، الرُّشْد نقيض الغي، والرَّشْد بالتخفيف كذلك. أما الرَّشَد فنقيض الظلال[٢].

- الضُّعف ـ الضَّعف

لغتان عند أبي منصور الأنفال الآية ٦١.

وقد فرق بعض العلماء بينهما فقيل الضُّعف في الجسم، والضَّعف في الرأي[٣].

- السَّد ـ والسُّد الكهف الآية ١٩٣.

---

(١) التهذيب (ك. ر. هـ) ٦/ ١٢.

(٢) حجة أبي زرعة: ٤٢٢، التاج: ك. ر. هـ.

(٣) اللسان، التاج (ض. ع. ف).

فرق بينهما أبو عبيدة ـ فيما ذكر الأزهري ـ فقال: «السد مضموم إذا جعلوه مخلوقا من فعل الله. وإذا كان من فعل الآدميين فهو سَد مفتوح». ثم عقب الأزهري على ذلك فقال: ذهب الكسائي إلى أنهما لغتان.

- الضُّر ـ والضَّر الفتح الآية ١١.

قال الأزهري: «الضر بالفتح ضد النفع، والضم سوء الحال».

وقيل إنهما لغتان[1] وهذا من المواضع النادرة التي جزم فيها الأزهري بالفرق بينهما.

- الضَّيق ـ الضِّيق النحل الآية ١٢٧

قال: قال الفراء: الضَّيق ما ضاق عنه صدرك، والضِّيق يكون في الذي يتسع ويضيق مثل الدار والثوب. قال أبو منصور: وعلى تفسير الفراء لا تجوز القراءة بالكسر.

وقد قال غير الفراء: يقال في صدر فلان ضَيْقٌ وضِيْقٌ».

- العَدل ـ والعِدل.

لغتان عند أبي منصور. البقرة الآية ٤٨.

وفرق بينهما الفراء ـ فيما ذكر الأزهري ـ فقال: العَدل بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه، وأما العِدل فهو المثل». ثم عقب الأزهري على قول الفراء بقول الزجاج. «العَدل والعدِل واحد».

- الميِّت ـ الميْت

---

(١) انظر اللسان (ض. ر. ر)

لغتان عند أبي منصور. آل عمران الآية ٧ .

قال : من قرأ «الميْت» مخففاً فالأصل فيه التشديد وخفف قال : وأما من قال الميْت ما لم يمت ووجهه إلى الموت ، والميِّت ما قد مات فهو خطأ .

- الوِلاية ـ الوَلاية الكهف الآية ٤٤

قال : الوِلاية بالكسر مصدر لوالي ، الوَلاية مصدر ولي . ومن النحويين[١] من زعم أن الوِلاية والوَلاية لغتان» .

- سُخريِّ سِخريِّ المؤمنون الآية ١١٠ .

قال الأزهري : قال يونس : من قرأ سُخري فهو من السخرة ، ومن قرأ سِخري فهو من الهزء .

قال أبو منصور: روى الكسائي ، والخليل ، وسيبويه أنهما بمعنى واحد .

- فُواق فَواق ص الآية ١٥ .

لغتان عند أبي منصور. وقد فرق بعض العلماء بينهما فقيل : الفتح بمعنى الإفاقة ، والضم ما بين الحلبتين[٢] .

من تلك الأمثلة السابقة ترى نظرة الأزهري الشمولية لتلك الوجوه ، واتساعه فيها باتساع الأخذ عن العرب ، أعانه على ذلك رحابة صدر اللغوي في الأخذ عن الأعراب وإدراكه للفروق في النطق بينهم .

وكيف لا يكون كذلك وهو في مجال القراءات التي جاءت لتيسر على الأمة

---

(١) انظر معاني الأخفش : ٢/ ٥٤٩ .

(٢) غريب القرآن لليزيدي : ٣٢١ .

في تعدد وجوهها، وهذا التعدد لا يتبعه تعدد في المعنى، بل القراءات وإن تعددت فهي بمعنى واحد، لا بمعان مختلفة.

فأراد الأزهري أن يحافظ على تلك الوجوه باتساعها، وتلك الوحدة بتماسكها في آن واحد، ولن يكون له ذلك إلا بالوقوف على تلك الوجوه بأنها لغات للعرب، فسد باب الفروق فيها، وأنكر تفريعات الفراء في مواضع كثيرة.

هذا مذهب الأزهري وغيره من البصريين كالزجاج والمبرد، كراهة للتفاريق، ووقوفا على الأصل اللغوي.

وفي الطرف الآخر ترى عبقرية كوفية ونسيجا لغويا لا مثيل له، تلك هي عبقرية أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، فلولا الفراء ـ كما قيل ـ لما كانت العربية؛ لأنه خلصها وضبطها. شاهده أبو العباس ثعلب فيه، أدرك سر الحركة في الكلمة، ودورها في المعنى، فأراد أن يفرق بين تلك الوجوه التي اجتمعت عنده من لغات العرب في اللغة الموحدة وذلك بأن يدرك أثر الحركة في النظم فيستنبط لها معاني جديدة داخل الأصل اللغوي فيها، أعانه على ذلك عقلية مبتكرة، وإدراك لشيء من أسرار الواضع لها سبحانه، إلى جانب مادة لغوية غزيرة يجد فيها الفراء ألف شاهد ودليل لنظريته.

ومع إعجابك بتلك الفروق إلا أنه من المحال الجزم بحقيقتها اللغوية في ظل القراءات القرآنية، لأنك ستلتقي بحقيقتين متناقضتين، حقيقة اللغات في القرآن التي هي من الأحرف السبعة التي يسر الله بها على عباده، وحقيقة التفاريق التي صهرت تلك اللغات وأخرجت منها عصارة لغوية دقيقة لا يدركها إلا أمثال الفراء، تقوم على إلغاء اللغات، وسكب اللغة مع اتساعها

في قوالب دقيقة لا تتسع لحقيقة اللغات في القراءات.

والحق أن مذهب الأزهري شامل واسع، ومذهب الفراء فيها دقيق فاصل، ليس فيه ابتداع بل هو رهين واقع لغوي استقرأه الفراء نتيجة لتغير الدلالة فهذا التغير يصيب معنى الكلمة في بيئة دون أخرى فقد تتعدد الصيغ على أنها لغات، وقد تتعدد عند قبيلة أخرى على أنها معانٍ، أما رأي الأزهري فحقيقة لغوية لا يمكن ردها بل هو رأي جمهور اللغويين في وجوه القراءات.

وأما رأي الفراء ففرق لا يعجز القرآن عن مثله، وهو المعجز في نظمه ومعانيه. وحتى توفق بينهما فالأولى أن يوقف على الأصل اللغوي كما هو رأي الأزهري فيها حتى لا تكون القراءات في موضع تناقض أما فروق الفراء فلا تسمى - في رأيي - فروقا لغوية بل فالأولى بها أن تكون فروقا بلاغية يحتكم بها إلى السياق حتى يمكن قبولها في ظل القراءات فلا تصطدم الحقيقتان، بل تتفقان في خدمة النص القرآني وإدراك إعجازه، إعجازه في ضوء لغات العرب جميعا، وإعجازه في بلاغته وسر نظمه، فانظر كيف اتسعت القراءات لهما معا فجمعت بين الحسنيين، وكيف لا يكون ذلك، وهو تنزيل من حكيم خبير.

القسم الثاني
التحقيق

١) تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه

اتفقت المصادر على نسبة هذا الكتاب إلى أبي منصور الأزهري، ولكنها اختلفت في مسمى الكتاب بين «معاني القراءات» و«علل القراءات» فذكره ياقوت في معجم البلدان، والفيروزابادي في البلغة، والداودي في طبقات المفسرين منسوبا إلى أبي منصور تحت اسم «علل القراءات»[١].

أما «معاني القراءات» فلم يرد مثبتا إلا على صدر المخطوط، وذكره فؤاد سزكين معتمداً على ما أثبت على المخطوط أيضا، فربما كان هذا العنوان من صنع المتأخرين أو النساخ الذين لم يقفوا على اسم الكتاب فدعتهم قرب مادة الكتاب من كتب معاني القرآن إلى تسميته بهذا الاسم.

والحق أن الأزهري لم يذكر عنوان الكتاب لا في المقدمة ولا في الخاتمة بل قال «تم الكتاب بحمد الله» ولم يشر إلى اسمه كعادة المتقدمين.

هذا جعلني أدأب في البحث عن اسمه في كتابه التهذيب، وبعد البحث وجدت هذا النص قال الأزهري فيه: «أما قول النبي صلى الله عليه وسلم «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف» فلقد أشبعت تفسيره في كتاب «القراءات وعلل النحويين فيها» وأنا مختصر لك في هذا الموضوع من الجمل التي أودعتها ذلك الكتاب بما يقف بك على الصواب»[٢].

---

(١) معجم الأدباء: ١٧/ ١٦٤، طبقات الشافعية: ٢/ ١٠٦، البلغة: ١٨٦ طبقات المفسرين: ٢/ ٦٧.

(٢) تهذيب اللغة: (ح. ر. ف) ٥/ ١٣.

هذا النص كافٍ وحده لإثبات تسمية الكتاب «علل القراءات» إلى جانب إجماع المصادر المتقدمة عليه، ولا أعلم أيهما الأصل من المختصر هل الاسم (القراءات وعلل النحويين فيها) أم (علل القراءات) وما قاله الأزهري في التهذيب تفسير له، لذا أثبتهما معا. والله أعلم.

٢) وصف المخطوط

مخطوطة الكتاب نسخة فريدة ـ فيما أعلم ـ مصورة من مكتبة رشيد أفندي في تركيا تحمل رقم (ب ـ ٢٢).

والاسم المثبت على المخطوط «معاني القراءات» كتب بمداد مختلف عن مداد سائر المخطوط.

والكتاب برواية أبي سعيد محمد بن علي سماعا منه لأحمد الفضل.

اسم المؤلف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي.

تاريخ النسخ: ٧٧٤هـ بخط تعليق دقيق.

ويقع الكتاب في ١٧٠ ورقة تحتوي كل ورقة على لوحتين، وكل لوحة تحتوي على ١٧ سطراً، وكل سطر يحتوي على ما يقارب ١٣ كلمة وقد تزيد في بعض الأسطر.

أما صفحة العنوان ففيها «كتاب معاني القراءات تصنيف أبي منصور محمد ابن أحمد الأزهري الهروي ـ رحمه الله ـ رواية أبي سعيد محمد بن علي ـ سلمه الله ـ سماعا منه لأحمد الفضل.

وفي أسفل الورقة ثلاثة أختام، ختمان تركيان، والثالث ختم كتب بداخله «ابن فيض الدين عبد الرشيد محمد سنبل من الكتب التي وقفها» وهذا ختم

المكتبة.

أما الورقة الأولى من المخطوط مقدمة الكتاب وقد سقط آخرها، وفي الورقة الثالثة يوجد على هامش اللوحة (أ) كتابة فارسية، وفي الورقة «٧٩» في لوحة «أ» رسم توضيحي لبيت الله الحرام وما حوله وأسماء المواضع داخل الحرم وخارجه وفوق الرسم كُتِبَ بيتان من الشعر.

وفي الورقة الأخيرة: تم الكتاب بحمد الله ومنه، والحمد لله وصلى الله على محمد النبي وآله وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وسلم دائما كثيرا كثيرا.

كتبه العبد الضعيف المذنب الراجي إلى رحمة ربه الغفور غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين برحمتك يا أرحم الراحمين.

فرغ من تحريره في أواخر شهر صفر ختم الله بالخير والظفر في تاريخ سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

العلامات والإحالات والحواشي:

- يوجد بهوامش المخطوط ملاحق، وحواش، أما الملاحق فهي تصحيحات للسقط الواقع داخل النص، وقد وضع للدلالة عليه علامة إلحاق تحيل إلى الهامش تتخذ شكل (ح)، وفي التصحيحات وضع عندها (صح) تلك علامتهم لئلا يتوهم متوهم عليه خللا أو نقصا ويثبت منه أنه قد صح نقلا.

أما الحواشي فهي ليست من أصل المخطوط وإنما شروح في هوامشه شرحها من أتى بعد المؤلف، وأتت في موضع واحد في سورة الأنعام عند قوله تعالى: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» الآية ١٣٧ حيث يوجد في أعلى المخطوطة حاشية تتعلق

بإعراب الآية منقولة من إملاء مـا من به الرحمن للعكبري، وهو متأخر جداً عن أبي منصور.

- اتخذ الناسخ علامة الوقف المعـروفة (◉) للدلالة على انتهاء الجملة، أو انتهاء الحديث عن الآية في بعض المواضع.
- وفي بداية الآية وضع خط مستقيم فوق قوله عز وجل.
- وفي نهاية اللوحة (أ) من كل ورقة وبعد السطر الأخير وضعت الكلمة الأولى من اللوحة (ب) لمنع التباس لوحاته.
- أما ما ألغاه الناسخ فيضرب عليه بقلمه فقط.
- والأبيات الشعرية أتت في المخطوط غير مفردة بسطر وغير مشطورة.

سمات الرسم:

في الأعلام تحذف الألـف كإسحق وهرون، وملـك تكتب بلا ألـف ولعل أهم سمات الرسم عنـده تخفيف الهمز في مثل «قرأ» المايدة، بـاريكم» ويهمز القـراء، ويحذف همزة (ان) كذلـك رسـم كثير من الأفعـال بـالألف مـع أن أصلها يأتي كما في «نفا ــ الوغا» وكتبت «يكون» يكن، وكتابـة التاء المفتوحة تاءً مربوطة كما في «تركت» تركة.

إلى جانـب أغلاط التصحيف والتحـريف في العبـارة لوهم النـاسخ في النقل عن الأصل كما في «نئـش» كتبها «لئن» وكتب «باقيا» «يـافتا» وهذا في الشواهد الشعرية حيث صور الكلمة دون معرفة بها فأخطأ وذلك في مواضع قليلة.

كذلك الأغـلاط في أسماء الأعلام، ولا سيما في مقدمة الكتـاب عند ذكر الأسانيد فأحمد يـرد باسم «محمد». ووهب باسم وهيـب وقد نبهت عليها في مواضعها.

ولعل أهم ميزة في رسم المخطوط وضوح الرسم والضبط بالشكل، والضبط بالعبارة، والنقط والإعجام مما يسر قراءته وأعان على العمل فيه.

حالة المخطوط:

تعتريه بعض العلل وهي:

- السقط فقد سقط من الكتاب باقي مقدمة الأزهري وأسانيد بعض القراء الثمانية، وسقط أيضا آخر سورة يونس، وسورة هود كاملة، وأول سورة يوسف.
- تعرض المخطوط للرطوبة مما أدى إلى اختفاء بعض الكلمات من الركن الأيسر بمقدار زاوية قائمة يَمَّحي معها بضع كلمات من نهاية السطرين الأخيرين، فكأنها شبه بياض إلا أنه يمكن رؤية ظلال الكلمات بصعوبة في جهاز الميكروفيلم.

ويستمر ذلك حتى الورقة الثامنة ثم يختفي ويظهر في الورقة الثانية والخمسين والثالثة والخمسين. أما المواضع التي لم أستطع التغلب عليها فقد نبهت عليها في مواضعها وهي قليلة جداً.

- ويوجد في اللوحة (ب) من ورقة المخطوط ضرب يتخذ شكل (7) يمتد حتى أربعة أسطر من أسفل اللوحة ويقدر عرضه بمقدار حرف واحد ولكنه ليس بخرم؛ لأن الكلمات تتضح معه.

هذا إلى جانب مشاكل أخرى ناتجة من صورة المخطوط، لأنني لم أظفر بالأصل. ورغم ذلك فقد أعانني على التغلب على هذه المشاكل تيسر أهم مصادر الأزهري في علله «كمعاني الزجاج» و«معاني الفراء» «والسبعة لابن

مجاهـد»، «وتهذيب اللغـة للأزهـري» الذي احتـوى على كثير من نصـوص الكتاب، فهـذه المصادر يسرت أمـر التحقيق وتـوثيق النقـول واستقامتهـا، وقضت على كثير من عيوب النسخة الوحيدة فكانت بمثابة نسخة أخرى.

٣ ــ منهج التحقيق :

أوردت نص الكتاب محققا كما أراده مؤلفه بـاتباع المنهج العلمي في تحقيق النصوص ويقوم على :

- تحرير النص ورسمه حسب قواعد الإملاء والترقيم المعروفة.
- ضبط الآيات القرآنية موضع الاحتجاج في النص بحسب قراءة حفص عن عاصم، وقد أردفت كل آية برقمها في السورة.
- توثيق أوجه القراءات الواردة في النص والإشارة إلى مصادرها.
- كشف الغموض الـذي يكتنف بعض الألفاظ والمسـائل، مع الضبط بالشكل والإعجام والتعليق في الحاشية.
- توجيه اللغات الموجودة في الكتاب ونسبتها إلى قبائلها.
- التعريف بالمصطلحات الـواردة في الكتاب ولا سيما مصطلحات علم القراءات ومصطلحات النحويين البصريين منهم والكوفيين.
- التنبيه على القراءة الشاذة، والمنكرة من قبل أئمة العربية.
- التنبيـه على اختيار أبي عبيـدة وأبي حاتـم في القـراءة لأثرهما في علـوم القرآن والعربية، وتوثيقها من المصادر ما أمكن.
- توثيق النقول الواردة في الكتاب من مصادرها التي اعتمد عليها المؤلف كلما أمكن ذلك، أو من مظانها.
- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها، وكذلك الأمثال العربية.
- تـوثيـق الشـواهـد الشعـريـة وإثبـات روايـاتها المختلفـة ونسبتهـا إلى أصحابها.

- تأييـد ما جاء في الكتاب أو معـارضته بما في الكتب الأخـرى المختصة بمعاني القرآن وعلل القراءات .
- الترجمة للأعلام والقبائل الواردة في الكتاب .
- تخريج الآيـات والعلل مـن تهذيب اللغـة للأزهـري مع المقـارنة بينهما والتنبيه على الاستطراد والإيجاز ما أمكن .
- عمل الفهارس الفنية الكاشفة .